



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية
رقم المذكرة/2020

العنوان:

دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر
خلال الفترة (1990-2019)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم إقتصادية و التسيير و علوم تجارية
قسم العلوم الاقتصادية
تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الدكتورة:
بوالشعور شريفة

من إعداد الطالبة:
❖ بوعرور أمال

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	إسم و لقب الأستاذ
رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ محاضر أ	بوالكور نور الدين
مشرفا و مقررا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ محاضر أ	بوالشعور شريفة
ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ محاضر ب	شريط إيمان

السنة الجامعية 2020/2019



كلمة شكر و تقدير

«..... رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي
وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين.....»

سورة النمل الآية 19

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا الذي منحني العزيمة وروح العمل
في السعي وراء طلب العلم.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذة الفاضلة الدكتورة

بوالشعور شريفة، على نصائحها وتوجيهاتها القيمة وبإشرافها
على هذه المذكرة.

كما لايسعني أيضا أن أتقدم بالشكر والإمتنان للسادة أعضاء لجنة
المناقشة، على قبولهم لمناقشة هذه المذكرة.

وأتوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

وعلوم التسيير -جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة-

وفي الأخير أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز

هذا العمل المتواضع .

الإهداء

قال الله تعالى ﴿ وبالوالدين إحسانا ﴾

إلى أعلى كنز أملكه في حياتي، إلى التي ينشرح صدري لدعائها، إلى قدوتي في الحياة يا منبع
الحنان و الحب إليك وحدك يا حبيبتي و غاليتي و أعز ما أملك أنت يا **أمي الغالية**.

إلى الذي يسعى لأجل سعادتي و تعب و قاسى مصاعب الدهر من أجل وصولي كما أريد
إلى ركيذتي في الحياة إليك يا **أبي العزيز** يا أعلى ما في الحياة.

إلى من يقاسموني الحياة و تقاسمت معهم الحلو و المر إلى إخوتي وأخواتي الأعراف أخوي
التوأمين **رؤوف و محمد** إلى رفيقة دربي والغالية على قلبي أختي **حنان** الذين هم سندي الوحيد
بعد الوالدين في الحياة، أتمنى لهم النجاح و التوفيق إن شاء الله.

إلى من عشت معهم أحلى أيام حياتي صديقاتي الأوفياء **نوال، سارة، حسينة** أتمنى من المولى
عز وجل أن يحفظهن و يسعدهن في حياتهم يا رب.

إلى زملائي بالعمل في ثانوية أسامة بن زيد – سكيكدة- وبالأخص مدير
الثانوية.

إلى كل الأقارب و الأهل خاصة عائلتي الكريمة و إلى كل من أعرفهم و يعرفونني أهدىكم ثمرة
جدهي و نجاحي.

أمال



ملخص:

يعتبر إستقرار الأسعار من بين أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقه مختلف الدول وذلك من خلال سياساتها الكلية ومن بينها السياسة النقدية، فحاولنا من خلال دراستنا معرفة مدى إمكانية أن تقوم السياسة النقدية بالتحكم في معدلات التضخم في الجزائر وذلك من خلال الإشارة للسياسة النقدية والتضخم والعلاقة بينهما، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، كما تم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ **ECM** بالإعتماد على المتغيرات التالية: معدل التضخم **inf**، العرض النقدي بالمفهوم الواسع **M2**، معدل إعادة الخصم **TR**، سعر الصرف الحقيقي **REER** وباستخدام برنامج **Eveiws 10** وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين العرض النقدي بالمفهوم الواسع **M2** ومعدل التضخم في المدى القصير والطويل، وعلاقة طردية بين معدل إعادة الخصم **TR** ومعدل التضخم في المدى القصير والطويل، ووجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي **REER** و معدل التضخم في المدى الطويل وعلاقة طردية في المدى القصير. ومنه إستنتجنا أن سعر الصرف الحقيقي هو الأكثر تأثيراً على معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، معدل التضخم **INF**، العرض النقدي **M2**، معدل إعادة الخصم **TR** ، سعر الصرف الحقيقي **REER** ، نموذج تصحيح الخطأ **ECM**

Summari

Price stability is among the most important goals that various countries seek to achieve through their macro policies ,including monetary policy. Through our study, we tried to find out the extent to which monetary policy can control inflation rates in Algeria by referring to monetary policy, inflation and the relationship between them. As this study aimed to highlight the role of monetary policy in combating inflation in Algeria during the period , (2019-1990) and the error correction model was also applied .**ECM** Depending on the following variables : The rate of inflation **inf** The money supply in the broad sense **M2** ,Discount rate **TR** ,The real exchange rate **REER** And by using **Eveiws 10** The study found an inverse relationship between the money supply in the broad sense **M2** The inflation rate in the short and long term, and a direct relationship between the rate of discounting **TR** And the inflation rate in the short and long term, and the existence of an inverse relationship between the real exchange rate **REER** And the inflation rate in the long run has a positive relationship in the short run . From this, we concluded that

the real exchange rate is the most influential on inflation rates in Algeria during the study period.

Key words : monetary policy , inflation rate INF ,The cash offerM2 ,Discount rate TR ,The real exchange rate REER ,Model error correction ECM

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	البسمة
	الشكر والتقدير
	الإهداء
	الملخص
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ - ج	المقدمة
33-01	الفصل الأول: السياسة النقدية وعلاجها لظاهرة التضخم
02	تمهيد الفصل الأول
03	المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية والتضخم
03	المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية
03	الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية وتطور مضمونها
05	الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية
06	الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية
09	الفرع الرابع: أهداف السياسة النقدية
13	المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتضخم
14	الفرع الأول: ماهية التضخم
17	الفرع الثاني: تفسير التضخم
20	الفرع الثالث: آثار التضخم
23	المبحث الثاني: آلية عمل السياسة النقدية في علاج التضخم
23	المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم
23	الفرع الأول: تأثير الأدوات الكمية للسياسة النقدية على التضخم
24	الفرع الثاني: تأثير الأدوات الكيفية للسياسة النقدية على التضخم
25	المطلب الثاني: الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية في معالجة التضخم (استهداف التضخم)
26	الفرع الأول: مفهوم سياسة استهداف التضخم وظروف تطورها
27	الفرع الثاني: متطلبات تطبيق سياسة إستهداف التضخم

فهرس المحتويات

29	المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة للمذكرة
29	المطلب الأول: الدراسات السابقة
29	الفرع الأول: الدراسات العربية
31	الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية
32	المطلب الثاني: القيمة المضافة لهذه الدراسة
33	خلاصة الفصل الأول
77-34	الفصل الثاني: فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم بالجزائر خلال الفترة (1990-2019)
35	تمهيد الفصل الثاني
36	المبحث الأول: واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
36	المطلب الأول: تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
36	الفرع الأول: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (1990-1999)
39	الفرع الثاني: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2009)
40	الفرع الثالث: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (2010-2019)
42	المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
42	الفرع الأول: تحليل تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الفترة (1990-2019)
45	الفرع الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2019)
49	المطلب الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
52	المطلب الرابع: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
53	الفرع الأول: الأدوات الكمية التقليدية للسياسة النقدية (غير مباشرة)
56	الفرع الثاني: الأدوات الكمية المستحدثة
56	المبحث الثاني: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
57	المطلب الأول: مؤشرات قياس التضخم في الجزائر
57	الفرع الأول: مؤشر أسعار الاستهلاك CPI
60	الفرع الثاني: الرقم القياسي الضمني PGDP
60	الفرع الثالث: معيار فائض الطلب
61	الفرع الرابع: معامل الاستقرار النقدي
61	المطلب الثاني: أسباب ومصادر التضخم في الجزائر
61	الفرع الأول: الأسباب والمصادر الداخلية للتضخم
63	الفرع الثاني: الأسباب والمصادر الخارجية للتضخم

فهرس المحتويات

64	المبحث الثالث: التحليل القياسي لدور السياسة النقدية في مكافحة التضخم بالجزائر خلال الفترة (1990-2019)
64	المطلب الأول: الإطار النظري للدراسة القياسية
64	الفرع الأول: اختبار استقراره السلاسل الزمنية
66	الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل -غرانجر
66	الفرع الثالث: نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) ECM
67	المطلب الثاني: تحديد معطيات ونموذج الدراسة
67	الفرع الأول: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة
68	الفرع الثاني: صياغة النموذج القياسي للدراسة
69	المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة القياسية
69	الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
71	الفرع الثاني: تقدير دالة الانحدار (تقدير علاقة طويلة المدى)
73	الفرع الثالث: اختبار استقرارية سلسلة البواقي (حد الخطأ العشوائي)
74	الفرع الرابع: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM (نموذج قصير المدى)
77	خلاصة الفصل الثاني
82-78	خاتمة
89-83	المراجع
113-90	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
43	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	رقم (01-02)
46	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	رقم (02-02)
50	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	رقم (03-02)
53	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1989-2019)	رقم (04-02)
55	تطور معدلات الإحتياطي الإجباري بالجزائر خلال الفترة (2001-2019)	رقم (05-02)
58	تطور مؤشر أسعار الإستهلاك بالجزائر خلال الفترة (1990-2019)	رقم (06-02)
70	نتائج إختبار ADF للمتغيرات محل الدراسة عند مستوى معنوية 5 %	رقم (07-02)
70	نتائج إختبار PP للمتغيرات محل الدراسة عند مستوى معنوية 5 %	رقم (08-02)
72	نتائج تقدير دالة الإنحدار لمعدل التضخم INF	رقم (09-02)
73	نتائج إختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي عند مستوى معنوية 5 %	رقم (10-02)
75	نتائج إختبار نموذج تصحيح الخطأ ECM	رقم (11-02)

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
12	المربع السحري لكالدور	رقم (01-01)
44	تطور معدل نمو M1 ومعدل نمو الكتلة النقدية M2 بالجزائر خلال الفترة (1990-2019)	رقم (01-02)
47	تمثيل بياني لتطور مقابلات الكتلة النقدية بالجزائر خلال الفترة (1990-2019)	رقم (02-02)
51	تمثيل بياني لتطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	رقم (03-02)
59	تمثيل بياني لتطور مؤشر أسعار الإستهلاك CPI في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	رقم (04-02)
74	دالة الارتباط الذاتي لسلسلة البواقي عند المستوى	رقم (05-02)

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
رقم 01	تطورات متغيرات الدراسة القياسية خلال الفترة (1990-2019)	91
رقم 02	إختبار إستقرارية معدل التضخم عند المستوى بإستخدام إختبار ADF	92
رقم 03	إختبار إستقرارية معدل التضخم عند الفرق الأول بإستخدام إختبار ADF	93
رقم 04	إختبار إستقرارية عرض النقد M2 عند المستوى بإستخدام إختبار ADF	94
رقم 05	إختبار إستقرارية عرض النقد M2 عند الفرق الأول بإستخدام إختبار ADF	95
رقم 06	إختبار إستقرارية معدل إعادة الخصم TR عند المستوى بإستخدام إختبار ADF	96
رقم 07	إختبار إستقرارية معدل إعادة الخصم TR عند الفرق الأول بإستخدام إختبار ADF	97
رقم 08	إختبار إستقرارية سعر الصرف الحقيقي عند المستوى بإستخدام إختبار ADF	98
رقم 09	إختبار إستقرارية سعر الصرف الحقيقي عند الفرق الأول بإستخدام إختبار ADF	99
رقم 10	إختبار إستقرارية معدل التضخم عند المستوى بإستخدام إختبار PP	100
رقم 11	إختبار إستقرارية معدل التضخم عند الفرق الأول بإستخدام إختبار PP	101
رقم 12	إختبار إستقرارية عرض النقد M2 عند المستوى بإستخدام إختبار PP	102
رقم 13	إختبار إستقرارية عرض النقد M2 عند الفرق الأول بإستخدام إختبار PP	103
رقم 14	إختبار إستقرارية معدل إعادة الخصم عند المستوى بإستخدام إختبار PP	104
رقم 15	إختبار إستقرارية معدل إعادة الخصم عند الفرق الأول بإستخدام إختبار PP	105
رقم 16	إختبار إستقرارية سعر الصرف الحقيقي عند المستوى بإستخدام إختبار PP	106
رقم 17	إختبار إستقرارية سعر الصرف الحقيقي عند الفرق الأول بإستخدام إختبار PP	107
رقم 18	نتائج تقدير دالة الإنحدار لمعدل التضخم INF	108
رقم 19	إختبار إستقرارية حد الخطأ عند المستوى بإستخدام إختبار ADF	109
رقم 20	إختبار إستقرارية حد الخطأ عند المستوى بإستخدام إختبار PP	110
رقم 21	دالة الارتباط الذاتي لسلسلة البواقي عند المستوى	111
رقم 22	نتائج إختبار تصحيح الخطأ ECM	112
رقم 23	عرض المذكرة في باور بونت Power Point	113

مقدمة

مقدمة:

يعتبر التضخم واحدا من بين أهم المشاكل التي عانت ومازالت تعاني منها معظم الإقتصاديات في الوقت الحاضر، نظرا للأثار السلبية التي تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية. وقد تضاربت مختلف النظريات في تفسيرها لهذه الظاهرة بسبب إختلاف الفلسفات التي تستند إليها كل منها، وهذا ما أدى إلى تعدد السياسات والأساليب الموجهة لمعالجة هذه الظاهرة وإحتوائها والقضاء عليها، أو على الأقل الحد من تفاقمها.

وقد شكلت السياسة النقدية محورا هاما في تلك الأفكار، حيث مرت بعدة مراحل من حيث درجة تأثيرها على معدل التضخم وفعالية هذا التأثير، فأحتلت في القرن التاسع عشر مكان الصدارة، بإعتبارها الأداة الوحيدة المعترف بها، والوسيلة الفعالة لتحقيق إستقرار المستوى العام للأسعار، ثم جاء كينز في القرن العشرين ليؤكد أن السياسة المالية هي السياسة الأكثر فعالية، لكن السياسة النقدية سرعان ما إسترجعت مكانتها في الخمسينيات من القرن العشرين على يد الاقتصادي ” فريدمان“، و إزداد الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي المعاصر خاصة أثناء الأزمات النقدية، وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته معظم دول العالم خاصة الدول النامية منها.

ولقد عرفت السياسة النقدية في الإقتصاد الجزائري تطورا هاما كإحدى مكونات السياسة الاقتصادية الكلية، بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 بعدما كانت تقريبا غير فعالة بسبب عدم تطور السوق النقدية وكذا التداخل في الوظائف بين البنك المركزي والخزينة العمومية، وعليه فقد كان قانون النقد والقرض بمثابة نقطة تحول في مسار السياسة النقدية، حيث إستعاد البنك المركزي مكانته كسلطة نقدية يشرف على كافة النظام النقدي وأصبح هو المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية. وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي شهدتها الجزائر خاصة مع مرحلة الإنتقال من إقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق، عرفت ارتفاع معدلات التضخم إلى أعلى المستويات مع بداية التسعينات، خاصة بعد التحرير الجزئي للأسعار سنة 1989 والذي تواصل حتى تطبيق قانون 10/90، وبعدها أصبح معدل التضخم في حالة تذبذب وذلك حسب الحالة الاقتصادية القائمة والإصلاحات السائدة.

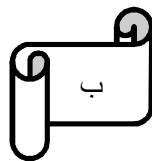
❖ طرح الإشكالية:

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل فيما يلي:

- فيما تتمثل أهم أهداف السياسة النقدية ؟ وماهي الأدوات المستعملة لتحقيق هذه الأهداف ؟



- ماهي طبيعة العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والتضخم ؟
- ماهو واقع التضخم في الجزائر ؟ وماهي أهم أسبابه ومصادره ؟
- هل نجحت أدوات السياسة النقدية المطبقة من قبل بنك الجزائر في ضبط معدل التضخم والتحكم فيه ؟

❖ فرضيات البحث:

على ضوء ماتم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وبغية الإجابة عليها تم تحديد مجموعة من الفرضيات التي نسعى لإختبارها وهي على النحو التالي:

✓ الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسة النقدية على التضخم في الجزائر عند مستوى معنوية 5 %

✓ الفرضيات الفرعية:

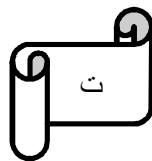
ومن الفرضية الرئيسية تنبثق الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعرض النقد M2 على معدل التضخم inf في الجزائر عند مستوى معنوية 5 %.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل إعادة الخصم TR على معدل التضخم inf في الجزائر عند مستوى معنوية 5 %.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف الحقيقي REER على معدل التضخم inf في الجزائر عند مستوى معنوية 5 %.

❖ مبررات إختيار موضوع البحث:

إن إختيار هذا الموضوع نابع عن مجموعة من الأسباب والعوامل التي يمكن حصر أهمها في مايلي:

- الميول الشخصي لدراسة المواضيع المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الكلية.
- إعتبار الموضوع يتماشى مع التخصص.
- للإجابة على كافة التساؤلات المطروحة في الذهن فيما يتعلق بالأسباب الأساسية لظاهرة التضخم في الجزائر.
- لأن هذا الموضوع مدخلا رئيسيا لدراسة المشاكل التي تمس الاقتصاد الوطني.
- التعرف على أهم الآثار التي أفرزتها الضغوط التضخمية النقدية في الاقتصاد الجزائري.



❖ أهداف البحث وأهميته:

✓ **أهداف البحث:** يهدف هذا البحث إلى:

- إبراز الدور الذي تلعبه السياسة النقدية من أجل الحفاظ على إستقرار المستوى العام للأسعار ومحااربة التضخم.
- إبراز أهم الإصلاحات التي مست السياسة النقدية في الجزائر.
- تشخيص واقع التضخم في الجزائر من خلال البحث عن أهم المصادر المسببة للإرتفاعات التضخمية خلال الفترة (1990-2019).
- إبراز أدوات السياسة النقدية الملائمة للتحكم في ظاهرة التضخم في الجزائر.
- تقييم فعالية ودور السياسة النقدية لبنك الجزائر في تحقيق هدف الاستقرار النقدي.

✓ **أهمية البحث:**

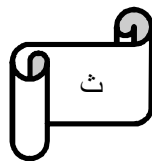
تكمن أهمية البحث في كونه يعالج أحد المواضيع الهامة التي شغلت بال الكثير من الإقتصاديين والباحثين وكذا أصحاب القرار منذ القدم وحتى الوقت الحاضر، ذلك أن هذه الظاهرة تتسبب في العديد من الإختلالات الاقتصادية سواء على المستوى المحلي للدولة من خلال إنخفاض قيمة العملة الوطنية، أو على المستوى الخارجي من خلال إنخفاض سعر صرفها. وبالتالي فنتائج دراستنا ستساهم في تحديد ومعرفة الأسباب الحقيقية لظاهرة التضخم، وكذا إبراز الدور الذي تقوم به السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم والتحكم فيه.

❖ **حدود البحث:**

من الناحية المكانية تناولت الدراسة موضوع دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر أي تم إسقاطه على الاقتصاد الوطني، أما عن حدود الدراسة زمنيا فقد إمتدت فترة الدراسة القياسية من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019، وقد تم إختيار سنة 1990 على أساس أن السياسة النقدية في الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990 كانت حيادية وغير مؤثرة على النشاط الاقتصادي.

❖ **منهج البحث:**

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إلقاء الضوء على مختلف المفاهيم والنظريات المتعلقة بالسياسة النقدية والتضخم والعلاقة بينهما. والمنهج القياسي حيث تم الإعتماد على الأساليب القياسية والإحصائية وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM حتى يتم التوصل إلى نتائج فعلية من شأنها أن تفسر دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.



❖ صعوبات البحث :

أهم الصعوبات التي واجهت إعداد هذه الدراسة عدم وجود الإحصائيات الكافية وتضاربها أحيانا نتيجة إختلاف المصادر (الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، وزارة المالية ، البنك الدولي)، الشئ الذي تطلب جهدا ووقتا معتبرين من أجل إختيار أدق المعطيات وأكثرها مصداقية.

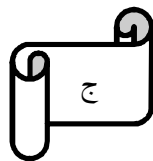
صعوبة التوفيق بين موضوع الدراسة الذي يتطلب توسع لفهم وإبراز الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر وحجم المذكرة المحدد بعدد صفحات معينة وفق النموذج المحدد.

❖ هيكل البحث:

لإحاطة بالجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة والإجابة على إشكالية البحث إرتأينا إلى تقسيمها إلى فصلين، الفصل الأول يتناول الجانب النظري للموضوع والفصل الثاني الجانب التطبيقي.

حيث كان الفصل الأول بعنوان ” السياسة النقدية وعلاجها لظاهرة التضخم“ فقد خصص لدراسة الإطار النظري للسياسة النقدية والتضخم والعلاقة بينهما. وهذا في ثلاث مباحث المبحث الأول الإطار النظري للسياسة النقدية والتضخم أما المبحث الثاني فتمثل في آلية عمل السياسة النقدية في علاج التضخم وأخيرا تطرقنا لدراسات السابقة لهذا البحث والقيمة المضافة له عن باقي الدراسات الأخرى .

أما الفصل الثاني بعنوان ” فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم بالجزائر خلال الفترة (1990-2019)“ ومن خلاله تم إسقاط موضوع الدراسة على الاقتصاد الوطني الجزائري، وهذا في ثلاث مباحث المبحث الأول واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، وتطرقنا في المبحث الثاني لتحليل ظاهرة التضخم في الجزائر وأخيرا قمنا بالتحليل القياسي لدور السياسة النقدية في مكافحة التضخم بالجزائر خلال الفترة (1990-2019).



الفصل الأول

السياسة النقدية وعلاجها لظاهرة التضخم

تمهيد الفصل الأول:

يعد التضخم إحدى أهم المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذلك فإن معظم تلك الدول تسعى إلى إتخاذ العديد من السياسات الاقتصادية لتقليل الآثار السلبية الناتجة عن هذه الظاهرة.

وتحتل السياسة النقدية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى نظرا لدورها الجوهري في معالجة الإختلالات الاقتصادية من بينها الحد من مشكلة التضخم، من خلال تدخلها بإجراءاتها وأدواتها لمسايرة الوضع النقدي مع مستوى النشاط الاقتصادي، ومن ذلك تعمل السياسة النقدية بالتأثير على التضخم من خلال أدواتها الكمية والكيفية.

وقصد الإلمام بهذا الموضوع فقد تناول الفصل الأول من الدراسة الإطار النظري لكل من السياسة النقدية والتضخم وكيفية تأثير السياسة النقدية بأدواتها المختلفة في علاج التضخم كما تم التطرق لمختلف الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، فتم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث كمايلي:

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية والتضخم.

المبحث الثاني: آليات عمل السياسة النقدية في علاج التضخم.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: الإطار النظري لسياسة النقدية والتضخم

يعتبر التضخم إحدى المشاكل الاقتصادية، التي تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، والمتمثل في الإرتفاع العام للأسعار نتيجة عدة أسباب من بينها زيادة النقد المتداول، التي تسعى السياسة النقدية إلى تصحيحها والسيطرة عليها من خلال مجموعة من الأهداف والأدوات.

لذلك سيخصص هذا المبحث لدراسة الجانب النظري لكل من السياسة النقدية والتضخم، حيث في المطلب الأول يتم التعرض لماهية السياسة النقدية أما المطلب الثاني الإطار المفاهيمي للتضخم.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام، حيث أنها من أكثر الوسائل إستعمالا في السياسة الاقتصادية. ويتضمن هذا المطلب مفهوم السياسة النقدية وتطور مضمونها، أنواعها، مختلف أدواتها، والأهداف التي تسعى لها .

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية وتطور مضمونها

إن مصطلح السياسة النقدية من المصطلحات الحديثة نسبيا، حيث ظهر مع بداية القرن التاسع عشر. ثم تطور منذ ذلك الحين مع تطور المراحل المختلفة، إنطلاقا من المفهوم الحيادي للنقود إلى مرحلة تعظيم دور النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي.⁽¹⁾ ولدراسة السياسة النقدية لا بد من تعريفها والتعرف على المراحل التي مرت بها خلال تطورها.

أولا: تعريف السياسة النقدية

تعددت التعاريف المقدمة من طرف الإقتصاديين والهيئات للسياسة النقدية وأهمها مايلي:

تعرف السياسة النقدية بأنها: "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلائم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف إقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة"⁽²⁾.

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها: "تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة

(1) إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر -03- ، 2010 / 2011 ، ص 03.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 272.

الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية، القضاء على البطالة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، المحافظة على إستقرار المستوى العام للأسعار⁽¹⁾.

كما تعرف على أنها: "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والإئتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد"⁽²⁾.

وتعرف أيضا على أنها: "العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية"⁽³⁾.

مما سبق يمكن القول بأن السياسة النقدية هي مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال التأثير في الرصيد النقدي، لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها مواجهة الظروف الاقتصادية غير مرغوب بها كالتضخم والكساد.

ثانيا: تطور مضمون السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

لقد كان تطور السياسة النقدية تبعا للتطور الاقتصادي، ويمكن تلخيص تطور مراحل السياسة النقدية فيمايلي:

المرحلة الأولى: السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي

تميزت النظرة للسياسة النقدية في بداية القرن العشرين بطابع الحيادية للنقود، والتي لأثر لها في الحياة الاقتصادية كما رأى المفكر الاقتصادي جون باتيست ساي. ومع تطور الفكر الكلاسيكي وتطور الأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود والتي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخل⁽⁴⁾. وقد كانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929 م الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار، والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والإنكماش، إلا أن حدوث هذه الأزمة الاقتصادية أثبت عدم قدرة السياسة النقدية وعجزها أُنذاك للخروج منها⁽⁵⁾.

(1) ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 173.

(2) بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 112.

(3) بن نافلة نصيرة، تقييم السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017/2018، ص 20.

(4) بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015/2016، ص 56.

(5) الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس - سطيف-، 2012/2013، ص 14.

المرحلة الثانية: السياسة النقدية في الفكر الكينزي

شهدت هذه المرحلة ظهور الفكر الكينزي على يد الاقتصادي جون مينارد كينز والذي حاول تقديم حلول لأزمة الكساد الكبير 1929 م، حيث أعطى دورا أكبر للدولة بفضل السياسة المالية أولا فالسياسة النقدية ثانيا. وأعتمد كينز في بنائه لنظريته على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، وتشكيكه في كفاءة تلائم السوق مع الصدمات وعلاجه لداء الإحتكار بداء التضخم، كل هذه الإجراءات ساهمت في الخروج من أزمة الكساد والولوج في أزمت وإختلالات وقفت فيها النظرية الكينزية عاجزة. (1)

المرحلة الثالثة: السياسة النقدية في الفكر النقدي المعاصر

تميزت هذه المرحلة بفشل السياسة المالية في مكافحة التضخم بسبب بطئها ونقص مرونتها، مما أدى إلى تراجع أهميتها والرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد. غير أن العودة الفعلية لتطبيق السياسة النقدية كانت بظهور النقديين بزعامة " ميلتون فريدمان " والذين يرون أن السياسة النقدية هي الأهم ضمن السياسات الاقتصادية والأجدي لإعادة التوازن إلى الاقتصاد معتمدين في ذلك على عرض النقود بإعتبار أن التحكم في عرضها هو السبيل لذلك. (2)

بعد عام 1982 م بدأت تتراكم مشكلات التطبيق من خلال ظهور الكساد والبطالة وبالتالي ظهر من جديد الجدل بين أنصار السياسة النقدية والسياسة المالية، وكل يدعي بأن سياسته هي الأنجع لتحقيق الإستقرار الاقتصادي وأدى هذا التعصب إلى بروز فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي " والتر هيلر " الذي يرى أن إستخدام سياسة معينة لا يغنينا عن إستخدام أخرى بل يجب تنسيق بين السياستين النقدية والمالية للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي. (3)

الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية

يمكن تقسيم السياسة النقدية حسب الوضع الاقتصادي السائد إلى نوعين أساسيين سياسة نقدية توسعية وأخرى إنكماشية ويمكن إيرادها كمايلي:

أولا: سياسة نقدية توسعية

يلجأ البنك المركزي إلى السياسة النقدية التوسعية عندما يكون هناك ركود أو إنكماش في الاقتصاد (أي التدفق

(1) بهاء الدين طويل، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

(2) ديش فاطمة الزهرة، دور السياسات النقدية والمالية في الحد من الأزمات الاقتصادية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2017 / 2018 ، ص ص 33 ، 34.

(3) زناقي سيد أحمد، السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي -حالة الجزائر 2014/2003 - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان - الجزائر - ، 2015 / 2016 ، ص 45.

الحقيقي أكبر من التدفق النقدي)، حيث يقوم البنك المركزي بالزيادة المعروض النقدي عن طريق إحدى الإجراءات التالية : التخفيض من نسبة الإحتياطي القانوني ، تخفيض سعر إعادة الخصم أو يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية، أو إقناع البنوك التجارية بزيادة الإقراض، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات.(1)

ثانيا: سياسة نقدية إنكماشية

تستخدم في حالة وجود تضخم وتتمثل هذه السياسة في تخفيض العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما برفع سعر إعادة الخصم أو رفع نسبة الإحتياطي القانوني، أو الدخول بآعاً في سوق الأوراق المالية هذه الأدوات تحد من قدرة البنوك على منح الإئتمان وخلق الودائع ولذا ينخفض العرض النقدي داخل الاقتصاد، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم إنخفاض حجم الإستثمار وبالتالي إنخفاض مستوى كل من الدخل والطلب الكلي، مما يعني إمتصاص القوة الشرائية للمجتمع، وهو ما يحد في النهاية من التضخم.(2)

الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية

تعتبر أدوات السياسة النقدية عن الأليات التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير في حجم المعروض النقدي بما يتماشى مع أهدافها المسطرة مسبقاً وفق السياسة الاقتصادية الكلية. وتنقسم هذه الأدوات إلى مايلي:

أولاً: الأدوات الكمية للسياسة النقدية (غير مباشرة)

هي الأدوات التي تسعى للتأثير على حجم الإئتمان وكلفته وبالتالي على الكميات النقدية الإجمالية المعروضة في الاقتصاد.(3) وتتمثل هذه الأدوات في: سياسة سعر إعادة الخصم، نسبة الإحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة .

1/ - سياسة معدل إعادة الخصم:

هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الإقتراض أو طلب إعادة خصم مآليها من أوراق تجارية .(4)

(1) بن شني عبد القادر ، أثر السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية في الجزائر ، مجلة المالية والأسواق ،جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، العدد رقم 03 ، 2015 ، ص 76 .

(2) وجدي جميلة ، السياسة النقدية وسياسة إستهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014 ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2015 / 2016 ، ص 12 .

(3) نفس المرجع ، ص 13 .

(4) مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014/2015، ص 52.

ويهدف البنك المركزي من خلال هذه السياسة إلى التأثير على كلفة حصول البنوك التجارية على الموارد النقدية التي يقدمها أولاً، وعلى كلفة الإئتمان الذي تمنحه البنوك لعملائها كهدف ثانٍ (1).

2/- نسبة الإحتياطي القانوني:

تحتفظ البنوك التجارية بنسبة من إجمالي ودائعها إلزامياً لدى البنك المركزي، وتتغير هذه النسبة تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة في الدولة. وقد إستخدمت هذه الوسيلة في البداية حماية للمودعين ضد أخطار البنوك في كيفية إستخدامها لأموالهم ، وتلجأ البنوك المركزية حالياً لإستخدام هذه الوسيلة كأداة للتحكم في قدرة البنوك التجارية على منح القروض إلى عملائها بحسب حالة النشاط الاقتصادي تحقيقاً لأهداف السياسة النقدية (2).

3/- عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والسندات الحكومية في السوق المالية بغية التأثير في حجم النقد على الاقتصاد أو التأثير على حجم إحتياطات البنوك التجارية، فضلاً عن تأثيرها على أسعار الفائدة (3).

وبعبارة أخرى تعني عمليات السوق المفتوحة إمكانية لجوء البنك المركزي إلى السوق المالية و/ أو النقدية، بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية، وكذا السندات العمومية وأذونات الخزينة، رغبة منه في ضخ السيولة أو إمتصاصها (4).

ثانياً: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية (مباشرة)

يقصد بالأدوات الكيفية (النوعية) للسياسة النقدية تلك الأدوات والأساليب المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على نوعية الإئتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض إقتصادية معينة (5). ومن الأدوات المباشرة الأكثر إستعمالاً نجد :

(1) بناني فتيحة ، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، 2009/2008 ، ص 110 .

(2) فتيحة مزايشي ، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة - دراسة حالة الجزائر - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف -1- ، 2018/2017 ، ص ص 32 ، 33 .

(3) نزار كاظم الخيكاني ، حيدر بونس الموسوي ، السياسات الاقتصادية ، الطبعة الثانية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2015 ، ص 20 .

(4) صاولي مراد، بومعروف إلياس، عبد الرحمان فارس، أثر متغيرات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد رقم 103 ، المجلد 24 ، لسنة 2018 ، ص 359 .

(5) بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 115 .

1- / سياسة تأطير القرض:

هو إجراء تنظيمي من البنوك المركزية يقوم على تحديد سقفوف للقرروض الممنوحة من البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال السنة. (1) فهذه السياسة تهدف إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان بشكل مباشر وذلك عن طريق فرض سقف أعلى للإئتمان لا يمكن لأي بنك تجاوزه وهذا للحد من خلق نقود الودائع. (2)

2- / السياسة الإنتقائية للقرروض:

تهدف هذه السياسة الإنتقائية للقرروض إلى توجيه القروض إلى القطاعات التي تعتبرها السلطات النقدية أكثر نفعاً للإقتصاد الوطني، بحيث تأخذ هذه السلطات القرارات الضرورية بإعطاء بعض التسهيلات إلى القروض الخاصة بهذه القطاعات. (3) ومن محددات هذه السياسة مايلي (4):

* إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف.

* وضع قيود على الإئتمان الإستهلاكي.

* التمييز بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات إقتصادية مختلفة.

* هوامش الضمان المطلوبة.

3- / وضع حد أقصى لسعر الفائدة:

قد تتنافس البنوك التجارية بغرض زيادة ودائع العملاء فتمنح الفوائد على الودائع الجارية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة إرتفاعاً كبيراً، ولذا فإن البنك المركزي قد يضع حداً أعلى للفوائد التي تمنح على الودائع الجارية لا يجب على البنوك التجارية أن تتخطاه وهذا الحد يكون قابلاً للتغيير حسب الظروف الاقتصادية، فينخفض في حالة الرواج ويرتفع في حالة الكساد. (5)

(1) عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ، ص 80 .

(2) محمد العربي ساكر ، محاضرات في الاقتصاد الكلي ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر ، 2006 ، ص 116 .

(3) خبابة عبد الله ، الاقتصاد المصرفي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص 209 .

(4) مطاي عبد القادر ، بن شنيعة كريمة ، فعالية السياسة النقدية في مواجهة التضخم - دراسة تجارب دولية - ، مجلة الاقتصاد والمالية ، العدد رقم 03 ، السداسي الثاني ، 2016 ، ص 11 .

(5) عبد الله ياسين ، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة وهران ، 2013 / 2014 ، ص 29 .

ثالثا: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

هي مجموعة التدابير والإجراءات المباشرة التي يتخذها البنك المركزي تجاه المؤسسات والأجهزة المالية والمصرفية عند عجز الأدوات الكمية والأدوات الكيفية عن تحقيق أهداف السياسة النقدية،⁽¹⁾ ومن أهم هذه الأدوات المباشرة المستخدمة مايلي :

1/- الإقناع الأدبي:

يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب التباحث والحديث المقنع مع البنوك التجارية فيما يخص السياسة والهدف المراد تحقيقه ، كالسعي لإقناعها بإتباع سياسة معينة، تحقق أهداف إقتصادية محددة.⁽²⁾ وتتوقف فعالية هذه الأداة على خبرة ومكانة البنك المركزي، ومدى ثقة البنوك التجارية في إجراءاته، وكذا على مدى إستقلالية قراراته.⁽³⁾

2/- التعليمات والتوجيهات:

تتمثل في قيام البنك المركزي بإصدار توجيهات أو تعليمات توزع على البنوك التجارية تحدد فيها حجم ونوع الإئتمان الذي تستطيع البنوك التجارية أن تمنحه لعملائها، وبذلك تظهر قدرة وقوة البنك المركزي وعلاقاته مع البنوك التجارية في مدى إلتزام تلك البنوك بالحدود التي تضمنتها تعليمات وتوجيهات البنك المركزي.⁽⁴⁾

3/- الإعلام:

ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بوضع الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الإئتمان، الأمر الذي يجعل البنوك التجارية في موقف لايمكنها معه تجاهل آرائه بل الأخذ بها.⁽⁵⁾

الفرع الرابع: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية إنطلاقا من مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في الأهداف الأولية، الأهداف الوسيطة، الأهداف النهائية والتي سنتطرق إليها كالآتي:

(1) فتيحة مزارشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 41 .

(2) حسين أحمد عبد الرحيم ، إقتصاديات النقود والبنوك ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، مصر، 2008، ص 258 .

(3) زناقي سيد أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 57 .

(4) فتيحة مزارشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 42 .

(5) بن البار محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014/1986، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف - مسيلة-، 2016/2017، ص 84.

أولاً: الأهداف الأولية

تعتبر الأهداف الأولية كحلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، ولهذا فالأهداف الأولية ماهي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة.⁽¹⁾ وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى هي مجتمعات الإحتياطيات النقدية والمجموعة الثانية تتعلق بظروف سوق النقد.⁽²⁾ وهما كمايلي:

***1 مجتمعات الإحتياطيات النقدية:⁽³⁾**

تتضمن هذه المجتمعات كل من القاعدة النقدية، مجموع إحتياطيات الودائع الخاصة، الإحتياطيات غير المقترضة.

***2 ظروف سوق النقد:⁽⁴⁾**

تتكون هذه المجموعة من الإحتياطيات الحرة، معدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، ويقصد بظروف سوق النقد عموماً قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الإئتمان ومدى ارتفاع أو إنخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى.

ثانياً: الأهداف الوسيطة

تعبّر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية.⁽⁵⁾

وهي تضم المجتمعات النقدية، معدل سعر الصرف، معدل الفائدة والتي سنتطرق إليها كالتالي:

***1 المجتمعات النقدية:**

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق. بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ويرتبط عدد هذه المجتمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعات المصرفية والمنتجات المالية، وتعطي هذه المجتمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات.⁽⁶⁾

(1) إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 38 .

(2) وجدي جميلة، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

(3) بن البار محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

(4) زناقي سيد أحمد، مرجع سبق ذكره ، ص 46 .

(5) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 64.

(6) بن نافلة نصيرة، مرجع سبق ذكره ، ص 31 .

*2 معدلات الفائدة:

تسعى السلطة النقدية أحيانا، إلى إتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطا للسياسة النقدية، إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة، من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى والنقود. كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أيضا عوامل السوق، ذلك أن معدلات الفائدة تتجه نحو الإرتفاع أو الإنخفاض تبعا للوضع التي يمر بها الاقتصاد. وإعتبارا لكل ماسبق يذهب البعض إلى رفض إستخدام معدل الفائدة هدفا وسيطا للسياسة النقدية، لأن ذلك تعبير عن غياب الهدف النقدي للسياسة الاقتصادية في الواقع.⁽¹⁾

*3 سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف النقد مؤشرا نموذجيا لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما وذلك بالحفاظ على إستقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود والهادف إلى رفع سعر صرف النقد إتجاه العملات الأخرى قد يكون عاملا لتخفيض التضخم، فرفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الإستيراد ويرفع القدرة الشرائية للعملة وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.⁽²⁾

ثالثا: الأهداف النهائية

تعتبر الأهداف النهائية كنقطة أخيرة في مسار إستراتيجية السياسة النقدية، التي تأثر بأدواتها على الأهداف الأولية ثم الوسيطة للوصول إلى أهداف نهائية تكون قد رسمتها على ضوء السياسة الاقتصادية العامة.⁽³⁾ وبصفة عامة تتمثل أهدافها في تحقيق مايلي⁽⁴⁾:

- الإستقرار في المستوى العام للأسعار.
- تحقيق العاملة الكاملة .
- تحقيق معدل عال من النمو للإقتصاد الوطني .
- تحقيق توازن ميزان المدفوعات .

(¹) ابرير محمد ، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل إستقلالية السلطة النقدية - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان -، الجزائر، 2008، ص 39.

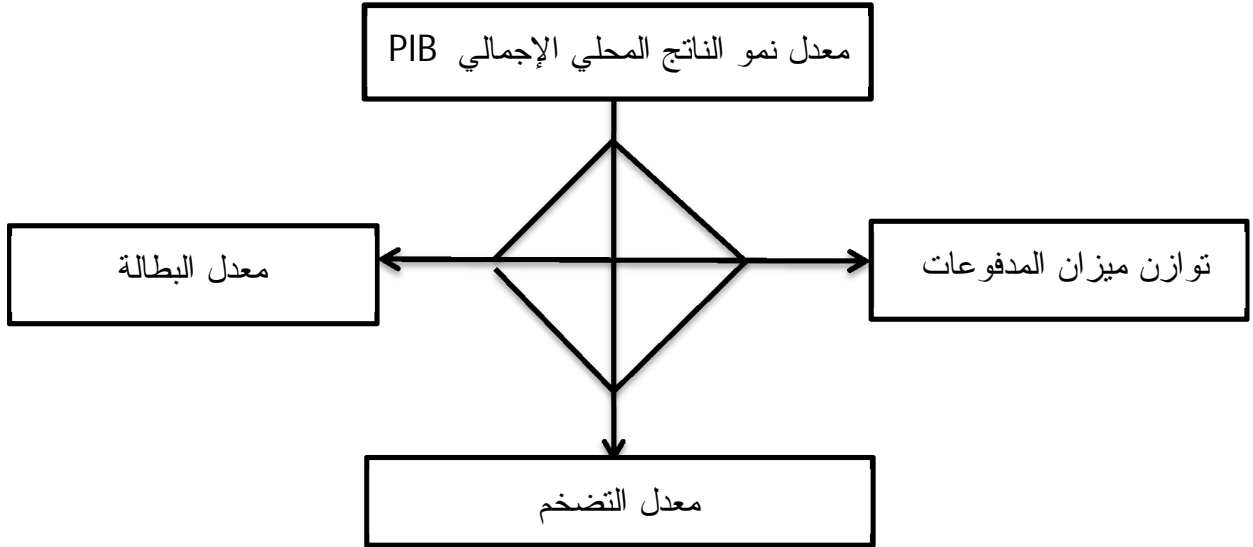
(²) بلوافي محمد، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست-الجزائر-، العدد 02 ، جوان 2012، ص 467.

(³) زناقي سيد أحمد، مرجع سبق ذكره ، ص 48.

(⁴) مزارشي فتيحة، تحليل دور السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس -سطيف -،الجزائر، 2007/2006، ص 52.

وتعرف هذه الأهداف إختصارا بالمربع السحري لكالدور « N.Kaldor » وفيما يلي شكل بياني يظهر الأهداف النهائية للسياسة النقدية .

الشكل رقم (01-01) : المربع السحري لكالدور



Source : Marie de la place ,Monnaie et Financement de l'èconomie ,Dunod ,Paris ,2003 , P 118.

*1 إستقرار المستوى العام للأسعار:

لقد أصبح هدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار أحد أهم أهداف السياسة النقدية، فجميع الدول تسعى إلى ضبط معدل التضخم والتحكم فيه، لما تخلفه هذه الظاهرة من آثار سلبية تتمثل أساسا في نشر حالة عدم التأكد في الاقتصاد، الأمر الذي يعيق عملية النمو الاقتصادي. فالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار يزيد من صعوبة عملية إتخاذ القرار من قبل المستهلكين والوحدات الإنتاجية والحكومية .⁽¹⁾

*2 تحقيق العمالة الكاملة:

هناك إجماع بين الإقتصاديين على أن يكون التوظيف الكامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، والعمالة الكاملة كمفهوم تعرف بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الإستخدام الكفئ لقوة العمل المدنية، مع السماح لمعدل عادي من البطالة ، ينتج أساسا من التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبيان الاقتصادي.⁽²⁾ وبإستطاعة السياسة النقدية أن تساعد على تحقيق هدف العمالة الكاملة وذلك من خلال

(1) فتية مزراشي، تحليل دور السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم - دراسة حالة الجزائر - ، مرجع سبق ذكره، ص 53.

(2) فتية مزراشي، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة -دراسة حالة الجزائر - ، مرجع سبق ذكره، ص 12.

تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تتخضع أسعار الفائدة ويزداد الإستثمار فتتخضع البطالة وبالتالي زيادة الإستهلاك ثم زيادة الدخل.⁽¹⁾

3 * تحقيق معدل عال من النمو الإقتصادي:

بعد الحرب العالمية الثانية بدأ النمو الإقتصادي يشغل بال المفكرين، ومن ثم بدأ الاهتمام بدور السياسة النقدية في النمو الإقتصادي، وفي الخمسينات أصبح النمو الإقتصادي من أهداف السياسة الإقتصادية والسياسة النقدية بصفة خاصة، ولكن إذا مانظرنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل عال لنمو الإقتصاد الوطني نجد أنها بإستطاعتها أن تعمل على تحقيق ذلك وتساعد في المحافظة عليه مع توفر عوامل أخرى غير نقدية، كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفؤة، وتوافر عوامل وظروف سياسية وإجتماعية ملائمة ولذلك فإن السياسة النقدية يجب أن تعمل بالتنسيق مع هذه العوامل.⁽²⁾

4 * تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

يمكن ان تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، مما يقلل من حجم الطلب الداخلي فينخفض المستوى العام للأسعار تبعا لذلك، يترتب عليه تحسين وضعية الميزان التجاري (الأساسي) من جهة ويسمح بدخول رؤوس الأموال الأجنبية نتيجة لإرتفاع أسعار الفائدة ، مما يخفض من عجز ميزان المدفوعات في جانب الحساب الرأسمالي. إن هذه الحالة تنطبق على الإقتصاديات التي تتبع سياسة تحرير وتعويم أسعار الصرف.⁽³⁾

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتضخم

يعتبر التضخم من الإختلالات الاقتصادية التي تؤثر على التوازن الاقتصادي العام، وتهدف معظم السياسات الاقتصادية الكلية إلى التحكم فيه. وقصد الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالتضخم سوف يتطرق هذا المطلب بداية لماهية التضخم من خلال التعريف بهذه الظاهرة ومختلف أنواعها وكيفية قياسها. ثم مختلف التفسيرات المقدمة لها وفي الأخير الأثار السلبية التي تتركها.

(1) بلوافي محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 469 .

(2) إكن لونيس، مرجع سبق ذكره ، ص ص 47-48 .

(3) طيبة عبد العزيز، سياسة إستهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية -دراسة حالة الجزائر - للفترة 1994-2003،

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف -، الجزائر، 2005/2004، ص ص

الفرع الأول: ماهية التضخم

أولاً: تعريف التضخم

تعددت التعريفات المتعلقة بظاهرة التضخم، وسبب هذا التعدد هو المنظور الذي تركز عليه هذه التعريفات المختلفة. ومن الأمثلة على ذلك تقدم التعاريف التالية للتضخم:

يعرف التضخم بصفة عامة بأنه: "الإرتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن".⁽¹⁾ وهذا هو التعريف العام والشائع للتضخم .

كما يعرفه الاقتصادي كاردينير أكلي Gardener Ackley بأنه: " الإرتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار".⁽²⁾

يمكن تعريفه أيضا على أنه: "الإنخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد، هذه القيمة التي تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شراؤها بهذه الوحدة من النقد".⁽³⁾

كما أن التضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه على أنه: "زيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، دون أن يصاحب زيادة النقود، أي زيادة في الإنتاج".⁽⁴⁾

كذلك التضخم هو ارتفاع مستمر ملموس في الأسعار بسبب زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن عرضها الكلي حيث يؤدي هذا الإرتفاع إلى إنخفاض قيمة النقود.⁽⁵⁾

بناء على ماسبق يمكن تقديم تعريف شامل للتضخم بأنه: " كل زيادة في التداول النقدي يترتب عنها زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات، في فترة زمنية معينة. تؤدي إلى الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار وإلى إنخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية فتخلق حالة من عدم التوازن في الاقتصاد".

ثانياً: أنواع التضخم

يأخذ التضخم أنواع عديدة أهمها:

(1) - التضخم الزاحف: هو الإرتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبياً ، أي

(1) السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008 ، ص 222.

(2) ضياء المجيد ، اقتصاديات النقود والبنوك ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2010 ، ص 214 .

(3) بلعزوز بن علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 139 .

(4) جمال خريس وآخرون ، النقود والبنوك ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ، عمان ، 2002 ، ص 126 .

(5) محمود حسين الوداي وآخرون ، النقود والمصارف ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ، عمان ، 2010 ، ص 79 .

- أن هذا الإرتفاع يكون بطيئاً (1) وسبب البطء في ارتفاع الأسعار هنا هو إعتدال الطلب الكلي (2).
- (2) - التضخم الجامح: يعتبر من أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي حيث يتوالى ارتفاع الأسعار بشدة دون توقف ويترك أثراً ضاراً على الاقتصاد يصعب على الدولة الحد منها أو معالجتها (3).
- (3) - التضخم الطليق (المكشوف): يتسم هذا النوع من التضخم في إرتفاع واضح في الأسعار دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الإرتفاعات أو التأثير فيها، حيث تتجلى مواقف هذه السلطات بالسلبية، مما يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة التضخمية (4).
- (4) - التضخم المكبوت (المقيد): يتجلى هذا النوع من التضخم عند تدخل السلطات الحكومية للتحكم في جهاز الأسعار ، حيث تحدد بتشريعاتها المختلفة وظوابطها الإدارية المستويات العليا للأسعار مانعة بذلك تجاوز هذه الأخيرة للحد الأقصى في إرتفاعها (5).

ثالثاً: قياس التضخم

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في إقتصاد ما على محورين أساسيين، يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي أنه يركز على درجة ارتفاع الأسعار، بينما يتمثل المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم، أي أنه يركز على تحديد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار.

1/ - الأرقام القياسية للأسعار:

يتم إعتداد الأرقام القياسية للأسعار في قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار ومن تم في قياس معدل التضخم في الإقتصاد المعني، إذ تتم مقارنة الرقم القياسي للأسعار في سنة معينة مع الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس، وتمثل سنة الأساس التي ينسب إليها التغير في المستوى العام للأسعار (6).

(1) بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 148.

(2) عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، النقد والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 449.

(3) دبات أمينة، السياسة النقدية وإستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص ص 70 - 71.

(4) بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 147 .

(5) أسماء مخاليف، محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الإستهلاك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة شعبة إقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر - باتنة -، 2016 / 2017، ص 23.

(6) سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار زهران، عمان، الأردن، 2014، ص

ويمكن حساب معدل التضخم باستخدام الصيغة التالية⁽¹⁾ :

$$Inf = \frac{p1-p0}{p0} \times 100$$

حيث تتمثل :

P₁ : المستوى العام للأسعار في السنة الحالية (سنة المقارنة).

P₀: المستوى العام للأسعار في السنة السابقة (سنة الأساس) .

Inf : معدل التضخم .

وهناك أنواع متعددة من الأرقام القياسية للأسعار مثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك والرقم القياسي لأسعار الجملة، والرقم القياسي للنواتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي لأسعار التجزئة وغيرها . ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أهم المؤشرات التي تستخدم لحساب معدل التضخم⁽²⁾ . ويطلق عليه أيضا بمؤشر تكلفة المعيشة. وهو يعبر عن معدل أو متوسط أسعار شراء السلع و الخدمات التي يستهلكها أفراد المجتمع من أصحاب الدخل المحدودة خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتناول القطاع العائلي الحضري فقط. ويتم حساب هذا الرقم وفقا لمجموعة من السلع تسمى ” سلة السوق “ **Market Basket** والتي تمثل السلع الأساسية التي تستهلكها الأسرة النموذجية التي تم إختيارها لإجراء الإختبار عليها، وتستغرق هذه السلع جميع دخل هذه الأسرة.⁽³⁾

2/- الفجوات التضخمية :

إن الهدف من وراء حساب الفجوة التضخمية ، يرجع إلى محاولة إستخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار، حيث أعتبرها كينز بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم، كما حاول في نفس الوقت تقدير الفجوة التضخمية حسابيا بوحدات نقدية ، بهدف مساعدة السلطات النقدية والمالية على إتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك الظاهرة⁽⁴⁾ . وقد إعتد كينز في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع ، دون الأخذ بعين الإعتبار فائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج . والسبب وراء حدوث الفجوة التضخمية راجع إلى الإفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات أو

(1) مقراني حميد، مرجع سبق ذكره، ص 34.

(2) بن يوسف نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012،

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص 99.

(3) بن البار محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

(4) سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة،

الجزائر، 2017/2016، ص 98.

الإفراط في المعروض النقدي. وعلى العموم يمكن الإعتماد على عدة معايير لقياس الفجوة التضخمية، نذكر منها⁽¹⁾:

- معيار فائض الطلب الكلي .
- معيار الاستقرار النقدي .
- معيار الإفراط النقدي .

الفرع الثاني: تفسير التضخم

إن الجدل القائم حول ظاهرة التضخم يتطلب البحث في مختلف النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسيره كل حسب وجهة نظرها، وبالتالي تقديم الأسباب الرئيسة الدافعة لخلق الضغوط التضخمية.

أولاً: النظريات المفسرة للتضخم

لقد اختلفت النظريات المفسرة لظاهرة التضخم باختلاف الظروف السائدة خلال كل فترة زمنية، وإختلاف الأسباب المنشئة لظاهرة التضخم. ويمكن تلخيص هذه النظريات فيمايلي:

1/ - النظرية النقدية التقليدية لتفسير التضخم: (النظرية الكمية للنقود)

يرتكز التحليل الكلاسيكي في تفسيره للتضخم على النظرية الكمية للنقود ، والتي تفسر ظهور الفجوات التضخمية نتيجة العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، أي أن كل تغيير في كمية النقود يؤدي إلى تغيير في مستوى الأسعار بنفس المعدل ونفس الإتجاه مع إفتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.⁽²⁾ ولقد تم تجسيد هذه النظرية من خلال صياغتها في شكل معدلات رياضية أبرزها:

- معادلة التبادل لفيشر: والتي تقرر أن قيمة النقود تتحدد وفقاً للعرض والطلب عليها وبذلك قد تم إعتبارها كسلعة مثل بقية السلع ، وتأخذ هذه المعادلة الصيغة التالية:

$$M.V = P.T$$

M : كمية النقود المتداولة.

V : سرعة التداول.

P : المستوى العام للأسعار .

T : حجم المبادلات .

(1) بن البار محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 32 .

(2) منور محمد، ظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص 43.

توضح صيغة فيشر العلاقة الطردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار .

- معادلة الأرصدة النقدية: تطورت صياغة النظرية الكمية على يد ألفريد مارشال وأعضاء مدرسة كمبردج، حيث أخذت معادلة التبادل صيغة جديدة، وذلك بإحلال الطلب على النقود محل سرعة دورانها، وإستخدام الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي بدلا من حجم المعاملات. وعليه أصبحت معادلة التبادل طبقا لمدرسة كمبردج كالآتي⁽¹⁾ :

$$M = K.P.Y$$

حيث تمثل :

M : كمية النقود المعروضة.

K : نسبة الدخل الذي يرغب الأفراد بالإحتفاظ به على شكل أرصدة نقدية سائلة ، أو ما يطلق عليه

التفضيل النقدي .

P : المستوى العام للأسعار .

Y : الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي .

مما سبق يتضح أن معادلة التبادل تقرر أن إستقرار الأسعار يرتبط بسرعة التداول وكذا مستوى الإنفاق، بينما تقرر معادلة الأرصدة النقدية أن إستقرار الأسعار يرتبط بالنسبة من الدخل التي يرغب الأفراد في الإحتفاظ بها لغرض المبادلات.⁽²⁾

12 - النظرية الكينزية لتفسير التضخم:

يمكن أن نطلق على نظرية التضخم المشتقة من التحليل الكينزي، « نظرية فائض الطلب » أي أن إرتفاع المستوى العام في الأسعار يعود إلى فائض الطلب الكلي، لايقلبه زيادة في المعروض النقدي، أي أن الزيادة في الطلب سواء في سوق السلع أو في سوق عوامل الإنتاج لا يمكن أن تؤدي إلى زيادة في العرض السلعي، مما ينشأ عنه فائض في الطلب عن العرض والذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.⁽³⁾

كما أعطى كينز أهمية كبيرة للطلب المباشر على النقود أي التفضيل النقدي ودرس علاقته بمستوى الإنفاق القومي، فأصبح الأمر يتعلق بالبحث في العلاقة بين كمية النقود ومستوى الإنفاق القومي، ومن ثم فإن زيادة

(1) أسماء ميخاليف، مرجع سبق ذكره، ص ص 37 - 38 .

(2) علي مكيد، علاء الدين عشيظ، أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم - حالة الاقتصاد الجزائري - 1990 - 2015 ، بحوث إقتصادية عربية ، العددان 78-79، صيف 2017، ص 75 .

(3) منور محمد، مرجع سبق ذكره، ص 56.

كمية النقود لاتوجه بكاملها إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، لذلك لاتؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.⁽¹⁾

3/- النظرية المعاصرة لتفسير التضخم:

أعدت مدرسة شيكاغو بزعامة « ميلتون فريدمان » النظرية الكمية للنقود إلى الحياة في صورة جديدة، حيث تنتظر هذه النظرية إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة، وأن مصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج.⁽²⁾ أي أن مصدر ارتفاع الأسعار هو زيادة الرصيد النقدي عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.⁽³⁾

4/- النظرية الهيكلية لتفسير التضخم:

لقد تزعم هذه المدرسة الاقتصادي راول بريش **Raoul Prebish** وحاولت هذه النظرية تفسير التضخم في البلدان النامية من خلال تحليل الخلل في مكونات الطلب الكلي والعرض الكلي وعلاقة ذلك بإتجاهات التنمية الاقتصادية والإجتماعية في تلك البلدان التي تتعرض للتضخم الاقتصادي بسبب الإختلال الهيكلي في بنائها الاقتصادي، كما ترى هذه النظرية أن الأسباب الرئيسية للتضخم ترجع إلى إختلالات فعلية وحقيقية في هيكل الاقتصاد الوطني وبكيفية توزيع الموارد الاقتصادية وإستغلالها الأمر الذي يستوجب البحث عن الحلول المناسبة لمعالجة هذه الإختلالات.⁽⁴⁾

ثانياً: أسباب التضخم

يعبر التضخم عن الخلل في التوازن بإرتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي أو بإنخفاض العرض الكلي عن مستوى التشغيل الكامل. لذلك تتفق معظم الأراء الاقتصادية على أن أسباب التضخم يمكن إرجاعها إلى العوامل التالية:

1/ - العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الإرتفاع:

يعزى الإرتفاع في المستوى العام للأسعار حسب هذا الإتجاه إلى وجود فائض في الطلب الكلي لايقابله زيادة في العرض الكلي، بمعنى أن الزيادة في الطلب سواء في سوق السلع أو في سوق عوامل الإنتاج لايمكن أن تؤدي إلى زيادة في العرض السلعي مما ينشأ عنها فائض طلب عن العرض، يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار

(1) أسماء ميخاليف، مرجع سبق ذكره ، ص 42 .

(2) بن يوسف نوة، مرجع سبق ذكره ، ص 46 .

(3) بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره ، ص

(4) وجدي جميلة، مرجع سبق ذكره ، ص 79 .

مع إفتراض قابلية الأسعار للتغيير بحيث ترتفع الأسعار نتيجة إفراط الطلب على السلع والخدمات.⁽¹⁾ إن الإرتفاع في الطلب الكلي يحدث جراء عوامل عديدة أهمها⁽²⁾:

- زيادة الإنفاق الإستهلاكي و الإستثماري .
- التوسع في فتح الإعتمادات من قبل البنوك .
- العجز في الميزانية .
- تمويل العمليات الحربية .
- الإرتفاع في معدلات الأجور .
- التوقعات .

2/- العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الإنخفاض :

بما أن التضخم يعود إلى إختلال العلاقة بين الطلب الكلي الفعال، وما يقابله من معروض السلع والمنتجات عند مستوى التشغيل الكامل، فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعلي يعود لأسباب كثيرة منها:⁽³⁾

- تحقيق مرحلة الإستخدام التام.
- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي.
- النقص في رأسمال العيني.

الفرع الثالث: أثار التضخم

يعتبر التضخم ظاهرة غير مرغوبة في الاقتصاد نتيجة ما يترتب عنه من أثار سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية. ويمكن التعرض لأهم الآثار المختلفة للتضخم فيما يلي:

أولاً: الآثار الاقتصادية للتضخم

تتمثل أهم الآثار الاقتصادية للتضخم فيما يلي:

1/- أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني:

الدخل الوطني النقدي هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج، أما الدخل الوطني الحقيقي فهو يتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية. وخلال فترات التضخم يتوالى ارتفاع

(1) طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

(2) أسماء ميخائيف، مرجع سبق ذكره ، ص ص 61 - 62 - 63 .

(3) بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 151 .

الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي هذا من جهة، ومن جهة أخرى كلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج مستوى التوظيف الكامل، كلما تضاعف معدل نمو الدخل الحقيقي.⁽¹⁾ كما يؤثر التضخم على الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة من موظفين ومتقاعدين وغيرهم ، فالفئة ذات الدخل الثابت تتخفف قدرتهم الشرائية مع تزايد الأسعار ، كما تزايد الأرباح للشركات حيث تزايد أسعار السلع بصورة أسرع من أسعار الموارد.⁽²⁾ إن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظرا لإختلاف معدلات الزيادة في الدخول النقدية فبعض الفئات تزداد دخولها على حساب فئات أخرى نتيجة عملية إعادة توزيع الدخل.⁽³⁾

12- أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يؤدي ارتفاع معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد الوطني إلى التأثير سلبا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا إلى إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض في حجم الصادرات، ومن جهة أخرى يؤدي كذلك ارتفاع أسعار السلع المحلية إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة، وذلك لإنخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المنتجة محليا المماثلة لها، حيث ينجم عن زيادة الواردات وإنخفاض حجم الصادرات إلى عجز في ميزان المدفوعات، ويؤدي ذلك بدوره إلى تدهور في إحتياطات الدولة من النقد الأجنبي.⁽⁴⁾

13- أثر التضخم على الإيداع والإستثمار والإستهلاك :

يؤدي التضخم إلى إضعاف ثقة الأفراد في العملة وإضعاف الحافز على الإيداع، وهنا يزداد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي، فيزيد ميل الأفراد إلى إنفاق النقود على الإستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم للإيداع. وهذا يعني ارتفاع نسبة ما ينفق من الدخل القومي على الإستهلاك وينخفض نتيجة ذلك ما يخصص من الدخل لأغراض الإيداع ومن ثم إنخفاض القدرة على تمويل الإستثمار.⁽⁵⁾

14- أثر التضخم على أسعار الفائدة:

في حالة حدوث تضخم كبير فإن دفعات الدين المستحقة على المقترض سوف تبقى ثابتة من حيث قيمتها الإسمية، أما تكلفتها الحقيقية تتخفف. مما يعني أن التضخم يسبب خسارة كبيرة للمقرض لأنه سوف يسترد

(1) بلعروز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 152 ، 153 .

(2) سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد ، الطبعة الأولى، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2000 ، ص 279 .

(3) بلعروز بن علي، مرجع سبق ذكره ، ص 154 .

(4) مرابط ساعد، التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف -1 ، سطيف ، الجزائر ، 2017/ 2018 ، ص 33 .

(5) سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص 57.

أموالاً قيمتها الحقيقية أقل من قيمة الأموال التي أقرضها. (1) ولتفادي هذه الخسارة وتشجيعهم على إقراض أموالهم يجب أن تأخذ آلية تحديد سعر الفائدة في إعتبارها بمعدل التضخم المتوقع بهدف تعويض أصحاب الأموال عن خسارتهم من خلال إضافة ما يعرف بعلاوة التضخم إلى سعر الفائدة. (2)

15- أثر التضخم على هيكل الإنتاج:

إن ما يترتب على التضخم من إرتفاع في مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للإستهلاك، سوف يؤدي إلى إندباب رؤوس الأموال والعمالة إلى تلك القطاعات على حساب الأنشطة الإنتاجية والإستثمارية، والتي هي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، مما يترتب عليه عجز في الطاقة الإنتاجية لبعض القطاعات الصناعية الإنتاجية، هذه الأخيرة التي تمد كافة القطاعات الأخرى بالصناعات الأساسية والثقيلة، فسيحدث إختناق في الجهاز الإنتاجي تنعكس آثاره على كافة القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى بطء معدلات النمو الاقتصادي. (3)

16- أثر التضخم على النمو الاقتصادي:

إختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي، إذ يرى فريق من الإقتصاديين أن التضخم يخلق حالة من عدم اليقين حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، الأمر الذي يؤثر على قرارات الإستثمار ويؤخرها ، كما يؤثر على الحافز على الإدخار وإنتاجية العمال وحماسهم نتيجة إنخفاض دخولهم الحقيقية. بينما يرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي، حيث يتوقع أن إرتفاع الأسعار لفترة يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الإستثمارات ويزيد التشغيل وتخفض البطالة. وتتوقف صحة أي من الرأيين على نوع وحدة التضخم ، فالتضخم الشديد والسريع سيضر بالنمو الاقتصادي، بينما التضخم البطيء و المعتدل يكون دافعا للنمو الاقتصادي. (4)

ثانياً: الآثار الاجتماعية للتضخم

إن التضخم لا ينتهي آثاره في التوزيع غير العادل لدخول وتشويه أنماط الإستثمار وزيادة النزعة الإستهلاكية، بل آثاره تمتد إلى أبعد من ذلك، فهو يعمق درجة التفاوت في توزيع الدخل والثروات ويخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي بدرجة تهدد جو الاستقرار الاجتماعي والسياسي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية. (5)

كما يؤدي التضخم إلى إنخفاض القوة الشرائية للأفراد أصحاب الدخل المحدود و الأجور الثابتة وإرتفاعها لفئات أخرى، وهذا ما سيعمق من الإختلال الاجتماعي بين الأفراد، وسيتبع ذلك ظهور العديد من السلوكيات

(1) سمية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره ، ص 107 .

(2) أسماء ميخائيف، مرجع سبق ذكره، ص 70 .

(3) بن يوسف نوة ، مرجع سبق ذكره، ص 109 .

(4) محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد صافي، الإقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010، ص 188.

(5) بن يوسف نوة، مرجع سبق ذكره ، ص 122.

الاجتماعية المرتبطة بالأبعاد الاقتصادية، كالرشوة والفساد الإداري والسرققة والتهرب الضريبي والجمركي... إلخ ويترتب على ذلك كله تراجع الدولة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي معا.⁽¹⁾

المبحث الثاني: آلية عمل السياسة النقدية في علاج التضخم

تستخدم الهيئات المشرفة والمراقبة للسياسة النقدية مجموعة من الأدوات والآليات في إطار تدخلها على مستوى الاقتصاد الكلي، وهذا من أجل تحقيق مختلف أهداف السياسة النقدية ومن بين هذه الأهداف ما يعرف بإستهداف وتأطير التضخم. وسيخصص هذا المبحث للتطرق لأدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم كمطلب أول وإلى الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية في معالجة التضخم (إستهداف التضخم) بالمطلب الثاني.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم

من أجل تحقيق الأهداف النهائية والوسيلة للسياسة النقدية وخاصة ماتعلق بمكافحة التضخم والعمل على تحقيق إستقرار نسبي في مستويات الأسعار، تلجأ السلطات النقدية في إطار السياسة النقدية إلى إستخدام مجموعة من الأدوات ترتبط بعمليات الإصدار النقدي والرقابة على الإئتمان المصرفي. حيث أن لتأثير السياسة النقدية على التضخم أداتين رئيسيتين وهما الأدوات الكمية والكيفية وذلك كمايلي:

الفرع الأول: تأثير الأدوات الكمية للسياسة النقدية على التضخم

تتمثل أهم وسائل السياسة النقدية الكمية لمكافحة التضخم فيمايلي :

أولاً: تأثير سياسة إعادة الخصم على معدل التضخم

إذا تجمعت لدى البنك المركزي معلومات تفيد أن حجم الإئتمان قد زاد عن المستوى المرغوب فيه، وأخذت بوادر التضخم في الظهور، ففي هذه الحالة يقوم البنك المركزي بتقليل حجم الإئتمان المصرفي عن طريق رفع معدل إعادة الخصم، أي رفع تكلفة الإئتمان الذي يقدمه للبنوك التجارية، وهذا بدوره سيدفع البنوك التجارية للعمل على رفع سعر الفائدة التي تتقاضاه من عملائها مقابل القروض أوخصم الحوالات، وإتجاه سعر الفائدة للإرتفاع سيقفل من الإقبال على الإقتراض مما يؤدي إلى تقليل وسائل الدفع في الاقتصاد، وهذا يساعد على الحد من التضخم.⁽²⁾

ثانياً: تأثير سياسة السوق المفتوحة على معدل التضخم

يستخدم البنك المركزي أداة عمليات السوق المفتوحة لعلاج أو تخفيض حدة المشاكل التي يواجهها الاقتصاد، ففي الأوقات التي يعاني فيها الاقتصاد من معدلات تضخم مرتفعة فإن البنك المركزي يقوم ببيع السندات

(1) بن البار محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

(2) مزايشي فتيحة، تحليل دور السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم، مرجع سبق ذكره، ص 124.

الحكومية وأذونات الخزينة للبنوك التجارية والجمهور، مما يؤدي إلى خفض كمية النقود المتداولة، ومن ثم تتخفض قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وتتنخفض مستويات الأسعار.⁽¹⁾

ولقد إعتبر فريدمان هذه الأداة من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي. أما كينز فإنه يعتبر هذه الأداة أكثر فعالية مقارنة بأدوات السياسة النقدية الأخرى لتأثيرها المباشر على المعروض النقدي، ومن ثم في حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك.⁽²⁾ و تتوقف فعالية هذه السياسة على مدى توافر أسواق مالية ونقدية منظمة على درجة عالية من التقدم، ومن ثم فإن إستخدامها يؤدي إلى إهتزاز المراكز المالية للبنوك في الدول النامية، وبالتالي يكون من النادر اللجوء إليها في هذه الدول كأداة للتحكم في حجم الائتمان المصرفي.⁽³⁾

ثالثا: تأثير نسبة الإحتياطي القانوني على معدل التضخم

إن نسبة الإحتياطي القانوني هي معدل متغير بحسب مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد، ففي فترات التضخم يعمد البنك المركزي عادة إلى زيادة هذه النسبة، مما يؤدي إلى نقص في الإحتياطيات الفائضة لدى البنوك التجارية، فنقل قدرة البنوك التجارية على الإقراض وخلق الائتمان، وبالتالي ينقلص حجم المعروض النقدي، مما يؤدي في النهاية إلى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية.⁽⁴⁾ وتعتبر نسبة الإحتياطي القانوني من وسائل السياسة النقدية التي يسهل تطبيقها وهي من أكثر الوسائل نجاحا مقارنة بسعر إعادة الخصم والسوق المفتوحة وخاصة في الدول المتخلفة لإنعدام الأسواق النقدية وقلة التعامل بالأوراق التجارية.⁽⁵⁾

الفرع الثاني: تأثير الأدوات الكيفية للسياسة النقدية على التضخم

تهدف أدوات الرقابة الكيفية للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في نوعية الائتمان المصرفي، وهذا حسب أولوية هذا النشاط وأهميته وحالته الاقتصادية من حيث التضخم والإنكماش،⁽⁶⁾ وأهم هذه الأدوات مايلي:

أولا: تأطير القروض

(1) فتيحة مزراشي، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة، مرجع سبق ذكره، ص 30.

(2) بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

(3) مزراشي فتيحة، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

(4) مرابط ساعد، مرجع سبق ذكره، ص 47.

(5) طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بالجزائر الفترة الممتدة 2018/1970، أطروحة مقدمة

لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019/2018، ص 41.

(6) مزراشي فتيحة، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

في ظروف التضخم يقوم البنك المركزي بمنح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، والتي لم تكن سببا في إحداث التضخم، أما عندما ينتشر التضخم بحدّة فإن الدولة تقدم على صياغة سياسة تأطير قروض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك، أو تحديد معدل نمو القروض، وعادة ما تكون سياسة تأطير القرض مرفوقة ببرامج إستقرار للكتلة النقدية، كالتقليل من النفقات العمومية، تشجيع الإدخارات، إصدار السندات والقيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائضة، وقد إستخدم هذا الأسلوب لأول مرة كإجراء مضاد للتضخم بشكل خاص في فرنسا سنة 1948 م.⁽¹⁾

ثانيا: السياسة الإنتقائية للقرض

لقيام بسياسة تأطير القرض يقوم البنك المركزي بإستخدام أدوات إنتقائية للتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك، وبالتالي ضبط التضخم،⁽²⁾ ومن بين هذه الأدوات نذكر⁽³⁾:

- تسديد خزينة الدولة لجزء من فوائد القروض المتعلقة ببعض أنواع التمويلات.
- فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخضم للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها.
- سياسة التمييز في أسعار الفائدة.
- وضع قيود على الائتمان الإستهلاكي للتقليل من التضخم في الاقتصاد.
- تغيير الهامش الحدي على قروض الأوراق المالية.
- إشتراط البنك المركزي الحصول على موافقته في منح القروض، عندما تتجاوز القروض حدا معينا.
- متطلبات الإيداع المسبق مقابل الإستيراد.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية في معالجة التضخم (إستهداف التضخم)

لقد ظهرت إقتاعات لدى واضعي السياسة النقدية بأن إستقرار الأسعار يجب أن يكون هو الهدف الأولي للسياسة النقدية. كما تبين أيضا منذ نهاية الثمانينات أن التأثير في التضخم غير المباشر (عن طريق التحكم في المتغيرات الوسيطة كمعدلات الفائدة، سعر الصرف والمجمعات النقدية) لم يكن فعال في تحقيق ذلك الهدف، الأمر الذي دفع إلى تبني أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية مبني على مقاربة مباشرة للحد من التضخم، وعرف هذا الأسلوب بسياسة إستهداف التضخم **Inflation Targeting policy**.

(1) بهاء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص 62.

(2) مزارشي فتيحة، تحليل دور السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم، مرجع سبق ذكره، ص 136.

(3) بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (2016/1990)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، الجزائر، 2019/2018، ص 10.

الفرع الأول: مفهوم سياسة إستهداف التضخم وظروف تطورها

تعد سياسة إستهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبيا لتطوير أسلوب إدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من خلال التركيز على معدل التضخم، تتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطة النقدية بأن هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة.⁽¹⁾

أولاً: تعريف سياسة إستهداف التضخم inflation trageting policy

يعرف (2002) **Eser Tutar** إستهداف التضخم بأنه: "نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الإعراف الظاهر بأن تخفيض وإستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأولي للسياسة النقدية".⁽²⁾

كما أن إستهداف التضخم هو إطار للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الأهداف الكمية الرسمية (أو نطاقات مستهدفة) لمعدل التضخم على مدى أفق زمنية واحدة أو أكثر مع التصريح بأن التضخم المنخفض والمستقر هو الهدف طويل الأجل للسياسة النقدية.⁽³⁾

ويعرفه الأستاذ الشناوي (2004) إستهداف التضخم بأنه يعد من المفاهيم الحديثة نسبيا لتطوير أسلوب إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز بوضوح على معدل التضخم، ويتحدد إستهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية هدف رقمي محدد أو مدى محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير وتحقيق إستقراره في الاجل الطويل، يمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية.⁽⁴⁾

إنطلاقاً من هذه التعاريف يمكن إعتبار سياسة إستهداف التضخم أسلوباً جديداً وحديثاً لإدارة البنوك المركزية لسياستها النقدية مركزة على معدل التضخم مباشرة كإستهداف وسيط للسياسة النقدية، أما الهدف النهائي لها هو تحقيق إستقرار الأسعار في الأجل الطويل، ظهر هذا الأسلوب في بداية التسعينيات وبالضبط في نيوزيلندا سنة 1990م.

(¹) سماحي أحمد، دور السياسة النقدية في إستهداف التضخم في الجزائر دراسة قياسية 2002-2016، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 161.

(²) عبد الله البحري، علي الصاري، تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة 2000-2014، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، العدد 13، ديسمبر 2017، ص 07.

(³) محمد نشيد بوسيلة، سياسة إستهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد السادس، العدد الثاني، ديسمبر 2019، ص 116.

(⁴) طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 99، 100.

ثانيا: نشأة وتطور سياسة إستهداف التضخم

إن تحقيق أهداف السياسة النقدية يرتبط بمدى العلاقة التي تربط الهدف النهائي بالإستهدافات الوسيطة، في المرحلة التي سبقت نهاية الثمانينات، حيث كان الإعتقاد السائد بصحة الفرضية القائمة على قدرة البنوك المركزية على التحكم في الإستهدافات الوسيطة وأن هناك علاقة وثيقة بينها وبين الأهداف النهائية.

إن إنهيار نظام بريتون وودز في أوائل السبعينات جعل أسعار الصرف غير فعالة كإستهدافات وسيطية، فظهرت المجمعات النقدية كإستهدافات وسيطة يمكن التحكم فيها وتعكس بصفة جيدة الهدف النهائي خاصة مع الإتجاه المتصاعد لأفكار النقديين في تلك الفترات.⁽¹⁾

ويوجد سببان لتعثر الإستهدافات الكمية (الإستهداف النقدي)، يتعلق الأول بالتناقض بين أهداف السياسة النقدية مما يخلق عدم الثقة لدى الجمهور في أولوية الأهداف المراد تحقيقها، يتعلق السبب الثاني بضعف وتغير قوة إرتباط وتأثير الإستهدافات على الهدف النهائي للسياسة النقدية خاصة في ظروف إنعدام إستقرار دالة الطلب على النقد نتيجة للإبتكارات المستحدثة في الأسواق المالية وعدم إعطاء إستقلالية كبيرة للبنوك المركزية، هذا ماسمح بالإنتقال إلى إستهدافات لمعدلات أو مجالات محددة للتضخم كإستهدافات وسيطية وتحقيق الاستقرار في الأسعار في المدى الطويل هو الهدف النهائي.

نخلص إلى أن الإستهداف الوسيط إنتقل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية التسعينات من إستهداف سعر الصرف إلى الإستهداف النقدي إلى إستهداف التضخم.⁽²⁾

الفرع الثاني: متطلبات تطبيق سياسة إستهداف التضخم

إذا كانت فعالية السياسة النقدية التقليدية في الحد من التضخم تنصرف إلى الكيفية التي تستطيع السلطة النقدية التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف إستقرار الأسعار، فإن فعالية سياسة إستهداف التضخم تتعلق بمدى إمكانية السلطة النقدية للتحكم في المعدل أو المدى المستهدف كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.⁽³⁾ ولضمان فعالية هذه السياسة يجب توفر نوعين من الشروط: الشروط العامة والشروط الأولية.

أولاً: الشروط العامة

(1) وجدي جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 96.

(2) طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 103.

(3) بلعوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية وإستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، بحوث إقتصادية عربية، العدد 41، شتاء 2008، ص 43.

نعني بالشروط العامة تلك المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز بها الدولة المعنية حتى يمكن أن نقول أنها تستهدف التضخم، فإذا نقص شرط من هذه الشروط في أي بلد لانستطيع الحكم على أنه يستهدف التضخم. هناك خمسة شروط عامة وضرورية لقيام سياسة إستهداف التضخم وهي⁽¹⁾:

*1 الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط.

*2 إلتزام مؤسساتي بأن إستقرار الأسعار هو الهدف الأولي للسياسة النقدية في المدى الطويل مع الإلتزام أو التعهد بتحقيق الهدف.

*3 إستراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على العديد من المتغيرات، ليس فقط المجمعات النقدية، وإستعمالها في إتخاذ قرارات السياسة النقدية، يجب أن تتوفر لدى البنك المركزي أليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي.

*4 زيادة الشفافية حول إستراتيجية السياسة النقدية للإتصال بالجمهور والأسواق حول خطط وأهداف صانعي السياسة النقدية.

*5 إخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر في إنجاز هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

يضيف الأستاذ إسماعيل أحمد الشناوي شرط آخر إلى الشروط المذكورة سابقا يتمثل في أن يعتمد البنك المركزي على أسلوب النظرة المستقبلية في تقدير معدل التضخم المستهدف.⁽²⁾

ثانياً: الشروط الأولية

تتمثل في تلك المعايير المبدئية التي يجب أن تتوفر في دولة ما حتى تكون لسياسة إستهداف التضخم فعالية أكبر في تطبيقها ويمكن أن يكون فعالاً حتى في حالة عدم توفر بعض الشروط اللازمة لتطبيقه. وتوجد ثلاثة شروط أولية لفعالية سياسة إستهداف التضخم وهي⁽³⁾:

*1 إستقلالية البنك المركزي.

*2 وجود هدف واحد للسياسة النقدية.

*3 وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم.

(1) طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص 108، 107.

(2) محمد نشيد بوسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 117.

(3) محمد نشيد بوسيلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 117، 118.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة**المطلب الأول: الدراسات السابقة**

هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع ، ومن بين هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر نذكر مايلي:

الفرع الأول: الدراسات العربية

الدراسة الأولى: دراسة دبات أمينة، السياسة النقدية وإستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان -، 2015/2014.

تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى إمكانية أن تقوم السياسة النقدية بالتحكم في معدلات التضخم بالجزائر وبالتالي تطبيق سياسة إستهداف التضخم، وذلك من خلال الإشارة للسياسة النقدية وإستهداف التضخم والعلاقة بينهما حسب ما حددته النظريات. كما تم تطبيق إختبار نموذج تصحيح الخطأ VECM بالإعتماد على خمسة متغيرات تعكس المشكلة وتتمثل في: مؤشر أسعار الإستهلاك، سعر الصرف، الكتلة النقدية، معدل إعادة الخصم، والناتج الداخلي الخام، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2012. وخلصت نتائج هذه الدراسة بأنه لا يمكن تطبيق سياسة إستهداف التضخم في الجزائر لعدم توفر الشروط الأولية للإستهداف وأهمها إستقلالية البنك المركزي. كما أن السياسة النقدية المتبعة في الجزائر دور في التحكم في معدلات التضخم وإن كان نسبيا، ذلك لأن التضخم في الجزائر ليس تضخم نقدي فقط وإنما يرجع لأسباب هيكلية كأثر السوق الموازية وعوامل خارجية كالتضخم المستورد وغيرها.

الدراسة الثانية: دراسة مزارشي فتيحة، دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على معدل التضخم في الجزائر بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL الفترة 2015/1990، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات إقتصادية-، (1)32، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأثر الذي تلعبه السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2015/1990، بالإعتماد على نموذج قياسي حديث هو نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL وذلك بإستخدام الكتلة النقدية M2 وسعر إعادة الخصم كمغيرين مستقلين ممثلين للسياسة النقدية، ومعدل التضخم كالمغير تابع، وتوصلت الدراسة إلى أن للسياسة النقدية أثر إيجابي ضعيف نسبيا على معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الدراسة الثالثة: دراسة بن نافلة نصيرة، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر (2014/1970)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 07، ديسمبر 2016، جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس -.

تناولت هذه الدراسة دور السياسة النقدية في علاج التضخم بالجزائر خلال الفترة 2014/1970 حيث هدفت إلى معرفة مدى إمكانية أن تقوم السياسة النقدية بالتحكم في معدلات التضخم بالجزائر، حيث تم استخدام إختبار نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM بالإعتماد على معدل الكتلة النقدية ومعدل إعادة الخصم كأدوات للسياسة النقدية كمتغيرات مستقلة ومعدل التضخم كمتغير تابع وكهدف للسياسة النقدية. وتوصلت الدراسة أن هناك تأثير لمتغيرات الدراسة على معدلات التضخم بنسب مختلفة أي هناك تأثير نسبي للسياسة النقدية على معدلات التضخم بالجزائر.

الدراسة الرابعة: دراسة كريمو دراجي، مخلوفي الزوبير، تحديد العلاقة في الأجل الطويل بين السياسة النقدية ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2017/2000)، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01، جوان 2019، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة في الأجل الطويل بين السياسة النقدية ومعدل التضخم بالجزائر، ولغرض التحليل تم استخدام بيانات سنوية لسلسلة زمنية للفترة من 2000-2017، حيث تم تقدير نموذج الإنحدار المتعدد بإستعمال منهج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL وذلك بالإعتماد على المتغيرات: معدل التضخم، معدل نمو المعروض النقدي بمفهومه الواسع، معدل إعادة الخصم، سعر الصرف الحقيقي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين معدل التضخم والمتغيرات المستقلة، كما أكدت النتائج على وجود علاقة سلبية ومعنوية عند مستوى 10 % بين معدل نمو المعروض النقدي بمفهومه الواسع ومعدل التضخم في المدى الطويل، أما معدل إعادة الخصم فنجد تأثيره على التضخم موجب وغير معنوي في المدى الطويل على عكس سعر الصرف التي أثبتت الدراسة أنه سالب وغير معنوي في المدى الطويل.

الدراسة الخامسة: دراسة ليلي علي القشاط دفع السيد، قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة من 1994-2012م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة شندي، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جمهورية السودان، مارس 2015.

تناولت هذه الدراسة قياس فعالية السياسة النقدية في السودان للحد من معدلات التضخم العالية خلال فترة البحث وتلافي الآثار الاقتصادية لهذه الظاهرة ومدى فعالية سياسات بنك السودان المركزي للحد من التضخم، وهدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر السياسة النقدية في تخفيض حدة التضخم في السودان خلال الفترة من 1994-2012 ودراسة أثر عرض النقود والإحتياطي النقدي وهوامش المرباحات على التضخم في السودان. حيث تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لتحليل بيانات الدراسة والتحقق من مدى صحة فرضياتها كما إستخدم الباحث بيانات السلاسل الزمنية لبعض المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة وهي معدلات التضخم كمتغير تابع، وعرض النقود، الإحتياطي النقدي، هوامش المرباحات كمتغيرات مستقلة. وتوصلت الدراسة أن هنالك إرتباط معنوي طردي قوي بين المتغيرات المستقلة ومعدلات التضخم، وأن 80.6 % من التغيرات التي

تحدث في التضخم يرجع السبب فيها إلى التغير الذي تحدثه المتغيرات المستقلة (عرض النقود، الإحتياطي النقدي، هوامش المربحات).

الدراسة السادسة: خالد النيف، محمد شحاتيت، سعود الطيب، العلاقة بين عرض النقد والتضخم: تحليل قياسي على الاقتصاد الأردني، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، Vol 26، No 1، 2018.

تهدف هذه الدراسة إلى إختبار وتحليل العلاقة بين عرض النقد والتضخم في الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1968-2015، ولتحقيق هدف الدراسة تم إستخدام منهجية التحليل القياسي للسلاسل الزمنية وذلك بالإعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية لمتغيرات الدراسة: عرض النقد بالمفهوم الضيق M1، والرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI في الأردن. حيث تم إختبار إستقرار متغيرات الدراسة بإستخدام ديكي فولر الموسع ADF، كما تم إستخدام إختبار التكامل المشترك وإختبار جرانجر للعلاقة السببية لتحديد إتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، وأخيراً تم وضع نموذج قياسي لتقدير العلاقة الاقتصادية بين متغيرات الدراسة وتفسير الأثر بين هذه المتغيرات. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية بين عرض النقد والرقم القياسي للأسعار في الأجل الطويل. أما نتائج السببية جرانجر فتظهر وجود سببية قصيرة الأجل بإتجاه واحد تتجه من عرض النقد إلى الأسعار، وهذا يعني أن عرض النقد يسبب التضخم في الأردن وليس العكس. كما تشير نتائج تقدير النموذج القياسي إلى أن التغير في عرض النقد يؤثر بشكل معنوي على التغير في الأسعار.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

الدراسة السابعة: دراسة Eser tutar، 2002 بعنوان:

inflation Targeting in developing contries and Its Applicability to the Turkish Economy

حيث تناول من خلالها تطبيق إستهداف التضخم في الاقتصاد التركي وذلك من خلال الفترة (1980-2001) بإستخدام أربع نماذج VAR مختلفة، بداية قام بإستخدام نموذج يضم متغيرين هما: العرض النقدي والأسعار، وبعد ذلك أضاف أدوات السياسة النقدية الأخرى مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف الإسمية من أجل تقييم مساهمتها في نظام var بالنسبة لتركيا، وفي الأخير أضاف سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمعرفة أثارها على مستوى الأسعار، وبعد الدراسة القياسية حول العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والتضخم، كانت النتائج المتحصل عليها تكمن في أن هناك علاقة مباشرة بين أدوات السياسة النقدية ولكنها ضعيفة، وفي نفس الوقت إستنتج أن التضخم ليس مستقراً ولا يمكن التنبؤ به. وبعبارة أخرى فإن أدوات السياسة النقدية من المعروف النقدي، أسعار الفائدة وأسعار الصرف لا تحتوي على أي معلومات يمكن التنبؤ بها بشأن التضخم، كما أنها لا تظهر وجود صلة مستقرة تمكن من ذلك، بالإضافة إلى أن التوقعات التضخمية من بين الأسباب الرئيسية لإرتفاع معدلات التضخم في تركيا.

الدراسة الثامنة: دراسة Anietie vincent Essein ، 2009 بعنوان:

An econometric Analysis of monetary policy and inflation the Nigerian case 1970/2006

تبحث هذه الدراسة عن فعالية السياسة النقدية في معالجة مشكلة التضخم بالإقتصاد النيجيري لفشلها في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية الأساسية بالإضافة إلى ما عانت منه البلاد في إطار الإصلاحات خصوصا ارتفاع معدلات التضخم، ومن أجل القيام بدراسة هذه الإشكالية تم تحديد نموذج إقتصادي قياسي للطلب على النقود وقد تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية على بيانات سلسلة زمنية للفترة الممتدة من 1970-2006 لتحديد طبيعة وإتجاه العلاقة السببية بين الطلب على النقود ومحدداته، وقد إعتد على النقود بمعناها الواسع، نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي، معدل الفائدة ومعدل التضخم، إضافة إلى ذلك فقد تم إعتداد تقنيات ثابتة كإختبار التكامل المشترك لفحص البيانات من أجل تحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين المتغيرات على المدى الطويل. وقد تم تقسيم فترة العينة إلى فترتين فرعيتين، الأولى من 1970 إلى 1992، والثانية من 1993 إلى 2006 وذلك من أجل إختبار إستقرار معامل الإنحدار من خلال إختبار شو، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الإستهداف النقدي بإعتباره إستراتيجية للسياسة النقدية ليس فعالا في السيطرة على التضخم في نيجيريا لأن هناك علاقة غير متوقعة وغير مستقرة بين الهدف النهائي ومتغيرات وسيطة حسب ماتبين من خلال إختبار شو.

المطلب الثاني: القيمة المضافة لهذه الدراسة (مايميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة)

من خلال إستعراض ومراجعة الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، توصلنا إلى أن هذه الدراسة تختلف عن باقي الدراسة السابقة في كونها تتميز بأنها تبحث في مدى فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم بالجزائر، كذلك تميزت الدراسة القياسية بإستخدامها لأربع متغيرات هي معدل التضخم INF كمتغير تابع و معدل إعادة الخصم TR ، العرض النقدي بالمفهوم الواسع M2، سعر الصرف الحقيقي REER، كمتغيرات مستقلة وهذا بالإعتداد على نموذج تصحيح الخطأ ECM لمعرفة العلاقة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم بالجزائر في المدى القصير والطويل الأجل خلال فترة الدراسة (1990-2019). ومن خلال هذه الدراسة تم بناء نموذج ديناميكي يوضح العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

خلاصة الفصل الأول:

إن السياسة النقدية هي جملة من القواعد والأساليب التي تستعملها السلطة النقدية للتأثير والتحكم في الكتلة النقدية بما يتوافق مع الحالة الاقتصادية للبلاد، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي. حيث أنها مرت بعدة مراحل بدءاً بتحبيدها من طرف الكلاسيك، مروراً بالفكر الكينزي الرافض لمبدأ حياد النقود، وصولاً إلى موجة النقديين الواسعة لهذه السياسة على قمة الفكر الاقتصادي، وتبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لإستخدامها في التأثير في الأهداف التشغيلية التي أختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير في الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي تعرف بالمربع السحري لكالدور.

ويعتبر التضخم أحد أهم الأهداف النهائية للسياسة النقدية، فهي ظاهرة إقتصادية أخذت حيزاً كبيراً من التفكير الاقتصادي وتضاربت حوله الأفكار ووجهات النظر، إذ ركز البعض على الأسباب الدافعة لحدوثه بينما إتجه البعض الآخر إلى الاهتمام بالنتائج والآثار المترتبة عنه، ورغم هذا الإختلاف إلا أنه يتفق على أن التضخم يعبر عن الإرتفاع العام والمستمر في مستوى الأسعار، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة وفقدانها لقوتها الشرائية، وذلك نتيجة لعوامل عديدة قد تدفع بالطلب الكلي نحو الإرتفاع أو العرض الكلي نحو الإنخفاض، أو نتيجة لظهور إختلالات هيكلية في الاقتصاد. وبما أن التضخم يعتبر ظاهرة إقتصادية غير مرغوب فيها، فإن ذلك سيترتب عنه جملة من الآثار على مستوى النشاط الاقتصادي والوضع الاجتماعي. كل هذه الآثار دفعت بالسياسات الاقتصادية ولاسيما السياسة النقدية للبحث بالجدية في الوسائل والأدوات الناجحة للتخفيف من حدتها والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثاني

فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم بالجزائر
خلال الفترة (1990-2019)

تمهيد الفصل الثاني:

تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من إنعكاسات التضخم الخطيرة، والمتمثلة خصوصا في صورة إرتفاعات الأسعار التي عرفتتها الأسواق الوطنية، وخاصة بعد الشروع في الإصلاحات الاقتصادية والتحول إلى إقتصاد السوق، حيث تطلب هذا الإنتقال ضرورة تحرير الأسعار، الأمر الذي أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في معدلات التضخم، ونتيجة لذلك تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات الدولية، وقد إستخدمت هذه السياسات ضمن ألياتها السياسة النقدية كوسيلة لضبط معدل التضخم والتحكم فيه، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ولمعرفة دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، سنقوم بدراسة قياسية للمتغيرات التي أختارنا دراستها بالإعتماد على نموذج تصحيح الخطأ **ECM** الذي يشمل عدة إختبارات وهذا من أجل تقدير العلاقة القصيرة الأجل والعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، ولهذا الغرض تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كمايلي:

المبحث الأول: واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

المبحث الثاني: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

المبحث الثالث: التحليل القياسي لدور السياسة النقدية في مكافحة التضخم بالجزائر خلال الفترة (1990-2019)

المبحث الأول: واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

عرفت السياسة النقدية في الجزائر العديد من التطورات التي ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج والذي ينعكس أسلوب إدارته على السياسات الاقتصادية المطبقة عموماً وبالسياسة النقدية بصفة خاصة، ومن أجل مسايرة هذه التطورات الحاصلة وتحقيق الأهداف المنشودة قامت الجزائر بعدة إصلاحات. لذلك سيخصص هذا المبحث لدراسة تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) ثم التعرف على الأهداف التي سطرته السلطات النقدية والأدوات التي إستخدمتها من أجل تحقيق هذه الأهداف.

المطلب الأول: تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

مرت السياسة النقدية في الجزائر بعدة مراحل وذلك ما تطلبته الظروف والمتغيرات الاقتصادية التي مرت بها، حيث عملت الدولة على تصحيح مسار السياسة النقدية على مراحل. الأمر الذي ظهر جلياً بعد 1990 حين تم فصل السياسة النقدية عن الخزينة ومنحها إستقلاليتها، من هنا فإنه سيتم تقسيم مسار السياسة النقدية في الجزائر بعد عملية الإصلاحات الجذرية في قانون النقد والقرض 10/90، إلى المراحل التالية: المرحلة الأولى (1990-1999)، المرحلة الثانية (2000-2009)، المرحلة الثالثة (2010-2019).

الفرع الأول: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (1990-1999)

تعتبر سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي والمالي الجزائري ودور السياسة النقدية، إذ أعاد القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 1990/04/14 الإعتبار للبنك المركزي مع إعطاء مجلس النقد والقرض مهمة مجلس إدارة البنك المركزي كسلطة نقدية، كما أعاد المهام التقليدية للبنك المركزي في تسيير النقد والإئتمان وإدارة السياسة النقدية، والإنتقال إلى إستخدام الأدوات غير مباشرة في التأثير على الكتلة النقدية.⁽¹⁾

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية،⁽²⁾ وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم هذه الفترة (1990-1999) إلى توجهين للسياسة النقدية. وبداية لابد من تسليط الضوء على أهم ماجاء به قانون النقد والقرض 10/90.

أولاً: قانون النقد والقرض 10/90

يعتبر القانون رقم 10/90 الصادر في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض،⁽³⁾ نصاً تشريعياً يعكس أهمية

(1) بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 29.

(2) نفس المرجع، ص 30.

(3) القانون رقم 10/90 المؤرخ في: 1990/09/14، المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الأربعاء 1990/04/18.

المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، فبالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانوننا 1986 و1988، فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه.⁽¹⁾ حيث تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، وأعاد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير ورسم السياسة النقدية في ظل الإستقلالية التامة، كما عمل هذا القانون على فصل السياسة المالية عن السياسة النقدية.⁽²⁾

1/ أهداف قانون النقد والقرض:

يهدف قانون النقد والقرض إلى تحقيق مايلي⁽³⁾:

- ❖ وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي، مع رد الإعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض وتحرير الخزينة العمومية من ثقل منح الإئتمان.
- ❖ تشجيع الإستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء بنوك وطنية خاصة أو أجنبية.
- ❖ تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الإقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي، وبورصة القيم المنقولة، وإيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.
- ❖ تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام.
- ❖ إرساء قواعد إقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد.

2/ مبادئ قانون النقد والقرض:

تتمثل أهم مبادئ قانون النقد والقرض فيمايلي:

1) الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وهدفها تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الإستثمارية المخططة. وقد تبنى قانون 10/90 مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءا على الوضع النقدي السائد.⁽⁴⁾

2) الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:

(1) مزارشي فتيحة، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 227.

(2) بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 186.

(3) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تقرير حول: إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000، ص ص 19، 20.

(4) بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 187.

بناء على هذا القانون لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية، بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد، ويسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية⁽¹⁾:

- ✓ إستقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة.
- ✓ تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي، والقيام بتسديد الديون السابقة المتركمة عليها.
- ✓ تهيئة الظروف الملائمة كي تؤدي السياسة النقدية دورها بشكل فعال.
- ✓ الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

(3) الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض:

بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة العمومية عن تمويل الاقتصاد أي منح القروض، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الإستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، وبهذا أعيد للنظام البنكي دوره في منح الإئتمان للاقتصاد مرتكزا في ذلك على أسس ومقاهيم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.⁽²⁾

(4) إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

كانت السلطة النقدية مشتتة في عدة مستويات (وزارة المالية، البنك المركزي، الخزينة العمومية)، لكن بمجيء قانون النقد والقرض 10/90 ألغي هذا التعدد في تمثيل السلطة النقدية، وكان ذلك بإنشائه سلطة نقدية وحيدة ومستقلة من أي جهة كانت أطلق عليها إسم مجلس النقد والقرض، فقد جعلها وحيدة ليضمن إنسجام السياسة النقدية ، ومستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة بما يضمن التحكم في تسيير النقد، ويتفادى التعارض في الأهداف.⁽³⁾

(5) وضع نظام مصرفي على مستويين:

بمعنى الفصل بين مفهوم البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين مهام البنوك الأخرى كمؤسسات تقوم بتعبئة المدخرات ومنح القروض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك، يراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على سيولة الاقتصاد حسب ما يقتضيه الوضع النقدي. ويحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط بالكيفية التي تجعله يحقق أهداف السياسة النقدية.⁽⁴⁾

(1) مزارشي فتيحة، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة- حالة الجزائر -، مرجع سبق ذكره، ص 228.

(2) بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 188.

(3) مزارشي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 229.

(4) http://kanz-redha.blogspot.com/2011/06/blog-post_08.html#.X0gO6cgzblU le 15/06/2020 a 15:00

ثانياً: توجه السياسة النقدية خلال الفترة (1990-1993)

وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة وإحتياجات الإئتمان لدى المؤسسات العامة، كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي إنتهجتها الحكومة في السابق بإعتماد برنامج الإستعداد الإئتماني من خلال الإتفاقيتين المنعقدتين في عامي 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثرت على التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازي، وتمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصاً لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة. ويظهر المسح النقدي لهذه الفترة التوجه نحو تطبيق سياسة نقدية توسعية، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة.⁽¹⁾

ثالثاً: توجه السياسة النقدية خلال الفترة (1994-1999)

على عكس الفترة السابقة، تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، إذ تم إتباع سياسة نقدية إنكماشية صارمة ابتداءً من 1994 بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط، وتزامن تقييد السياسة النقدية مع تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من 22 ماي 1994 إلى غاية 21 ماي 1995 الذي نص على تحقيق عدة أهداف من بينها الحد من توسع الكتلة النقدية M2 بتخفيضها من 21.5 % سنة 1993 إلى 14 % سنة 1994 حيث تمتد المرحلة الثانية لتوجه السياسة النقدية إلى غاية سنة 2000.⁽²⁾

الفرع الثاني: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2009)

تمثل الفترة (2000-2009) مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية بإعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي إمتد من أبريل 2001 إلى أبريل 2004 وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)، إذ تعززت مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل إيجابي خلال هذه الفترة.

كما ساعدت عدة عوامل على تطور الوضعية النقدية نحو التوسع، ومن بينها تحسن أسعار البترول التي بلغت 54.6 و 67.3 دولار للبرميل في سنتي 2005 و 2006 على الترتيب، بينما وصلت إلى 29 و 38.5 دولار للبرميل في سنتي 2003 و 2004 على الترتيب.⁽³⁾

تبنيت السلطات النقدية خلال هذه الفترة إصلاحات، كان لها واقعها وأثرها على مسار السياسة النقدية والتي

(1) بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 30.

(2) وجدي جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 119.

(3) بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 32.

نلخصها كمايلي⁽¹⁾:

- ❖ الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم للقانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، حيث مس هذا القانون الجوانب الإدارية في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة. وبموجب هذا التعديل تم الفصل بين مجلس إدارة البنك المركزي ومجلس النقد والقرض.
- ❖ الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 جاء بعد ما تيقنت السلطات من الضعف الذي لازال يتخبط فيه أداء الجهاز المصرفي خاصة بعد فضيحة بنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري، والذي كشف عن ضعف آليات الرقابة والتحكم من طرف بنك الجزائر بإعتباره سلطة نقدية مسؤولة.

كما تميزت سنة 2009 بتدعيم الإطار التنظيمي للسياسة النقدية المتضمن وسائل إدارتها، لهذا الغرض أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 02/09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية، ووسائلها و إجراءاتها. وقد وحد هذا النظام معيار عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها في السوق النقدية.⁽²⁾ وأن هذا الإطار العملي الجديد للسياسة النقدية سوف يساهم في متابعة هدف الإستقرار المالي في الجزائر بأكثر حسما.⁽³⁾

الفرع الثالث: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (2010-2019)

أولا: الفترة (2010-2014)

تميزت الفترة 2010-2014 بوضع مالي متين للإقتصاد الجزائري وذلك بفضل وجود وفرة مالية جيدة ومريحة بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ماجعل الحكومة الجزائرية تخصص مبالغ مالية ضخمة للنهوض بالإقتصاد الوطني.

وخلال هذه الفترة جاءت تعديلات مست قانون النقد والقرض 10/90 ومن بين التعديلات التي نص عليها هذا القانون الأمر 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03 المتعلق بإصلاح هام لإطار السياسة النقدية وتعزيز الإطار العملي لها المؤرخ في 26/08/2010، ويمكن تلخيص أهم ماجاء به فيما يلي⁽⁴⁾:

✓ إعفاء بنك الجزائر بخصوص العمليات المرتبطة بنشاطاته من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها.

(1) موسى بوشنب، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر (2000-2013)، مجلة معارف، العدد 19، ديسمبر 2015، ص 94.

(2) بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011، ص 157.

(3) بن نافلة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 170.

(4) موسى بوشنب، مرجع سبق ذكره، ص ص 95، 96.

- ✓ تمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على إستقرار الأسعار وتوفير أفضل الشروط في ميدان النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها، لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي.
- ✓ تدعيم الرقابة الداخلية للمصرف والمؤسسات المالية وتأطير المخاطر مابين المصارف والسيولة.
- ✓ يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها.

وشهدت هذه الفترة تطبيق برنامج توظيف النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)، الذي جاء في ظل إعادة الإعمار الوطني التي إنطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، في إطار إستكمال المشاريع الكبرى وتحسين التنمية البشرية، ارتفاع معدلات النمو، إنشاء مناصب شغل جديدة، إنخفاض معدل التضخم و حدوث إستقرار نقدي.⁽¹⁾

ثانيا: الفترة (2015-2019)

عرفت الفترة 2015-2017 نمو ضعيف أو شبه منعدم في الكتلة النقدية حيث أدى الإنخفاض في فائض السيولة المصرفية إلى تغيير جذري في إدارة السياسة النقدية. كانت تكمن إدارة السياسة النقدية منذ مدة طويلة، في إمتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال أدوات الإمتصاص وتسهيلات الودائع، ثم إتجهت ابتداءا من شهر أوت 2016، نحو إستعمال أدوات لضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي. ويرجع السبب في الإنخفاض الذي عرفته السيولة المصرفية خلال هذه الفترة إلى الإنخفاض الشديد في أسعار البترول وماترتب عنه من تراجع كبير في صافي الأرصدة الخارجية، وإلى الإنخفاض الشديد للودائع تحت الطلب ولأجل لقطاع المحروقات.⁽²⁾ أما فيما يخص إدارة السياسة النقدية سنة 2018، فقد إسترشدت بهدف إحتواء مخاطر الضغوط التضخمية، مع السهر على الحفاظ على مستوى من السيولة المصرفية يتوافق مع الإحتياجات الفعلية لتمويل الاقتصاد، في ظرف يتميز بإعتماد التمويل غير التقليدي للخرينة العمومية من طرف بنك الجزائر لاسيما لتسديد جزء من الدين العمومي.⁽³⁾

في سنة 2019 جاءت **التعليمية رقم 2019/01 المؤرخة في 14 فيفري 2019** والتي تعدل وتنتم التعليمية الصادرة في 2004 المتعلقة بنظام الإحتياطات الإلزامية تحدد 12% نسبة الإحتياطات بالمقارنة مع قاعدة الإحتياطات الإجمالية للبنوك ابتداءا من 15 فيفري 2019 وكان بنك الجزائر قد قام خلال جانفي 2018 برفع نسبة الإحتياطات الإلزامية من 4% إلى 8%.⁽⁴⁾

(1) ناجية صالح، فتحة مخناش، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي

على النمو الاقتصادي (2014/2001)، المؤتمر الدولي، جامعة سطيف 1-، الجزائر، يومي 11-12/03/2013، ص9.

(2) بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017، ص 129.

(3) بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ديسمبر 2018، ص 20.

(4) <https://www.aliqtisadia.com/ar/2019/03/17/la-banque-dalgerie-releve- le 17/06/2020 a 19:00>

المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2019-1990)

لاشك أن النهج الذي إعتدته الجزائر في سياسة الإصلاح الاقتصادي التي ارتكزت في جانبها النقدي على قانون النقد والقرض 10/90 كان لها بالغ الأثر على مستوى التوازنات النقدية والمالية الداخلية والخارجية، وللوقوف على مدى أثر الإصلاحات على التوازنات النقدية، سنقوم بتحليل أهم متغيرات الكتلة النقدية وعناصر مكوناتها، وكذا مقابلاتها.

الفرع الأول: تحليل تطور الكتلة النقدية ومكوناتها بالجزائر خلال الفترة (2019-1990)

تحتوي الكتلة النقدية على كل أنواع وسائل الدفع الفورية التي بحوزة الأعوان الإقتصاديين داخل التراب الوطني، وتتكون أساسا من النقود الورقية البنكية والأنواع الأخرى من النقود والودائع عند المؤسسات المالية والمصرفية. إذا فالكتلة النقدية في الجزائر تتكون من العناصر التالية⁽¹⁾:

1- النقود الورقية (Fiduciaire): تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية بالجزائر.

2- النقود الكتابية (Scripturale): تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والأموال المودعة لدى الخزينة، والتي تتداول عن طريق الكتابة من من حساب إلى آخر.

3- أشباه النقود (Quasi-Monnaie): تتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، وهي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الإقتصاديين.

يطلق على النقود الورقية والكتابية مجتمعة معا العرض النقدي M1، أما العناصر الثلاثة مجتمعة فتعرف باسم العرض النقدي M2.⁽²⁾ حيث تتكون الكتلة النقدية في الجزائر بمفهومها الواسع M2 من المتاحات النقدية المعبر عنها بالمجمع M1 وأشباه النقود التي تتم إدارتها من طرف النظام البنكي والخزينة العمومية.⁽³⁾

والجدول الموالي يوضح تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة (2019-1990)

(1) بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 167.

(2) بوروشة كريم، مرجع سبق ذكره، ص 146.

(3) وسام مويسي، أمال بوسمينة، تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2017-2000)،

مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 07، العدد 02، جوان 2020، ص 660.

جدول رقم (01-02): تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الوحدة : مليار دج

السنوات	النقد الورقية	النقد الكتابية	النقد M1	معدل النمو M1 %	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	معدل نمو M2 %
1990	134,94	135,14	270,08	8,00	72,92	343,00	11,31
1991	157,20	167,79	324,99	20,33	90,27	415,26	21,07
1992	184,85	184,86	369,71	13,76	146,20	515,91	24,24
1993	211,30	235,60	446,90	20,88	180,50	627,40	21,61
1994	222,98	252,84	475,82	6,47	247,70	723,52	15,32
1995	249,76	269,30	519,06	9,09	280,45	799,51	10,50
1996	290,90	298,20	589,10	13,49	325,95	915,05	14,45
1997	337,60	334,00	671,60	14,00	410,00	1081,60	18,20
1998	390,40	436,00	826,40	23,05	766,10	1592,50	47,24
1999	440,00	465,20	905,20	9,54	884,20	1789,40	12,36
2000	484,50	563,70	1048,20	15,80	974,30	2022,50	13,03
2001	577,20	661,30	1238,50	18,15	1235,00	2473,50	22,30
2002	664,70	751,60	1416,30	14,36	1485,20	2901,50	17,30
2003	781,40	862,10	1643,50	16,04	1656,00	3299,50	13,72
2004	874,30	1291,30	2165,60	31,77	1478,70	3644,30	10,45
2005	921,00	1516,50	2437,50	12,56	1632,90	4070,40	11,69
2006	1081,40	2096,40	3177,80	30,37	1649,80	4827,60	18,60
2007	1284,40	2949,10	4233,50	33,22	1761,00	5994,50	24,17
2008	1540,00	3424,90	4964,90	17,28	1991,00	6955,90	16,04
2009	1829,40	3114,80	4944,20	-0,42	2228,90	7173,10	3,12
2010	2098,60	3657,80	5756,40	16,43	2524,30	8280,70	15,44
2011	2571,50	4570,20	7141,70	24,07	2787,50	9929,20	19,91
2012	2952,30	4729,20	7681,50	7,56	3333,60	11015,10	10,94
2013	3204,00	5045,80	8249,80	7,40	3691,70	11941,50	8,41
2014	3658,90	5944,10	9603,00	16,40	4083,70	13686,70	14,61
2015	4108,00	5153,10	9261,10	-3,56	4443,40	13704,50	0,13
2016	4497,20	4909,80	9407,00	1,58	4409,30	13816,30	0,82
2017	4716,90	5549,10	10266,00	9,13	4708,50	14974,50	8,38
2018	4926,80	6477,30	11404,10	11,09	5232,60	16636,70	11,10
2019	/	/	/	/	/	16495,35	-0,85

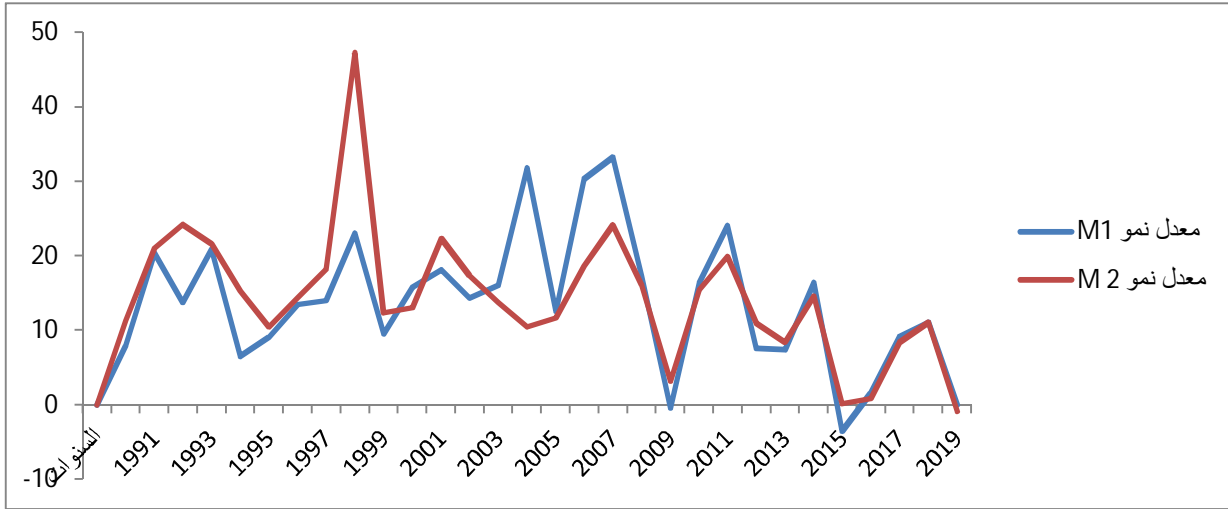
المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المصادر التالية:

- Office Nationale des statistique **ONS**, Rétrospective statistique 1962-2011, 13 ème chapitre : Monnaie et crédit. Page N°218, 219.

- Banque d'Algérie, www.bank-of-algeria.dz les rapports annuels de la Banque ; **sur le site:** <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

-World Bank, World Development Indicators ;**sur site:** <https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

الشكل رقم (01-02): تطور معدل نمو M1 ومعدل نمو الكتلة النقدية M2 بالجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (01-02) بإستخدام برنامج (Excel-2010)

من خلال الجدول رقم (01-02) والشكل رقم (01-02) نلاحظ تطور متزايد في نمو الكتلة النقدية ومكوناتها من سنة إلى أخرى، حيث إرتفعت الكتلة النقدية M2 من 343 مليار دج سنة 1990 لتبلغ 16.495,35 مليار دج سنة 2019، أي تضاعفت حوالي 48,09 مرة.

شهدت الكتلة النقدية نموا كبيرا خلال الفترة (1993-1990) حيث بلغت الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع M2 343 مليار دج سنة 1990 لتصل إلى 627,4 مليار دج سنة 1993 وقدر معدل نموها في المتوسط بـ 20,73%، ويرجع السبب في ذلك إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي تطلب تطبيق سياسة نقدية توسعية .

بدأ هذا التوسع في الإنخفاض في السنوات الأولى من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي خاصة سنوات 1994، 1995، 1996 بسبب إعتقاد سياسة نقدية إنكماشية ، وهذا ما توضحه معدلات نمو الكتلة النقدية M2 التي عرفت تذبذبا وسجلت 15,32 %، 10,51 %، 14,44 % سنوات 1994، 1995، 1996 على التوالي ويرجع ذلك للقيود والشروط الصارمة التي فرضت على الجزائر في إطار إعادة الجدولة وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، والتي تهدف إلى خفض معدل نمو الكتلة النقدية والبحث عن أساليب تمويل جديدة بدل الإصدار النقدي، لكن سرعان ما إرتفعت سنتي 1997 و 1998 حيث بلغ معدل نمو الكتلة النقدية 18,2% و 47,24% على التوالي، وذلك راجع إلى تفقيد موارد إعادة الجدولة. ثم عاودت الإنخفاض من جديد سنتي 1999 و 2000 حيث سجلت 12,36 % و 13,02% على التوالي.

عرفت الفترة (2004-2001) نموا سريعا للمتاحتات النقدية M1 و للكتلة النقدية M2 ، ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار البترول، ومانتج عنه من ارتفاع في

الإدخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحروقات. بالإضافة إلى الإنطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث خصص له مبلغ يقدر بحوالي 7 ملايين دولار (520 مليار دج) لمدة متوسطة تمتد إلى 03 سنوات ابتداء من أفريل 2001 إلى أفريل 2004.

خلال الفترة (2005-2014) وهي فترة دعم النمو الاقتصادي شهدت الكتلة النقدية ارتفاعا متواصلا حيث انتقلت من 4070,4 مليار دج سنة 2005 لتصبح 13.686,7 مليار دج سنة 2014، إن هذا التوسع في حجم الكتلة النقدية M2 راجع إلى إنتهاج الدولة لسياسة مالية توسعية جراء البرامج التنموية التي طبقت خلال هذه الفترة.

أما الفترة (2015-2016) عرف معدل نمو الكتلة النقدية M2 نموا هامشي حيث بلغ 0.13% و 0.81% سنتي 2015 و 2016 على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى الإنخفاض الشديد في أسعار البترول بداية من السادس الثاني لسنة 2014.

شهدت الكتلة النقدية نموا خلال سنتي 2017 و 2018 بنسبة قدرها 8,4 و 11,10 على التوالي، وذلك خلافا مع معدلات نموها الجد ضعيفة خلال السنتين الماضيتين ، ويعود السبب في ذلك أساسا إلى الزيادة في الودائع تحت الطلب لدى المصارف، مع تسديد الخزينة لجزء من ديونها تجاه الشركة الوطنية للمحروقات وذلك عقب دخول التمويل غير التقليدي قيد التنفيذ.

أما سنة 2019 عرفت معدل نمو سلبيا للكتلة النقدية وذلك راجع لتدهور الكبير في الوضعية الاقتصادية تزامنا مع تراجع أسعار النفط والتدهور الكبير في إحتياجات الصرف الأجنبي.

الفرع الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية بالجزائر خلال الفترة (1990-2019)

إن الكتلة النقدية التي تظهر في جانب المطلوبات لها من يقابلها في جانب الموجودات من ميزانية النظام البنكي، وهذا المقابل يظهر في شكل أصول خارجية (ذهب و عملات أجنبية)، وتسليفات للخزينة العمومية، وقروض مقدمة للإقتصاد، وتعرف مقابلات الكتلة النقدية بأنها مجموع التسليفات العائدة لمصدري النقد وشبه النقد والتي هي مصدر للنقود، وعلى هذا الأساس فالتطورات التي تحدث على الكتلة النقدية ترجع بالدرجة الأولى إلى مقابلات هذه الكتلة.⁽¹⁾

والجدول أدناه يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية بالجزائر خلال الفترة (1990-2019)

(1) وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000، ص 160.

الجدول رقم (02-02): تطور مقابلات الكتلة النقدية بالجزائر خلال الفترة (2019-1990) الوحدة: مليار دج

السنوات	صافي الأصول الخارجية	معدل النمو	صافي القروض إلى الدولة	معدل النمو	قروض إلى الاقتصاد	معدل النمو
1990	6,535	/	167,043	/	246,979	/
1991	24,286	271,63	158,97	-4,83	325,848	31,93
1992	22,641	-6,77	226,933	42,75	412,31	26,53
1993	19,618	-13,35	527,835	132,60	220,249	-46,58
1994	60,399	207,88	468,537	-11,23	305,843	38,86
1995	26,298	-56,46	401,587	-14,29	565,644	84,95
1996	133,949	409,35	280,548	-30,14	776,843	37,34
1997	350,309	161,52	423,65	51,01	741,281	-4,58
1998	280,71	-19,87	723,181	70,70	906,181	22,25
1999	169,618	-39,58	847,899	17,25	1150,733	26,99
2000	775,9	357,44	677,5	-20,10	993,7	-13,65
2001	1310,7	68,93	569,7	-15,91	1078,4	8,52
2002	1755,7	33,95	578,7	1,58	1266,8	17,47
2003	2342,7	33,43	423,4	-26,84	1380,2	8,95
2004	3119,2	33,15	-20,6	-104,87	1535	11,22
2005	4179,7	34,00	-933,2	4430,10	1779,8	15,95
2006	5515	31,95	-1304,1	39,74	1905,4	7,06
2007	7415,5	34,46	-2193,1	68,17	2205,2	15,73
2008	10247	38,18	-3627,3	65,40	2615,5	18,61
2009	10886	6,24	-3488,9	-3,82	3086,5	18,01
2010	11997	10,21	-3510,9	0,63	3268,1	5,88
2011	13922,4	16,05	-3406,6	-2,97	3726,5	14,03
2012	14940	7,31	-3116,3	-8,52	4287,6	15,06
2013	15225,2	1,91	-3235,4	3,82	5156,3	20,26
2014	15734,5	3,35	-1992,4	-38,42	6504,6	26,15
2015	15375,5	-2,28	567,5	-128,48	7277,2	11,88
2016	12596	-18,08	2682,2	372,63	7909,9	8,69
2017	11227,4	-10,87	4691,9	74,93	8880	12,26
2018	10425,47	-7,14	5558,47	18,47	9473,93	6,69
2019	8532,11	-18,16	6983,9	25,64	10492,93	10,76

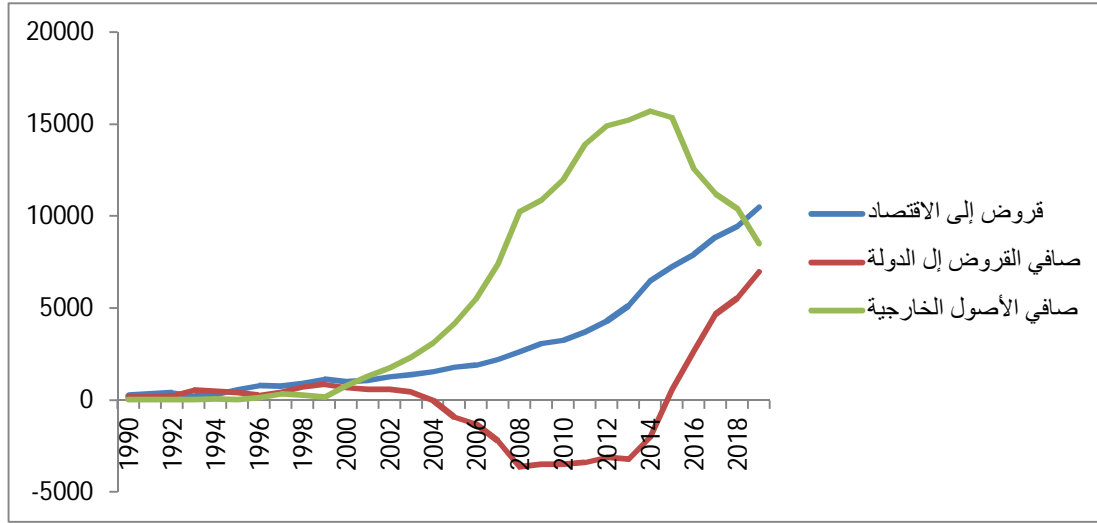
المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المصادر التالية

- ✓ Office Nationale des statistique **ONS**, Rétrospective statistique (1962-2011), 13 ème chapitre : Monnaie et crédit. Page N°218، 219.

✓ بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019 على الموقع التالي:

https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

الشكل رقم (02-02): تمثيل بياني لتطور مقابلات الكتلة النقدية بالجزائر الفترة (2019-1990)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (02-02) بإستخدام برنامج (Excel 2010)

أولاً: صافي الأصول الخارجية

تشمل الأصول الخارجية مجموعة وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من ذهب و عملات أجنبية وفي حالة الاقتصاد الجزائري فهي ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالصادرات من البترول (إيرادات البترول)، حيث أن أي تذبذب في أسعار هذا الأخير يؤثر إما سلباً أو إيجاباً على مجموع الأصول الخارجية.⁽¹⁾

وبالرجوع إلى معطيات الجدول رقم (02-02) والشكل رقم (02-02) نلاحظ تذبذب كبير في قيم الأرصدة الخارجية خلال الفترة (1999-1990) حيث انتقلت من 6,53 مليار دج سنة 1990 إلى 169,62 مليار دج سنة 1999. أي تضاعف بـ 26 مرة خلال هذه الفترة.

حيث أنه ابتداءً من سنة 1995 سجلت الأصول الخارجية الصافية إرتفاعاً مستمراً إلى غاية 2001 بنسبة 68,93% وهو راجع إلى إرتفاع في أسعار المحروقات، إلا أن معدل النمو إنخفض في سنة 2002 لكن بالمقابل قيمة الموجودات لازالت في إرتفاع مستمر حيث وصلت 1755,7 مليار دج.

أما خلال الفترة (2005-2002) فقد إستقر معدل النمو بين معدل 33% و 34% ثم عرف إرتفاعاً في سنتي 2007 و 2008 حيث بلغ 34,46% و 38,18% وذلك ناتج عن الإرتفاع الكبير في أسعار المحروقات حيث بلغ متوسط سعر البرميل سنة 2008 قيمة 99,9 دولار أمريكي. ثم إنخفض معدل نمو الموجودات الصافية سنة 2009 ويرجع السبب في ذلك إلى أثار الصدمة المالية التي أنتجت الأزمة المالية العالمية إلا أنه سرعان ما عاود الإرتفاع سنتي 2010 و 2011 حيث بلغ معدل نمو 10,20% و 16,05% على التوالي.

(1) مزاوي فتيحة، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 253.

خلال الفترة (2012-2014) إنخفض معدل نمو الموجودات الصافية حيث وصل إلى 3,35% سنة 2014 سبب ذلك الإنخفاض النسبي في أسعار المحروقات.

أما الفترة (2015-2019) عرفت إنخفاضا كبيرا في قيمة الأرصدة الخارجية من 15375,5 مليار دج سنة 2015 إلى 8532,11 مليار دج خلال ثلاثي ثالث من سنة 2019 وبمعدلات نمو سلبية، وذلك راجع للإنخفاض الحاد الذي عرفته أسعار المحروقات.

ثانيا: القروض المقدمة للدولة (الخزينة)

تتمثل القروض المقدمة للخزينة في التسبيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخزينة العامة، الإكتتاب في سندات الخزينة من طرف البنوك التجارية، ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة ومنها الحسابات البريدية.⁽¹⁾

من خلال الجدول رقم (02-02) و الشكل رقم (02-02) نلاحظ أن الذمم على الدولة عرفت إرتفاعا كبيرا خلال الفترة (1990-1993) حيث إنتقلت من 167,04 مليار دج سنة 1990 لتبلغ 527,8 مليار دج سنة 1993، ويرجع السبب في هذا الإرتفاع إلى إنخفاض الأرصدة على الخارج بسبب ارتفاع المديونية الخارجية التي تستهلك جزءا كبيرا من الصادرات بالإضافة إلى قيام الخزينة بتنفيذ المشاريع الإستثمارية الإستراتيجية.

خلال الفترة (1994-1996) عرفت الذمم على الدولة تراجعا كبيرا حيث إنتقلت من 468,6 مليار دج سنة 1994 إلى 280.54 مليار دج سنة 1996، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول من جهة، وإلى الإنطلاق في تطبيق الإصلاحات النقدية المقررة من طرف صندوق النقد الدولي من جهة أخرى.

أما الفترة (1997-1999) عرفت الذمم على الدولة إرتفاعا ويرجع السبب إلى إنخفاض الإحتياطات من العملات الصعبة بالإضافة إلى إنخفاض أسعار الصرف وأسعار البترول، مما أدى إلى عجز الخزينة العمومية. في الفترة (2000-2003) نلاحظ تراجعا في الذمم على الدولة حيث إنتقلت من 677,5 مليار دج سنة 2000 إلى 423,4 مليار دج سنة 2003، وهذا مايدل على تراجع إعتدال الخزينة العمومية على القروض بهدف الإصدار النقدي. وإنطلاقا من سنة 2004 وإلى غاية 2014 نلاحظ أن القروض المقدمة للدولة أصبحت ذات إشارة سالبة حيث إنتقلت من 20,6 - مليار دج سنة 2004 إلى 1992,4 - مليار دج سنة 2014، مما يعني تراجع تحويل القروض المقدمة للدولة إلى مستحقات صافية (حقوق) لدى النظام المصرفي، حيث إنطلاقا من سنة 2004 أصبحت الخزينة العمومية دائنا صافيا لدى النظام المصرفي.

(1) عصام لوشان، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2013/2012، ص 132.

أما خلال الفترة (2015-2019) نلاحظ عودة القروض للدولة لتشكّل جزءاً من مقابلات الكتلة النقدية M2، حيث بلغت 567,5 مليار دج سنة 2015 لتنتقل إلى 6983,90 مليار دج خلال الثلاثي الثالث من سنة 2019، ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع الأرصدة الخارجية كنتيجة للإنخفاض الحاد الذي شهدته أسعار البترول بداية من النصف الثاني لسنة 2014، وتراجع الموارد المالية لصندوق ضبط الإيرادات، وإستمرار الدولة في تمويل العديد من المشاريع الإستثمارية وبعض السلع الإستهلاكية.

ثالثاً: القروض المقدمة للإقتصاد

هي عبارة عن القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي إلى الأعوان الإقتصاديين غير الماليين وذلك من أجل مواجهة إحتياجاتهم حيث أن هناك نوعين من هذه القروض⁽¹⁾:

- ✓ القروض الصادرة عن البنوك التجارية لصالح الأعوان الإقتصاديين بمقدار معين بإستعمال الشيكات أو التحويلات.
- ✓ القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية إحتياجاتهم من السيولة النقدية، في إطار عمليات الإقتراض منه وسياسة إعادة الخصم.

نلاحظ من الجدول رقم (02-02) والشكل رقم (02-02) أن القروض المقدمة للإقتصاد شهدت نمواً مستمراً حيث بلغت 246,97 مليار دج سنة 1990 لتصل إلى 10492,93 مليار دج سنة 2019، وقد كانت الزيادة بمعدلات نمو مختلفة من سنة لأخرى، وهو ما يفسر بزيادة طلب الأشخاص للقروض المصرفية، وكذا التسهيلات الإئتمانية التي إعتمدها بعض البنوك سواء لتمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة أو المتوسطة، أو لتمويل الإنفاق العائلي (قروض الإستهلاك) أو من أجل تمويل الصفقات العمومية المندرجة ضمن البرامج التنموية.

المطلب الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر

تتمثل أهداف السياسة النقدية في الجزائر حسب ما جاء به قانون النقد والقروض أربعة أهداف أساسية تمثل في مجموعها أهداف المربع السحري لكالدور،⁽²⁾ حيث تشير المادة 55 من قانون النقد والقروض 10/90 إلى هدف السياسة النقدية: "تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقروض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للإقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد".⁽³⁾

(1) عصام لوشان، مرجع سبق ذكره، ص 134.

(2) بن البار محمد، مرجع سبق ذكره، ص 186.

(3) المادة 55 من قانون 10/90

حيث تتعدد هذه الأهداف بحسب المادة نفسها لتشمل هدف النمو المنتظم للإقتصاد الوطني إلى جانب التشغيل الكامل، وهدف الحفاظ على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.⁽¹⁾

غير أن الأمر **11-03 المعدل والمتمم للقانون 10/90** في مادته 35 نص على أن مهمة بنك الجزائر هي توفير أفضل الشروط لنمو سريع للإقتصاد الوطني مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة، فنلاحظ أن الأمر **11/03** إستبدل النمو المنتظم بالنمو السريع، وهذا ما تفسره السياسة المالية التوسعية التي إبتدأت ببرنامج الإنعاش الاقتصادي، كما ألغى هدف إنماء جميع الطاقات الإنتاجية أي إهمال هدف التشغيل الكامل. وبقي الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية.⁽²⁾

كما أن التأكيد على هدف الاستقرار في الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية تدعم في الجزائر من خلال تعديل الأمر **11/03** بموجب الأمر رقم **04/10** المؤرخ في **26 أوت 2010** حيث نصت المادة 02 منه على مايلي: " تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على إستقرار الأسعار بإعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد و القرض و الصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للإقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي ". يشكل هذا الأمر إصلاحا هاما لإطار السياسة النقدية، مبرزا ضرورة إستهداف التضخم . بحيث أصبح هدف التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية، مع الحفاظ على الأهداف الكمية النقدية.⁽³⁾

وعلى إعتبار أن هدف التضخم أصبح هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في الجزائر ولمعرفة مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق هذا الهدف سنقوم بتحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02-03): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل التضخم	16,69	25,9	31,63	20,57	29,02	29,79	18,68	5,73	4,96	2,65	0,34	4,2	1,41	4,28	3,97
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم	1,38	2,31	3,68	4,86	5,74	3,91	4,52	8,89	3,25	2,92	4,78	6,4	5,59	4,27	1,95

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المصادر التالية:

(¹) Conseil National Economique et Social, Projet de rapport sur : Regards sur la politique monétaire en Algérie, op, cit, pp, 49, 50.

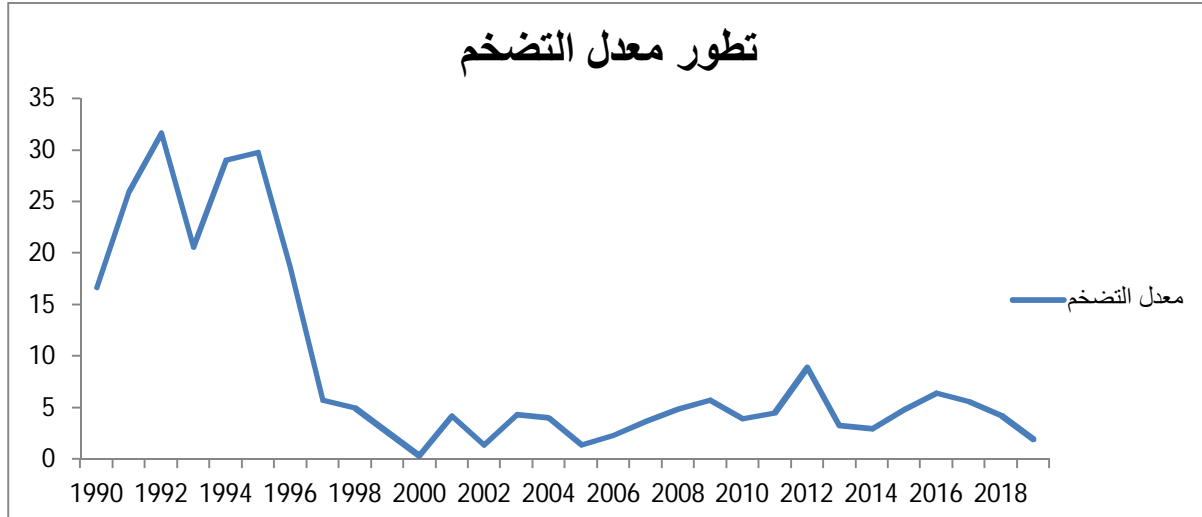
(²) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، سبتمبر 2009، ص 178.

(³) شلغوم عميروش، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000- جوان 2015) دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 01، مارس 2017، ص 37.

✓ وزارة المالية على الموقع التالي: <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/154/Taux-d'inflation.html>

✓ -World Bank, World Development Indicators ; **sur site:**
<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

الشكل رقم (02-03): تمثيل بياني لتطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (02-03) باستخدام برنامج (Excel 2010)

❖ تحليل تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1995-1990):

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات التضخم في الجزائر قد شهدت مستويات مرتفعة جدا خلال هذه الفترة، حيث وصل معدل التضخم إلى 31,72 % سنة 1992. ويرجع السبب في ذلك إلى رفع دعم الحكومة عن الأسعار وإلى تحريرها، وذلك في إطار الإستعداد الإئتماني الثاني الذي وقعته مع صندوق النقد الدولي سنة 1994، حيث إرتفعت نسب السلع المحررة الأسعار إلى 84 % من إجمالي السلع، كما كان لتخفيض قيمة الدينار دورا أساسيا في ارتفاع الأسعار وزيادة التضخم. وكل ذلك يشير إلى أن السياسة النقدية قد أخفقت في تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي خلال هذه الفترة.

❖ تحليل تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-1996):

شهدت هذه الفترة إنخفاض كبير في معدلات التضخم بعدما كانت نسبة التضخم 18,68 % سنة 1996 وصلت إلى 0,34 % سنة 2000 وهو يعتبر أدنى معدل تضخم عرفته الجزائر. ويرجع هذا الإنخفاض أساسا إلى الإجراءات التي إتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي وماتبه من سياسة تقشفية وتعديل الأسعار، وتخفيض عجز الموازنة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، وكذا البحث عن أساليب أخرى للتمويل بدل الإصدار النقدي المفرط ومنه التحكم في مستويات الأسعار. وهذا الإنخفاض الذي عرفته معدلات التضخم خلال هذه الفترة دليل على نجاح السياسة النقدية بالجزائر في التحكم في هذا الهدف.

❖ تحليل تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2001-2010):

في بداية الألفية الثالثة عرف معدل التضخم تذبذبا ملحوظا حيث بلغ سنة 2001 4,2 % وهذا ماصاحبه نمو الكتلة النقدية بنسبة 22,3 % وذلك بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، وإنطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي. ثم إنخفض سنة 2002 حيث بلغ 1,4 % وهذا بفعل تراجع معدل نمو الكتلة النقدية M2 إلى 17,3 %، ثم إرتفع سنتي 2003 و 2004 حيث بلغ على التوالي 4,28 % و 3,97 % وهذا راجع لفائض السيولة المصرفية ونتيجة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي. ثم عاد للإنخفاض مابين سنتي 2005 و 2006 ويعود ذلك إلى الصرامة في تطبيق السياسة النقدية وإلى فعالية الأدوات النقدية المستحدثة من طرف بنك الجزائر (أداة إسترجاع السيولة، تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة) في التحكم في السيولة المصرفية. لكن سرعان ما عادت معدلات التضخم في الإرتفاع سنتي 2007 و 2008 حيث بلغت 3,68 % و 4,86 % على التوالي وهذا نتيجة زيادة الكتلة النقدية الناتجة عن التوسع في الإنفاق العمومي . ثم واصلت الإرتفاع سنة 2009 ليبلغ معدل التضخم نسبة 5,74 % وذلك راجع لإرتفاع التضخم المستورد نتيجة الأزمة المالية ثم بدأ في التراجع سنة 2010 حيث بلغ 3,91 %.

❖ تحليل تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2011-2019):

عرف معدل التضخم إرتفاعا في بداية هذه الفترة حيث بلغ 4,52 % سنة 2011 ثم واصل الإرتفاع ليبلغ 8,9 % سنة 2012 وهذا بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والإستيراد والفوائض المالية التي حققتها الجزائر خلال تلك الفترة من العوائد البترولية المرتفعة، ولكن عاد للإنخفاض سنتي 2013 و 2014 حيث بلغت نسبته على التوالي 3,25 % و 2,92 % ويرجع ذلك لفعالية السياسة النقدية في إمتصاص فائض السيولة بعد إستحداث أداة إسترجاع السيولة لـ 6 أشهر وكذلك تراجع أسعار المنتجات الغذائية على المستوى الدولي، قبل أن تعود معدلات التضخم للإرتفاع سنوات 2015، 2016، 2017، حيث بلغت نسبة 6,4 % سنة 2016 وهذا نتيجة التضخم الداخلي الناجم عن إنحراف أسعار المواد المعملية والتضخم في أسعار الخدمات، لتعرف معدلات التضخم تراجعا خلال سنتي 2018 و 2019 حيث بلغت 1,95 % سنة 2019 ويعود ذلك أساسا إلى تراجع وتيرة التضخم الخاصة بمجموعة السلع المعملية ويعود كذلك هذا الإنخفاض إلى قدرة بنك الجزائر على التحكم في السيولة المصرفية من خلال إعادة تفعيله لعمليات إمتصاص فائض السيولة، وكذا رفعه لنسبة الإحتياطي القانوني إلى 12 % في فيفري 2019.

المطلب الرابع: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

بغرض معالجة الإختلالات الاقتصادية إستعمل بنك الجزائر مجموعة من الأدوات التي تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة السوق النقدية والمصرفية، ومن أجل ضمان فعال للأدوات غير المباشرة للسياسة

النقدية واصل بنك الجزائر تطويره للبرنامج النقدي وتسييره للسيولة الإجمالية من خلال إستحداث أدوات غير مباشرة جديدة .

الفرع الأول: الأدوات الكمية التقليدية للسياسة النقدية في الجزائر (الأدوات غير مباشرة)

أولاً: معدل إعادة الخصم

يعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية، حيث يتدخل بها بنك الجزائر للتحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية وبالتالي التحكم في حجم المعروض النقدي، ولقد حدد قانون النقد والقروض 90-10 شروط عمليات إعادة الخصم لدى بنك الجزائر، وأيضاً الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 نص على إمكانية قيام بنك الجزائر بهذه العملية، أما الشروط والكيفيات فيحدها النظام الصادر عن مجلس النقد والقروض.⁽¹⁾ وفيما يلي جدول يوضح تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (02-04): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1989-2019)

الوحدة: نسبة مئوية

المعدل %	إلى غاية	بحسب إبتداء من
7,00 %	21/05/1990	02/05/1989
10,50 %	30/09/1991	22/05/1990
11,50 %	09/04/1994	01/10/1991
15,00 %	01/08/1995	10/04/1994
14,00 %	27/08/1996	02/08/1995
13,00 %	20/04/1997	28/08/1996
12,50 %	28/06/1997	21/04/1997
12,00 %	17/11/1997	29/06/1997
11,00 %	08/02/1998	18/11/1997
9,50 %	08/09/1999	09/02/1998
8,50 %	26/01/2000	09/09/1999
7,50 %	21/10/2000	27/01/2000
6,00 %	19/01/2002	22/10/2000
5,50 %	31/05/2003	20/01/2002
4,50 %	06/03/2004	01/06/2003
4,00 %	30/09/2016	07/03/2004
3,50 %	حتى 2019/12/31	30/09/2016

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد رقم 48، ديسمبر 2019، ص 19.

من خلال الجدول رقم (02-04) يلاحظ أنه خلال الفترة 1990 إلى غاية 1995/08/01 شهد معدل إعادة الخصم ارتفاع مستمر من 10,50 % سنة 1990 إلى 15 % سنة 1995 وهو أعلى معدل طبقتته الجزائر،

(1) بن البار محمد، مرجع سبق ذكره، ص 196.

ويرجع هذا الإرتفاع إلى السياسة الإنكماشية التي إتبعها بنك الجزائر خلال هذه الفترة للحد من التضخم المرتفع آنذاك، إلا أن ارتفاع معدل التضخم نتيجة تدهور سعر الصرف وتحرير الأسعار حال دون تحقيق الغاية المطلوبة، ذلك أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سلبية وأقل من معدل التضخم، مما أفقد هذه الأداة فعاليتها. خلال الفترة 1995/08/02 إلى غاية 2004/03/06 عرف سعر إعادة الخصم إنخفاضاً مستمراً، حيث إنخفض من 14% إلى 4,5% خلال نفس الفترة، وذلك لإنخفاض لجوء البنوك إلى طلب إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر بسبب فائض السيولة المصرفية، ولتحفيز البنوك التجارية على تعبئة الإيداع الخاص.

أما خلال الفترة 2004/03/07 إلى 2016/09/30 فنلاحظ ثبات سعر إعادة الخصم عند 4%، وذلك لإستقرار معدل التضخم عند مستويات دنيا بالإضافة إلى تحسن الوضعية المالية للبنوك التجارية. وبعد هذه الفترة ولحد الآن (2019/12/31) عرف معدل إعادة الخصم إنخفاضاً إلى 3,5% وذلك بغية تمكين البنوك من الحيابة على المزيد من الموارد القابلة للإقراض ومرافقة دينامكية نمو الاقتصاد.

ثانياً: نسبة الإحتياطي القانوني (الإجباري)

تلعب آلية الإحتياطي الإجباري دوراً مهماً في التحكم في السيولة المصرفية، من خلال إرتكازها على تجميد جزء من الودائع التي تحصلت عليها البنوك التجارية في حساب لدى البنك المركزي.⁽¹⁾

وفي الجزائر تعتبر سياسة الإحتياطي الإجباري من الآليات الرقابية التي إستحدثها القانون رقم 90-10 حيث خصص لها مادة قانونية صريحة، حدد فيها صلاحيات البنك المركزي في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانوناً، وفوض له حق إستخدامه كأحدى أدوات السياسة النقدية.⁽²⁾ وبموجب التعلية 94/16 بدأ بنك الجزائر في نوفمبر 1994 في فرض إحتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة 2,5% من مجموع الودائع (مع إستبعاد الودائع بالعملات الأجنبية)، مقابل فائدة سنوية بنسبة 11,5%، إلا أن هذه الأداة لم تعرف التطبيق الفعلي إلى غاية سنة 2001 وذلك بسبب ضعف السيولة النقدية لدى الجهاز المصرفي.⁽³⁾ والجدول الموالي يوضح تطور معدلات الإحتياطي القانوني في الجزائر خلال فترة الدراسة:

(¹) رابيس فيضل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، بحوث إقتصادية عربية، العددان 61-62، 2013، ص 199.

(²) المادة 93 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، ص 531.

(³) بوروشة كريم، مرجع سبق ذكره، ص 140.

جدول رقم (02-05): تطور معدلات الاحتياطي الإجباري بالجزائر خلال الفترة (2001-2019)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل الاحتياطي الإجباري	3	4,25	6,25	6,5	6,5	6,5	6,5	8	8	9
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
معدل الاحتياطي الإجباري	9	11	12	12	12	8	4	8	12	

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2012، 2014، 2018، 2019، ص 17.

من خلال الجدول يلاحظ أن هذه الأداة دخلت حيز التطبيق الفعلي منذ سنة 2001، بمعدل 3 % لتبدأ هذه النسبة في الإرتفاع حتى بلغت 12 % سنة 2013 لتبقى هذه النسبة ثابتة لغاية أفريل 2016، وهذا مايدل على التشديد من قبل السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير على سيولة البنوك التجارية المتأنتية من الفوائض البترولية.

عرفت نسبة الإحتياطي القانوني إنخفاضا من ماي 2016 حيث بلغت 8 % ثم 4 % من أوت سنة 2017 وذلك نتيجة الإنخفاض الكبير في الإيرادات المالية للدولة والسيولة المصرفية، وهذا بفعل التراجع الكبير الذي عرفته أسعار البترول. قام بنك الجزائر في جانفي 2018 برفع نسبة الإحتياطات الإجبارية إلى 8 % وبعدها 12 % في فيفري 2019 وفق التعليم رقم 2019/01 المؤرخة في 14 فيفري 2019 وذلك نتيجة الإرتفاع الذي عرفته السيولة المصرفية من سنة 2017 بعد تفعيل التمويل غير التقليدي.

ثالثا: عمليات السوق النقدية المفتوحة

نص قانون النقد والقرض 90-10 على إستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها 06 أشهر، على أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20 % من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة المنصرمة، غير أن صدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض أزال شرط تسقيف المبلغ الإجمالي للسندات بـ 20 % وجعله مفتوحا، حسب ما تقتضيه ظروف وأهداف السياسة النقدية.⁽¹⁾ رغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996 وشملت مبلغا يقدر بـ 04 مليون دج بمعدل فائدة متوسط 14,94%.⁽²⁾

(1) مزارشي فتية، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 266، 267.

(2) إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 197.

الفرع الثاني: الأدوات الكمية المستحدثةأولاً: آلية إسترجاع السيولة بالمناقصة⁽¹⁾

تعتبر آلية إسترجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر إحدى التقنيات التي إستحدثها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة والتي دخلت حيز التنفيذ منذ شهر أبريل من سنة 2002. وتعتمد هذه الألية على إستدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، في مقابل إستحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الإستحقاق، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.

فهذه الأداة عبارة عن إيداع طوعي وإختياري لفائض الودائع لدى بنك الجزائر، وما يميزها أنها تتمتع بمرونة كبيرة، حيث يمكن تعديلها يوماً بعد يوم مما يتيح الفرصة لكل بنك إمكانية تسير سيولته، وقد سمحت هذه الأداة في إمتصاص كمية هامة من السيولة النقدية الفائضة.

ثانياً: تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة

وهي أداة جديدة أدخلت في جوان 2005،⁽²⁾ وتسمح للبنوك بإنجاز ودائع لمدة 24 ساعة لدى بنك الجزائر، تمنح هذه الوسيلة للمصارف مرونة واسعة في مجال تسيير الخزينة في المدى القصير، وجاء تطبيق آلية تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة إنعكاساً لإستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري، وتعتبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة إستحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر.⁽³⁾

لقد تمكن بنك الجزائر من خلال هذه الألية أن يسحب من النظام المصرفي سيولة معتبرة منذ بداية تطبيقها سنة 2005، وهو ما يؤكد أهمية هذه الأداة في الرقابة على السيولة المصرفية.⁽⁴⁾

المبحث الثاني: تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2019-1990)

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي عانى ولازال يعاني منها الاقتصاد الجزائري على غرار معظم إقتصاديات الدول النامية الأخرى، وعليه فإن تحليل وتشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر بغية معرفة

(1) مزراشي فتيحة، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 269.

(2) التعلية رقم (04-05) المؤرخة في جوان 2005، المتعلقة بأداة تسهيلات الودائع.

(3) بن نافلة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 191.

(4) رايس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص 202.

أسبابها يعد أمرا معقدا للتحكم فيه، نظرا لتعقيد الظاهرة في حد ذاتها من جهة، وإرتباطها بالعديد من الميكانيزمات من جهة ثانية، ومن هذا المنطلق سوف يركز هذا المبحث على مؤشرات قياس التضخم وأهم الأسباب والمصادر لهذه الظاهرة في الجزائر.

المطلب الأول: مؤشرات قياس التضخم في الجزائر

يتم تقدير حجم التضخم وحساب معدله في الجزائر بالإعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تمكن من رصد حركة التغير في المستوى العام للأسعار. (1) التي من أهمها الرقم القياسي لأسعار المستهلك **CPI**، بالإضافة إلى الرقم القياسي الضمني **PGDP**، معامل الاستقرار النقدي، معيار فائض الطلب. (2)

الفرع الأول: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index)

هو مؤشر لقياس التطور الذي يحدث في سعر نفس السلة من السلع والخدمات، أي أنه يبين حجم الإنفاق اللازم في وقت معين للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات التي يتم إقتنائها في وقت سابق (سنة الأساس). يقوم الديوان الوطني للإحصائيات ONS بالجزائر بنشر بيانات دورية عن مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار الإستهلاك التي تخص المستوى الوطني ككل، وكذا بعض المدن على حدى وتكون شهرية، ثلاثية أو سنوية، مع الأخذ بعين الإعتبار سنة الأساس كمعيار للقياس، هاته الأخيرة تتغير حسب عمليات المسح التي تقوم بها الهيئات المختصة. (3)

كما يعتمد ONS في حساب **CPI** على صيغة لاسبير Las PEYRES (المتوسط الحسابي المرجح للأرقام القياسية البسيطة)، (4) وذلك وفق الصيغة التالية (5) :

$$I_m/2001 = \sum_i (w_i / \sum_i w_i) (P_i^m / P_i^{2001})$$

حيث:

W_i : وزن الصنف i

P_i^m : السعر الجاري المتوسط للفترة m للصنف i

P_i^{2001} : سعر الأساس (متوسط 2001) للصنف i

(1) أسماء ميخاليف، مرجع سبق ذكره، ص 151.

(2) بن يوسف نوة، مرجع سبق ذكره، ص 134.

(3) أسماء ميخاليف، مرجع سبق ذكره، ص ص 151، 153.

(4) بن البار محمد، مرجع سبق ذكره، ص 126.

(5) Office National Des Statistiques, Collections statistiques N° 171/2012, Statistiques N°68, P 07.

يضم مؤشر أسعار الإستهلاك CPI بالجزائر ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الإستهلاكي على السلع والخدمات الفردية، في حين تحتوي العينة السلعية على 260 منتج تمثل مجمل النفقات الإستهلاكية للأسر.⁽¹⁾ وعلى الرغم من أن الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك يعكس التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية، إلا أنه لا يقيس تكلفة المعيشة أو تغيراتها أو ميزانية الإستهلاك للأسر.⁽²⁾ وفيما يلي جدول يوضح تطورات مؤشر أسعار الإستهلاك بالجزائر خلال فترة الدراسة

جدول رقم (06-02): تطور مؤشر أسعار الإستهلاك بالجزائر خلال الفترة (1990-2019)
سنة الأساس (2001=100)

السنوات	مؤشر أسعار الإستهلاك CPI	السنوات	مؤشر أسعار الإستهلاك CPI
1990	21,14	2005	111,47
1991	26,61	2006	114,05
1992	35,04	2007	118,24
1993	42,23	2008	123,98
1994	54,5	2009	131,1
1995	70,73	2010	136,23
1996	83,95	2011	142,39
1997	88,75	2012	155,1
1998	93,15	2013	160,1
1999	95,62	2014	164,8
2000	95,95	2015	172,7
2001	100	2016	183,7
2002	101,43	2017	194
2003	105,75	2018	202,3
2004	109,95	2019	206,2

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المصادر التالية:

➤ الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع التالي:

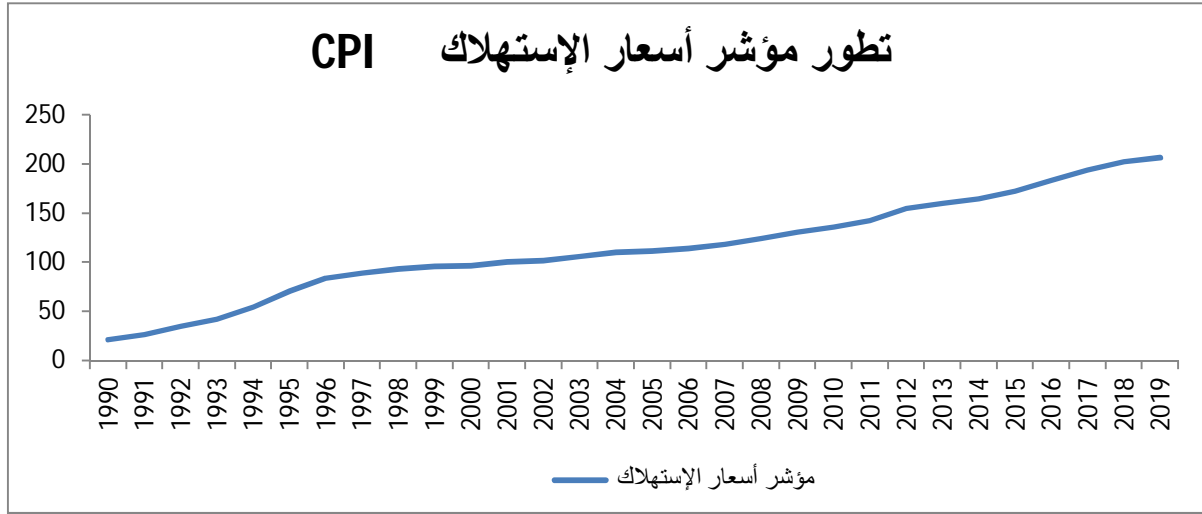
- Office Nationale des statistiques, ;sur le site: <http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf>.

- Office National Des Statistiques ,Collections statistiques N° 216/2020, Statistiques N° 103.

(¹) بن يوسف نوة، مرجع سبق ذكره، ص 142.

(²) أسماء ميخاليف، مرجع سبق ذكره، 153.

الشكل رقم (02-04): تمثيل بياني لتطور مؤشر أسعار الإستهلاك CPI في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (02-06) باستخدام برنامج (Excel 2010)

من خلال الجدول رقم (02-06) والشكل رقم (02-04) نلاحظ أن المؤشر العام لأسعار الإستهلاك قد عرف إرتفاعا مستمرا طيلة الفترة (1990-2019)، حيث إنتقل من 21,14 سنة 1990 إلى 206,2 سنة 2019، أي تضاعف حوالي 9,75 مرة.

❖ الفترة (1990-2000):

عرفت بالتحريير التدريجي للأسعار، إذ بعد صدور قانون تحريير الأسعار في جويلية 1989، إنعكس ذلك في صورة إرتفاع المستوى العام للأسعار، حيث إنتقل مؤشر أسعار الإستهلاك من 21,14 سنة 1990 إلى 95,95 سنة 2000، وقد حقق بذلك مؤشر الأسعار زيادة قدرها 74,81 حيث تضاعف بحوالي 4,53 مرة. إلا أن وتيرة إرتفاع الأسعار تختلف هذه الفترة حيث نجد:

- ✓ الفترة الأولى (1990-1996): قد تميزت بإرتفاع كبير جدا للأسعار وذلك لأن هذه المرحلة سادها تحريير الأسعار، حيث تضاعفت 4 مرات على إمتداد 07 سنوات.
- ✓ الفترة الثانية (1997-2000): وهي تتسم بميل الأسعار نحو الاستقرار، حيث لم تزد الأسعار إلا بـ 7,2 وتضاعفت بحوالي 1 مرة فقط.

❖ الفترة (2001-2019):

عرفت إستقرار نسبي في المستوى العام للأسعار والذي عرف زيادة قدرها 106,2 حيث تضاعفت مرتين خلال 19 سنة الأخيرة. رغم طول الفترة والتغيرات والأزمات التي حدثت فيها مثل الأزمة المالية العالمية 2008، إلا أن هذا لم يؤثر كثيرا في تغييرات أسعار الإستهلاك.

وبذلك فإنه يمكننا القول بأن المستوى العام للأسعار، قد تميز بالإتجاه نحو الإرتفاع، وذلك بوتيرة متسارعة خلال مرحلة التسعينات، وبوتيرة متباطئة خلال المرحلة الأخيرة.

الفرع الثاني: الرقم القياسي الضمني PGDP (مكش الناتج المحلي الإجمالي)

يعد الرقم القياسي الضمني من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، ويمتاز الرقم القياسي الضمني بأنه يتضمن أسعار جميع السلع و الخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني، سواء كانت سلع إستهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية، ويستند على هذا المقياس عدد كبير من الإقتصاديين، من بينهم خبراء صندوق النقد الدولي، ويسمى أيضا بالمكش الضمني أو مكش الناتج المحلي الإجمالي.

كما أنه يتميز بإحتوائه أسعار الجملة وأسعار التجزئة على السواء، ولا يثير أمامنا مشكلة الأوزان التي تعطى للأرقام القياسية لأسعار المستهلك وأخطار التحيز التي غالبا ماواجهها أثناء إجراء الإستجابات الميدانية. وعلى الرغم من المزايا التي يتميز بها هذا المؤشر إلا أنه يصلح للبيانات السنوية والموسمية فقط، ويتضمن عدد كبير من السلع ذات النوع الموحد مثل تلك الخاصة بالمصانع التي يكون من الصعب تقييم سعرها. ويمكن حسابه عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة ما على الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروبا في مئة، ويتحدد مدى وجود ظغوط تضخمية في الاقتصاد بناء على ناتج القسمة،⁽¹⁾ وإذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أكبر من 100 فهذا يعني أن الأسعار إرتفعت، في حين أنه لو كان أقل من 100 فهو يدل على إنخفاض الأسعار، أما في حالة ما إذا كان يساوي 100 فهذا يعني أن الأسعار مستقرة.⁽²⁾

الفرع الثالث: معيار فائض الطلب

يستند معيار فائض الطلب في جوهره على المنطلقات الأساسية لنظرية كينز في نظريته حول الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار، والتي ترى بأن الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال دون أن يقابلها زيادة مماثلة في حجم الإنتاج تساهم في زيادة الظغوط التضخمية ودفع الأسعار إلى الإرتفاع.⁽³⁾

ويمكن قياس الفجوة التضخمية في الجزائر وفق هذا المعيار وذلك بتقسيم فائض الطلب الكلي على الناتج المحلي بالأسعار الحقيقية، حيث أنه كلما كبرت هذه النسبة دل ذلك على وجود ضغط متزايد على الموارد المحلية، مما يدفع بالأسعار في الداخل إلى الإرتفاع.⁽⁴⁾

(1) بن البار محمد، مرجع سبق ذكره، ص 131.

(2) أسماء ميخاليف، مرجع سبق ذكره، ص 16.

(3) بن البار محمد، مرجع سبق ذكره، ص 133.

(4) بن يوسف نوة، مرجع سبق ذكره، ص 151.

الفرع الرابع: معامل الاستقرار النقدي

يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على أفكار النظرية الكمية الحديثة، والتي ربط فيها فريدمان التضخم باختلال العلاقة بين كمية النقود والنتاج الوطني الحقيقي، أي زيادة كمية النقود بنسبة أكبر من زيادة الناتج الوطني الحقيقي. ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية⁽¹⁾:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث تمثل:

B : معامل الاستقرار النقدي.

ΔM : التغير في كمية النقود.

ΔY : التغير في الناتج القومي الحقيقي.

ويتم الإعتماد في حساب معامل الاستقرار النقدي على وسائل الدفع المحلية فقط M2. والتي تعبر عن مفهوم النقود الورقية المتداولة خارج البنوك، الودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية، الودائع الجارية (تحت الطلب لدى البنوك) وشبه النقود (الودائع لأجل)⁽²⁾. حيث كلما زادت قيمة معامل الاستقرار النقدي أو إقتربت من الواحد الصحيح تفاوتت تأثيرات التضخم، فإذا كان معامل الاستقرار النقدي أكبر من الواحد الصحيح أشار إلى وجود إتجاهات تضخمية⁽³⁾.

المطلب الثاني: أسباب ومصادر التضخم في الجزائر

إن دراسة أسباب التضخم في الجزائر هو أمر معقد ومركب، لما يستلزمه من التعمق في تحليل الميكانيزمات التي تحرك الاقتصاد الوطني، وعلاقة ذلك بالتنشكيل الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ولكن بصفة عامة يمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

الفرع الأول: الأسباب والمصادر الداخلية للتضخم في الجزائر

تتمثل أهم الأسباب الداخلية المولدة للضغوط التضخمية في الجزائر فيمايلي:

1/- التوسع في الإنفاق الكلي:

(1) سمية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 101.

(2) بن يوسف نوة، مرجع سبق ذكره، ص 149.

(3) عبد الجليل شليق، مرجع سبق ذكره، ص 78.

من بين أهم العوامل المسؤولة عن إرتفاع الأسعار في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري هي السياسات التوسعية في الإستهلاك وأنماط الإستثمار المعتمدة (الإنفاق الكلي المحلي). في هذا الإطار يشكل قطاع الأجراء الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات في البلاد، ومنه تكون الأجور العنصر الأكثر أهمية في تحديد المستوى العام للطلب الكلي، حيث ان كل زيادة في هذه الأخيرة يكون لها الأثر المباشر على مستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد وذلك نظرا لوجود فترات تأخير مابين الزيادة في الطلب الفعلي الذي تواجهه السوق يوميا، وبين الجهاز الإنتاجي الوطني الذي يتطلب مدة زمنية طويلة حتى يتكيف مع الطلب الجديد، وفي اغلب الأوقات يكون هذا التجاوب ضعيفا إن لم يكن سلبيا، وفي هذه الحالة يتم اللجوء للإستيراد، وهو ما يتطلب فترات تأخير أخرى.⁽¹⁾

2- الزيادة في التكاليف الإنتاجية:

من بين أهم الأسباب المؤدية إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الجزائر هو إنخفاض مستوى الإنتاجية في القطاعات المختلفة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وخاصة عندما لا توجد قيود سعرية على المنتجات النهائية، مما يمكن المنتج من نقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية وإحتكارية على الأسعار.⁽²⁾

كما يعتبر ارتفاع الأجور أيضا من أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري، فأية محاولة للرفع منها تؤثر على تيار الإنفاق الذي يشجع على بروز إتجاهات تضخمية جديدة. حيث تمثل نسبة كبيرة تتراوح ما بين 40 % و 90 % من تكاليف الإنتاج التي تتحملها المؤسسات. بالإضافة إلى ذلك الزيادات التي حدثت في تكاليف المواد الأولية، المنتجات نصف المصنعة فهي مواد تعتمد على الإستيراد ، ونتيجة للخفض الذي يحدث في سعر صرف الدينار وتقلبات في الأسواق الدولية، فقد إتجهت تكاليف هذه المواد إلى التضخيم في الفواتير من أجل تغطية أخطار الدفع المتأخر.⁽³⁾

3- الإفراط في التوسع النقدي:

لقد تطلبت سياسة التنمية في الجزائر مع بداية التسعينات أموالا باهضة لتحقيق الإستثمارات والمشاريع المسطرة، مما دفع بالدولة إلى اللجوء للإقتراض وإستخدام الوسائل الجبائية، وتوسيع الإصدار النقدي حتى بدون مقابل من ذهب وعملة صعبة، وهذا ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الإستهلاكية، الشيء الذي من شأنه أن يدفع الأسعار نحو الإرتفاع.⁽⁴⁾

(1) مزارشي فتيحة، تحليل دور السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم، مرجع سبق ذكره، ص 217.

(2) سمية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 199.

(3) أسماء ميخاليف، مرجع سبق ذكره، ص ص 180-181.

(4) جواهره صليحة، تومي صالح، دراسة تحليلية لأسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، مجلة الاقتصاد الجديد،

المجلد 11، العدد 01، 2019، ص 139.

4/- النمو السكاني:

إن التزايد المتسارع لعدد السكان في أي مجتمع دون زيادة في الإنتاجية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وهو حال الاقتصاد الجزائري، حيث أن زيادة عدد السكان يؤدي بشكل حتمي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية بنوعها الضروري والكمالي وكذلك الطلب على الخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق وارتفاع فاتورة الإستيراد من الخارج لسد الطلب المتنامي عليها، بالإضافة إلى توجه الإنفاق نحو المشاريع المخصصة لإشباع حاجات السكان كبناء المرافق الاجتماعية والمستشفيات والمدارس والجامعات وغيرها، والتي تتطلب هي الأخرى نفقات إستغلال دون أن تقابلها زيادة في العرض بسبب ضعف الإنتاجية وذلك بدلا من توجيهها نحو مشاريع إنتاجية.⁽¹⁾

الفرع الثاني: الأسباب و المصادر الخارجية للتضخم في الجزائر

بالنظر إلى أن الاقتصاد الجزائري إقتصاد منفتح على العالم الخارجي، ويعتمد في معظمه على الواردات بمختلف أنواعها، فإنه سيتأثر حتما بالوضعيات الاقتصادية للبلدان التي يستورد منها، ومما لا شك فيه فإن هذه الآثار ستعكس على معدلات التضخم المسجلة في الجزائر، ويمكن أن نوضح أهم الأسباب الخارجية التي تحدث الضغوط التضخمية في الجزائر فيمايلي:

1/- التضخم المستورد:

ينشأ التضخم المستورد من ارتفاع أسعار الواردات التي تؤثر على الأسعار المحلية، بالإضافة إلى هيكل وطبيعة الواردات والتي تعكس مدى تبعية الجهاز الإنتاجي والاستهلاكي في الجزائر إلى الخارج، ومن ثم مدى حساسية الاقتصاد الوطني لإستيراد التضخم العالمي، فطبيعة التركيب الهيكلي للواردات من حيث كونها إستهلاكية أو وسيطية أو إستثمارية تلعب دورا كبيرا في تحديد درجة وكيفية التأثير بالتضخم المستورد، فإذا غلب على هذه الواردات أنواع السلع الاستهلاكية غير الضرورية فإن ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يجعل من السهل الضغط أو التقليل من حجمها بسبب مرونتها المنخفضة، أما إذا كان الجزء الأكبر من هذه الواردات موجه للعملية الإنتاجية و الإستثمارية، فإن الأثر الذي يحدثه ارتفاع أسعارها على الأسعار في السوق المحلية يتمثل في ارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل غير مباشر، ويأخذ وقتا يسمح للسلطات بإتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة النتائج المترتبة عن هذا الإرتفاع.⁽²⁾

2/- التخصيص في تصدير مادة أولية واحدة:

نظرا لتفرد الاقتصاد الوطني بنوع وحيد من الصادرات وهي الصادرات البترولية، فإنه يتعرض لموجات تضخمية سواء في حالة إنخفاض أسعارها أو إرتفاعها، حيث يؤدي إرتفاع أسعار البترول خاصة في بداية

(1) أسماء ميخاليف، مرجع سبق ذكره، ص 187.

(2) عبد الجليل شليق، مرجع سبق ذكره، ص 137.

الألفية الجديدة لزيادة دخول العاملين في هذا القطاع وإرتفاع إحتياجات الصرف في البلد والتي تعتبر من أهم مقابلات الكتلة النقدية مما يؤدي لإرتفاع معدلات نموها، وبالتالي زيادة الإستهلاك والطلب الكلي، وفي ظل ضعف الطاقة الإنتاجية الوطنية فإن هذا يؤدي لإرتفاع الأسعار. من جهة أخرى إنخفاض أسعار البترول يؤدي إلى زيادة العجز المالي للدولة بسبب ضعف الإيرادات الضريبية خارج قطاع المحروقات خاصة وأن الاقتصاد المحلي إقتصاد ريعي، مما يؤدي لإرتفاع الأسعار في حال تمويل هذا العجز بالتمويل التضخمي أو السحب من صندوق ضبط الإيرادات.⁽¹⁾

المبحث الثالث: التحليل القياسي لدور السياسة النقدية في مكافحة التضخم بالجزائر خلال الفترة (2019-1990)

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم بالجزائر خلال الفترة (1990-2019)، من خلال معرفة مدى فعالية أدوات السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر، لذلك سنعتمد على الأساليب القياسية لتبيان هذه الفعالية.

المطلب الأول: الإطار النظري للدراسة القياسية

هناك العديد من المراحل الواجب إتباعها حتى يتمكن الباحث من إعداد الدراسة القياسية، لذا سيتم التفصيل في الأساليب القياسية المعتمدة في الدراسة.

الفرع الأول: إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مستقرة إذا كانت تتذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن، أما إذا كانت في حالة نمو أو هبوط وتعتمد على إتجاه زمني فتكون السلسلة الزمنية غير مستقرة. ويتم إختبار إستقرار السلسلة الزمنية وسكونها من خلال إستخدام عدة طرق وإختبارات منها إختبارات كيفية مثل التمثيل البياني ودالة الإرتباط الذاتي ودالة الإرتباط الجزئي، وإختبارات كمية مثل إختبار فيليب بيرون (Phillips Perron) وإختبار ديكي فولر (Dickey - Fuller) بنوعيه.⁽²⁾

وأهم هذه الإختبارات إختبار ديكي فولر الموسع ADF وإختبار فيليب بيرون PP.

(¹) أسماء ميخاليف، مرجع سبق ذكره، ص 203.

(²) Racicot, F. théoret, R. (2001), traite d'économétrie Financière, Presses de l'université du Québec, P 230.

أولاً: إختبار ديكي فولر الموسع ADF

طور كل من ديكي فولر عام 1981 إختبار لتحليل طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية أطلق عليه Test Augmented Dicky Fuller , والذي أصبح يعد من أكفأ الإختبارات لجذر الوحدة محاولاً تصحيح مشكلة الإرتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الإختبار عدداً معيناً من فروقات المتغير التابع.⁽¹⁾ ويعتمد إختبار ADF على الفرضية البديلة $|\phi| < 1$ ويتم تقدير النماذج التالية بإستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية⁽²⁾:

$$\Delta X_t = P X_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots \text{بدون قاطع وإتجاه}$$

$$\Delta X_t = P X_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta X_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots \text{بقاطع}$$

$$\Delta X_t = P X_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta X_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots \text{قاطع وإتجاه}$$

حيث $\phi-1=P$ (درجة التأخير)

ε_t تشويش أبيض (متوسط معدوم وتباين ثابت Θ_t^2)

إن إختبار ADF يحمل نفس خصائص إختبار DF، بحيث يستخدم الفروق ذات الفجوة الزمنية ΔY_{t-j+1} حيث $\Delta y_{t-2}=y_{t-2}-y_{t-3}$ ، $\Delta y_{t-1}=y_{t-1}-y_{t-2}$ ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الإرتباط الذاتي.⁽³⁾

ثانياً: إختبار فيليب- بيرون Phillips Perron

فيليب بيرون 1988 يفترض طريقة غير معلمية لتصحيح وجود الإرتباط الذاتي في بواقي معادلة إختبار جذر الوحدة.⁽⁴⁾ فهو يأخذ بعين الإعتبار التباين الشرطي للأخطاء، كما يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث إعتد فيليب وبيرون نفس التوزيعات المحدودة لإختباري DF و ADF ، ويجرى هذا الإختبار في أربع مراحل⁽⁵⁾:

1- تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية OLS النماذج الثلاثة القاعدية لإختبار DF، مع حساب الإحصائيات المرافقة.

(1) زناقي سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 173.

(2) Dickey w.Fuller, likelihood ration statistics for autoregressive series with a unit root, Econometrica, 1981 , PP 1057-1072.

(3) William Greene, Econométrie, Edition Pearson, 7^e Edition, 2011 , France , P 963.

(4) زناقي سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 173.

(5) محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن، 2011، ص 212.

2- تقدير التباين قصير المدى $\hat{\sigma}^2 = \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2$ حيث $\hat{\sigma}$ تمثل البواقي

3- تقدير المعامل المصحح S_1^2 المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$S_1^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l (1 - \frac{i}{l+1}) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^T \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-i}$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات l ، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T على النحو التالي: $L = 4(\frac{T}{100})^{2/9}$

4- حساب إحصائية فيليب $t\hat{\phi}^* = \sqrt{k} * \frac{\hat{\phi}-1}{\hat{\sigma}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\hat{\sigma}}{S}$ والذي يساوي (1-) في الحالة التقريبية $\hat{\varepsilon}$ عندما تكون تشويشا أيضا هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كيبينون

الفرع الثاني: إختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل-غرانجر (1)

ترتكز طريقة أنجل-غرانجر Engle-granger للتكامل المشترك 1987، على خطوتين أساسيتين:

الخطوة الأولى: يتم تقدير العلاقة الخطية بين المتغيرين (x ، y) المتكاملين من نفس الدرجة I(d) بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) على النحو التالي:

$$Y_t = B_0 + B_1 X_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

الخطوة الثانية: يتم إختبار سكون البواقي المقدر (ع) الناشئة عن تقدير النموذج (1) بإستخدام إختبار ديكي فولر الموسع ADF وإختبار فيليب بيرون PP، فإذا كانت ساكنة من الدرجة I(0) فإن ذلك يعني أن المتغيرين (x,y) يوجد بينهما تكامل مشترك، وبالتالي يمكن إستخدام مستويات التغيرات في التقدير.

الفرع الثالث: نموذج تصحيح الخطأ ECM

إن المتغيرات الاقتصادية التي تتصف بالتكامل المشترك فيما بينها، يفترض أنها تتجه في المدى البعيد نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن. ولكن قد يحدث أن تنحرف عن مسارها لأسباب مؤقتة، فلا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا أثبت أنها تتجه نحو التوازن في المدى الطويل. لذا يستخدم نموذج تصحيح الخطأ ECM من أجل التوفيق بين السلوكين طويل وقصير الأجل للعلاقات الاقتصادية. (2)

(1) قريب الله عبد المجيد عبد القادر حامد، أثر الكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار في إقتصاد المملكة العربية السعودية للفترة (2014-1975)، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة القصيم، المجلد (10)، العدد(2)، مارس 2017، ص ص 234-235.

(2) نفس المرجع، ص 236.

أولاً: مفهوم نموذج تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتأتي خطوة تصميم نموذج تصحيح الخطأ والتي تعتبر واحدة من أدوات التحليل القياسي بحيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقى الإنحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات وهو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير.⁽¹⁾ كما يمكننا نموذج ECM من فحص وتحليل سلوك المتغيرات على المدى القصير من أجل الوصول إلى التوازن على المدى البعيد.⁽²⁾

ثانياً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM باستخدام طريقة أنجل وجرانجر

يرى كل من أنجل وجرانجر، أن تقدير نموذج (ECM) يتم من خلال خطوتين⁽³⁾:

الخطوة الأولى: يتم تقدير معادلة إنحدار العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS .

الخطوة الثانية: يستخدم حد الخطأ الناتج من هذه العلاقة التكاملية، في نموذج تصحيح الخطأ كمتغير مبطاً لفترة واحدة. ويتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = a + \sum_{i=1}^n b_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^m c_i \Delta X_{t-i} + d (ECM)_{t-i} + u_t$$

حيث d: تعرف بمعامل سرعة التعديل، وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، بمقدار وحدة واحدة ويتوقع أن يكون هذا المعامل سالبا ومعنوياً لأنه يشير للمعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل.

المطلب الثاني: تحديد معطيات ونموذج الدراسة

الفرع الأول: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار مدى فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم بالجزائر، بحيث إعتدنا في التحليل القياسي لهذه الدراسة على سلاسل زمنية لأربع متغيرات، تمثلت في معدل التضخم inf، العرض النقدي بالمفهوم الواسع M2، معدل إعادة الخصم TR، سعر الصرف الحقيقي REXR، وذلك بالإعتماد على بيانات

(1) عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 685.

(2) قريب عبد الله عبد المجيد عبد القادر حامد، مرجع سبق ذكره، 236.

(3) نفس المرجع، ص ص 236، 237.

سنوية للإقتصاد الوطني لهذه المتغيرات خلال فترة الدراسة (1990-2019) أي حجم العينة المستعملة 30 مشاهدة. وباستخدام برنامج Eviews 10 للحصول على مختلف النتائج.

أولاً: تحديد متغيرات الدراسة

1/ المتغير التابع:

يتمثل في معدل التضخم ويعرف بأنه الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار من فترة إلى أخرى، والذي يقاس بواسطة معدل تغير الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك ونرمز له بالرمز inf معبرا عنه بالنسبة المئوية.

2/ المتغيرات المستقلة: وهي بعض المتغيرات المفسرة لظاهرة المدروسة وتمثلت في بعض الأدوات الكمية للسياسة النقدية

1-2/ العرض النقدي بالمفهوم الواسع:

يتكون من مجموع النقود القانونية المتمثلة في الأوراق النقدية والنقود المعدنية المساعدة التي يصدرها البنك المركزي، بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب والودائع للأجل ونرمز له بالرمز M2، معبرا عنه بالنسبة المئوية.

2-2/ سعر الصرف الحقيقي:

وهو يشير إلى قيمة العملة الوطنية بالدولار الأمريكي لمتوسط الفترة، ويرمز له بالرمز REXR معبرا عنه بالدولار الأمريكي.

2-3/ معدل إعادة الخصم:

ويعرف على أنه السعر الذي تتنازل عنه البنوك التجارية للبنك المركزي لقاء إعادة خصم مالديها من أوراق تجارية ويرمز له بالرمز TR معبرا عنه بالنسبة المئوية.

ثانياً: مصادر البيانات

تم جمع البيانات البحثية حول متغيرات الدراسة بالإعتماد على المصادر التالية: البنك الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات، تقارير بنك الجزائر، وزارة المالية.

الفرع الثاني: صياغة النموذج القياسي للدراسة

تعد مرحلة صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجتمع عليها النموذج، وبالإعتماد على النظرية الاقتصادية الكلية والدراسات السابقة يمكن

صياغة النموذج القياسي الخاص بأثر السياسة النقدية على التضخم وتقديره. بحيث يأخذ هذا النموذج شكل الدالة التالية:

$$\text{Inf} = F(\text{M2}, \text{TR}, \text{REXR})$$

أما النموذج القياسي يكون كالتالي:

$$\text{Inf} = a + B_0 \text{M2} + B_1 \text{REXR} + B_3 \text{TR} + \varepsilon_t$$

Inf: تعبر عن معدلات التضخم (تغير في مؤشر أسعار الإستهلاك)

M2: عرض النقد بمفهومه الواسع

REXR: سعر الصرف الحقيقي

TR: معدل إعادة الخصم

a: تمثل القاطع

ε_t : حد الخطأ العشوائي

B_2, B_1, B_0 : معاملات النموذج

في هذه الدراسة سيتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) ECM، بحيث يتم إدخال حد الخطأ العشوائي و يكتب النموذج بالشكل التالي:

$$\Delta \text{inf} = B_0 \Delta \text{M2} + B_2 \Delta \text{REXR} + B_3 \Delta \text{TR} + B_4 \text{RESID}_{t-1} = \varepsilon_t$$

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة القياسية

بعد تحديدنا للنموذج والأدوات المستخدمة في الدراسة، قمنا بدراسة قياسية باستخدام برنامج Eviews 10، لإختبار مدى تأثير متغيرات الدراسة (REXR، TR، M2) على التضخم بحيث سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض النتائج التي توصلنا إليها ومن ثم تحليلها ومناقشتها.

الفرع الأول: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة

يعتبر إختبار جذر الوحدة أساسي وذلك لمعرفة إستقرار السلاسل الزمنية موضع الدراسة وتحديد درجة تكامل هذه السلاسل لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة وتجنبنا لظاهرة الإنحراف الزائف. ومعظم السلاسل الزمنية للمتغيرات تتصف بعدم الإستقرارية، لهذا سنقوم بإختبار إستقرار هذه السلاسل الزمنية وتحديد درجة إستقرارية المتغيرات، حيث إستخدمنا كل من إختبار ديكي فولر الموسع ADF، وإختبار فيليب بيرون PP على أساس كل من المستوى level والفرق الأول st1 Différencel ونتائج إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم الحصول عليها من جداول Eviews 10 (معرضة في قائمة الملاحق من 02 إلى 17) وهي ملخصة في الجدولين المواليين كمايلي:

الجدول رقم (02 - 07): نتائج إختبار ADF للمتغيرات محل الدراسة عند مستوى معنوية 5%

إختبار ADF								الفرق	المتغيرات
القرار	نموذج 3 (بدون قاطع ومتجه)		نموذج 2 (بقاطع ومتجه)		نموذج 1 (بقاطع)				
	جدولية-t	t-statis	جدولية-t	t-statis	جدولية-t	t-statis			
غير مستقرة	- 1,95	- 1,45	- 3,57	- 1,89	- 2,96	- 1,47	عند المستوى INF	INF	
مستقرة	- 1,95	- 5,42	- 3,58	- 5,44	- 2,97	- 5,47	فرق أول D(INF)		
مستقرة في نموذج 01 و 02 غير مستقرة في نموذج 03	- 1,95	- 1,81	- 3,58	- 3,7	- 2,96	- 3,77	عند المستوى M2	M2	
مستقرة	- 1,95	- 5,52	- 3,59	- 5,47	- 2,98	- 5,56	فرق أول D(M2)		
مستقرة في نموذج 01 و 02 غير مستقرة في نموذج 03	- 1,95	- 0,48	- 3,62	- 5,28	- 2,99	- 8,2	عند المستوى TR	TR	
غير مستقرة في نموذج 01 مستقرة في نموذج 02 و 03	- 1,95	- 2,81	- 3,62	- 5,04	- 3	- 1,91	فرق أول D(TR)		
غير مستقرة	- 1,95	2,74	- 3,62	- 3,34	- 2,96	- 1,26	عند المستوى REER	REER	
مستقرة	- 1,95	- 3,12	- 3,58	- 3,75	- 2,97	- 3,83	فرق أول D(REER)		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews 10 (أنظر قائمة الملاحق من 02 إلى 09)

الجدول رقم (02 - 08): نتائج إختبار PP للمتغيرات محل الدراسة عند مستوى معنوية 5%

إختبار PP								الفرق	المتغيرات
القرار	نموذج 3 (بدون قاطع ومتجه)		نموذج 2 (بقاطع ومتجه)		نموذج 1 (بقاطع)				
	جدولية-t	t-statis	جدولية-t	t-statis	جدولية-t	t-statis			
غير مستقرة	- 1,95	- 1,46	- 3,57	- 2,04	- 2,96	- 1,42	عند المستوى INF	INF	
مستقرة	- 1,95	- 5,44	- 3,58	- 5,66	- 2,97	- 5,47	فرق أول D(INF)		
مستقرة في نموذج 01 و 02 غير مستقرة في نموذج 03	- 1,95	- 1,50	- 3,57	- 7,35	- 2,96	- 3,74	عند المستوى M2	M2	
مستقرة	- 1,95	- 12,42	- 3,58	- 16,66	- 2,97	- 15,05	فرق أول D(M2)		
غير مستقرة	- 1,95	- 1,36	- 3,57	- 1,63	- 2,96	- 1,01	عند المستوى TR	TR	
مستقرة	- 1,95	- 4,15	- 3,58	- 4,30	- 2,97	- 4,31	فرق أول D(TR)		
غير مستقرة	- 1,95	1,98	- 3,57	- 1,91	- 2,96	- 1,26	عند المستوى REER	REER	
مستقرة	- 1,95	- 3,04	- 3,58	- 3,71	- 2,97	- 3,80	فرق أول D(REER)		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews 10 (أنظر قائمة الملاحق من 10 إلى 17)

تحليل الجدولين:

من خلال الجدولين رقم (02-07) ورقم (02-08) نلاحظ أنه هناك توافق في نتائج اختبار ADF و اختبار PP بالنسبة لمتغيرات التضخم inf ، سعر الصرف الحقيقي REER، حيث كان كلا المتغيرين غير مستقرين في المستوى عند مستوى معنوية 5% ومستقرين في الفرق الأول.

بينما هناك تناقض بين نتائج ADF و PP بالنسبة لمعدل إعادة الخصم TR، حيث يشير اختبار ADF إلى أن TR كان مستقر في المستوى عند معنوية 5% بالنسبة للنموذج 01 (قاطع) والنموذج 02 (قاطع ومتجه) ومستقر كذلك عند الفرق الأول، بينما أشار اختبار PP إلا أن TR غير مستقر في المستوى ومستقر عند الفرق الأول. ونظرا لإعتبار اختبار PP أقوى من اختبار ADF (لأنه يعتبر أكثر دقة وكفاءة خاصة في حالة العينات الصغيرة) فإننا سنأخذ بنتائج اختبار PP أي أن TR متكامل من الدرجة الأولى.

وأخيرا أشار كل من اختبار ADF و PP بالنسبة للمتغيرة M2 أنه مستقر في المستوى عند النموذج 01 (قاطع) والنموذج 02 (قاطع ومتجه) إلا أنه غير مستقر في النموذج 03 (بدون قاطع ومتجه) وبعد أخذ الفرق الأول تحسنت معنوية الإختبار وكان مستقر بالنسبة للنماذج الثلاثة عند مستوى معنوية 5%.

ومما سبق فإن جميع متغيرات النموذج مستقرة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى ونكتب $I(1)$ ، أي أن شرط التكامل المترامن قد تحقق بمعنى أن السلاسل الزمنية تعد متكاملة من الدرجة الأولى.

الفرع الثاني: تقدير دالة الإنحدار (تقدير علاقة طويلة المدى)

يتم تقدير معاملات المدى الطويل بتطبيق منهجية المربعات الصغرى الإعتيادية OLS، وإجراء إنحدار معدل التضخم على متغيرات المستقلة (REER، TR، M2) حيث تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (02 - 09): نتائج تقدير دالة الانحدار لمعدل التضخم inf

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 08/24/20 Time: 01:35
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	-0.240914	0.114980	-2.095268	0.0460
REXR	-0.104263	0.054759	-1.904051	0.0680
TR	1.714897	0.383204	4.475150	0.0001
C	8.016067	6.555811	1.222742	0.2324
R-squared	0.756218	Mean dependent var		8.809000
Adjusted R-squared	0.728090	S.D. dependent var		9.414043
S.E. of regression	4.908954	Akaike info criterion		6.143565
Sum squared resid	626.5436	Schwarz criterion		6.330391
Log likelihood	-88.15347	Hannan-Quinn criter.		6.203332
F-statistic	26.88428	Durbin-Watson stat		1.215367
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

ووفقا للجدول أعلاه كانت نتائج تقدير دالة الانحدار لمعدل التضخم على النحو التالي:

$$\text{Inf} = 8,01 - 0,24M_2 - 0,10 \text{ REER} + 1,71 \text{ TR}$$

التفسير الإحصائي والإقتصادي:

❖ العرض النقدي M2

0,05 < Prob (M2) ومنه العرض النقدي M2 معنوي أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعرض النقد الموسع على التضخم إلا أن هذا الأثر كان سالب حيث أن معامل الانحدار للعرض النقدي M2 سالب وهو -0,24 وهذا يعبر عن وجود علاقة عكسية بين التضخم والكتلة النقدية أي أن زيادة الكتلة النقدية بـ 1 % تؤدي إلى انخفاض التضخم بـ 0,24 % وهذا ما يتناقض مع النظرية الاقتصادية من المفروض أنه عندما تزيد الكتلة النقدية يرتفع التضخم وقد يرجع ذلك لأن النقود محايدة على الأجل الطويل ولكنها لها تأثير على المتغيرات الاقتصادية في المدى القصير.

❖ معدل إعادة الخصم TR

0,05 < Prob(TR) ثبوت المعنوية الإحصائية لمعلمة TR أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل إعادة الخصم على التضخم إلا أن هذا الأثر كان موجب أي أن هناك علاقة طردية بين TR ومعدل التضخم أي كلما ارتفع معدل الخصم بـ 1 % ارتفع معدل التضخم بـ 1,71 %، وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية

بحيث يجب عندما يرتفع معدل إعادة الخصم تنقص الكتلة النقدية وبالتالي من المفروض أن ينخفض التضخم بدل من أن يرتفع.

❖ سعر الصرف الحقيقي REER

0,05 > Prob(REER) عدم ثبوت المعنوية الإحصائية لمعلمة REER أي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية، معامل الانحدار لسعر الصرف الحقيقي سالب 0,10 - أثر سالب لسعر الصرف الحقيقي على التضخم عند مستوى معنوية 5% أي أن هناك علاقة عكسية بين REER و معدل التضخم \inf ، كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي بـ 1% تؤدي إلى انخفاض التضخم بـ 0,10% وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية أن كل زيادة في سعر الصرف يتبعها في المدى الطويل تراجعاً في معدل التضخم.

$R^2 = 75,62$

ويعني هذا أن 75,62% من التقلبات والتغيرات الحاصلة في معدل التضخم يفسرها التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة و النسبة المتبقية 24,38% تعزى إلى حد الخطأ وما يحتويه من معالم أو مضامين.

الفرع الثالث: إختبار إستقرارية سلسلة البواقي (حد الخطأ العشوائي)

بعد دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة وأتضح أنها مستقرة عند الفرق الأول أي أنها متكاملة من نفس الدرجة $I(1)$. فحسب أنجل وجرانجر عدم إستقرار السلاسل في المستوى لاينفي وجود علاقة خطية طويلة الأجل بين المتغيرات ولتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك لايد من إختبار إستقرارية سلسلة البواقي. ونتائج إختبار الإستقرارية المحصل عليها من إستخدام برنامج أفيوز 10 (أنظر الملحق رقم 19 ورقم 20) ملخصة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (02 - 10): نتائج إختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي عند مستوى معنوية 5%

القرار	إختبار PP				إختبار ADF				U
	نموذج 02 (بدون قاطع و متجه)		نموذج 01 (قاطع)		نموذج 02 (بدون قاطع و متجه)		نموذج 01 (قاطع)		
	قيم حرجة %5	t-statis	قيم حرجة %5	t-statis	قيم حرجة %5	t-statis	قيم حرجة %5	t-statis	
مستقرة	-1,95	-3,87	-2,96	-3,82	-1,95	-2,89	-2,97	-2,83	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews 10 (أنظر الملحق رقم 19 ورقم 20)

أشار إختبار إستقرارية سلسلة البواقي بإستخدام ADF إلا أنها غير مستقرة في النموذج 01 (قاطع) ومستقرة في النموذج 02 (بدون قاطع ومنتجه) أما إختبار PP فأشار إلى إستقرارية سلسلة البواقي في النموذج 01 والنموذج 02 وعليه نأخذ بنتائج PP على إعتبار أنه الإختبار الأقوى ونستنتج أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى ونكتب $I(0)$.

ويمكن التأكيد على هذه النتيجة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02 - 05): دالة الارتباط الذاتي لسلسلة البواقي عند المستوى

Date: 08/24/20 Time: 01:36
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. ***	. ***	1	0.367	0.367	4.4493	0.035
. *	. .	2	0.121	-0.015	4.9523	0.084
. **	. **	3	0.275	0.272	7.6382	0.054
. .	. **	4	-0.034	-0.278	7.6800	0.104
. **	. *	5	-0.227	-0.156	9.6672	0.085
. .	. .	6	-0.049	0.037	9.7619	0.135
. *	. *	7	-0.139	-0.087	10.567	0.159
. *	. .	8	-0.181	0.017	11.992	0.152
. .	. .	9	0.027	0.062	12.025	0.212
. *	. *	10	-0.074	-0.140	12.288	0.266
. *	. .	11	-0.089	0.027	12.691	0.314
. *	. **	12	-0.082	-0.210	13.046	0.366
. *	. .	13	-0.160	-0.059	14.495	0.340
. *	. .	14	-0.085	0.058	14.929	0.383
. *	. *	15	-0.069	-0.093	15.236	0.435
. .	. *	16	-0.034	0.113	15.315	0.502

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال شكل موضح أعلاه فإن كل النقاط تقع ضمن مجال الثقة، إذن فالسلسلة البواقي ساكنة (مستقرة) عند المستوى level ولا توجد مشكلة إرتباط ذاتي وهو مايسمح بتقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

الفرع الرابع : تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM (نموذج قصير المدى)

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم، نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ كخطوة أخيرة في هذه الدراسة وبإستخدام برنامج Eviews 10 تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (02 - 11): نتائج إختبار نموذج تصحيح الخطأ ECM

Dependent Variable: D(INF)
 Method: Least Squares
 Date: 08/31/20 Time: 11:54
 Sample (adjusted): 1991 2019
 Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M2)	-0.047137	0.068180	-0.691354	0.4957
D(REER)	0.049653	0.103827	0.478231	0.6366
D(TR)	3.446327	0.672613	5.123785	0.0000
RESID01(-1)	-0.594420	0.157938	-3.763615	0.0009
R-squared	0.560581	Mean dependent var		-0.508276
Adjusted R-squared	0.507851	S.D. dependent var		5.064295
S.E. of regression	3.552773	Akaike info criterion		5.500776
Sum squared resid	315.5549	Schwarz criterion		5.689369
Log likelihood	-75.76125	Hannan-Quinn criter.		5.559841
Durbin-Watson stat	2.024510			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج **Eviews 10**

التفسير الاقتصادي والإحصائي:

❖ العرض النقدي M2

إشارة معامل العرض النقدي سالبة، وتدل على وجود علاقة عكسية بين العرض النقدي ومعدل التضخم أي أن زيادة العرض النقدي بـ 1 % تؤدي إلى إنخفاض التضخم بـ 0,04 % وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. وهي ليست ذو دلالة إحصائية أي ليس لها أثر معنوي لأن $\text{prob}(M2) > 0.05$

❖ سعر الصرف الحقيقي REER

إشارة معامل سعر الصرف الحقيقي موجبة، وهي تدل على وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي ومعدل التضخم أي أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بـ 01 % تؤدي إلى ارتفاع التضخم بـ 0,049 % وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، لأن الإرتفاع في سعر الصرف يتبعه ارتفاع في معدل التضخم على المدى القصير. كما أن سعر الصرف الحقيقي غير معنوي لأن $\text{prob}(REER) > 0.05$.

❖ معدل إعادة الخصم TR

إشارة معامل معدل إعادة الخصم موجبة، أي هناك علاقة طردية بين TR ومعدل التضخم inf أي كلما إرتفع معدل إعادة الخصم بـ 1 % إرتفع معدل التضخم بـ 3,44 %، وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. تفسر العلاقة الإيجابية ما بين معدل إعادة الخصم ومعدل التضخم إلى أن معدل إعادة الخصم لم يعد يعول عليه كأداة

للسياسة النقدية بسبب إعتقاد أدوات أخرى (حديثة) للسياسة النقدية. كما أن TR معنوي أي ذو دلالة إحصائية لأن $\text{prob}(TR) < 0.05$.

❖ RESID 01:

يلاحظ معنوية حد الخطأ عند مستوى معنوية 5% مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهو ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة المدى في النموذج، كما يشير إلى سرعة التعديل نحو نقطة التوازن إذا حدث إنحراف في المتغيرات المستقلة فإن المتغير التابع معدل التضخم inf يعود نحو نقطة التوازن ما يقارب سنة و08 أشهر.

معامل التحديد $R^2 = 0.56 = 56\%$

حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج وتبين أثر المتغيرات المستقلة (REER، M2، TR) ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في معدل التضخم، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 56% يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة والباقي 44% يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي (U_t) .

Durbin – Watson = 2,02

النموذج لا يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي وهذا ما تبينه إحصائية **Durbin – Watson = 2,02 (DW > 2)**

خلاصة الفصل الثاني :

إن مسار السياسة النقدية في الجزائر، يشير إلى أنه لم تكن هناك سياسة نقدية حقيقية مطبقة في الجزائر إلا بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90، حيث توضحت معالم السياسة النقدية بشكل أفضل، وأصبحت لها أهدافها وأدواتها والتي لا تختلف بشكل كبير عن تلك المطبقة في البلدان الأخرى.

ومع بداية الألفية الجديدة وتحسن المؤشرات المالية للدولة، مع إرساء دعائم تعزيز الاستقرار المالي الكلي الذي ميز تطور الاقتصادي الكلي، إتمدت السياسة النقدية في تحقيق أهدافها على الأدوات غير المباشرة، وأمام فائض السيولة الذي أصبح هيكليا قام بنك الجزائر بإدارة السياسة النقدية أساسا بواسطة هذه الأدوات مع تحديث أداتين أداة إسترجاع السيولة وتسهيلات الودائع المغلة بالفائدة، مع التأكيد على مجموع القاعدة النقدية كهدف وسيط، فعلا سمح هذا بإمتصاص فائض السيولة في السوق النقدية بشكل فعلي والتحكم في التضخم، مدعما بذلك الاستقرار النقدي بشكل أكبر.

وفي الأخير تطرقنا إلى الدراسة القياسية من أجل معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم بالجزائر خلال الفترة (1990-2019) بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM، حيث قمنا بإختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة وذلك بإستخدام إختبار ديكي فولر و فيليبس-بيرون، حيث وجدنا أن المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، وبعد إختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي فوجدنا أنها مستقرة عند المستوى فإستنتجنا وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات خلال فترة الدراسة وهو ماسمح لنا بتقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أن هناك بعد المتغيرات تؤثر سلبا وأخرى إيجابا على التضخم في الجزائر في الأمدين القصير والطويل.

خاتمة

خاتمة

سعت هذه الدراسة لإبراز الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر، بإعتبار هذه الأخيرة إحدى مكونات السياسة الاقتصادية مع التأكيد أنها تحاول تحقيق الأهداف العامة. وذلك من خلال معالجة الإشكالية المطروحة المتمثلة في ما مدى فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) ؟ ولإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين الفصل الأول الجانب النظري للموضوع والذي تطرقنا من خلاله إلى الإطار النظري للسياسة النقدية مفهومها، أنواعها وأهدافها ، أدواتها المختلفة ثم تناولنا الإطار المفاهيمي للتضخم من خلال تعريفه و محاولة تفسيره والتطرق لمختلف آثاره الاقتصادية والاجتماعية ونظرا للأثار السلبية التي تترتب على التضخم فإن السلطات النقدية تتدخل بإستخدامها لمختلف الآليات والأدوات السياسية النقدية، وهذا في إطار تدخلها على مستوى الاقتصاد الكلي. أما الفصل الثاني فتناول واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) حيث تم التطرق إلى الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية التقليدية والمستحدثة ودورها في الحفاظ على إستقرار الأسعار ، كما تم إستعراض تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال فترة الدراسة ليتم بعد ذلك تشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر من خلال ذكر أسبابه ومؤشراته وأخيرا قمنا بتحليل قياسي لدور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة .

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع تمكنا من الإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار صحة الفرضيات وكذلك التوصل لمجموعة من النتائج.

❖ نتائج البحث

أولا: نتائج الجانب النظري

- تتمثل السياسة النقدية في مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي للتأثير على كمية النقود وحجم الإئتمان في الاقتصاد، ويكون الغرض من هذه السياسة هو تحقيق أهداف إقتصادية محددة، تتمثل أساسا في المحافظة على إستقرار الأسعار ومحاربة التضخم.
- تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية يطلق عليها المربع السحري لكالدور، والتي تتمثل في: ضبط معدل التضخم، تحقيق العمالة الكاملة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتحقيق معدل نمو إقتصادي متوازن.
- بغرض الوصول إلى أهداف السياسة النقدية يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات الكمية التي تستهدف التأثير في حجم النقد بصفة عامة والإئتمان المصرفي بصفة خاصة، أو نوعية تستهدف التأثير في

خاتمة

نوع الإئتمان ووجهته، أو وسائل مباشرة يلجأ إليها البنك المركزي عند عدم قدرة الأساليب الكمية والكيفية لتحقيق الأهداف المرجوة.

- يتمثل التضخم في الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار المصحوب بإنخفاض في القدرة الشرائية للنقود، يتأتى من إختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، سواء كان ذلك نتيجة تحقق مرحلة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج بالنسبة للإقتصاديات المتقدمة، أو نتيجة جمود أو عدم مرونة وتخلف القطاعات الإنتاجية بالنسبة للإقتصاديات الأخذة بالنمو.
- إن أي ارتفاع لمعدل التضخم فوق المستوى المرغوب فيه يدخل الإقتصاد في مجموعة من الإختلالات، كإعادة توزيع الدخل الحقيقية والثروات بين أفراد المجتمع، بالإضافة إلى تأثيره على البناء الإقتصادي للمجتمع، وعلى التوازنات الإقتصادية الكبرى.
- تعمل السياسة النقدية على ضبط معدل التضخم والتحكم فيه وذلك بإستخدام أدوات السياسة النقدية، حيث تستخدم السلطات النقدية إستراتيجية مناسبة إبتداءً بإختيار أداة من أدوات السياسة النقدية، ثم الهدف الأولي فالوسيط، ولكن هذا يتطلب من البنك المركزي إستخدام أهداف نقدية متصلة ببعضها البعض، حتى الوصول إلى الهدف النهائي المراد تحقيقه.

❖ ثانياً: نتائج الجانب التطبيقي

- لم تعرف الجزائر سياسة نقدية واضحة المعالم إلى بصدور قانون النقد والقرض 10/90، إذ أعاد هذا القانون الإعتبار للبنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر، وأصبح يتوفر على درجة عالية من الإستقلالية في إعداد وتنفيذ السياسة النقدية. بحيث أصبحت أهداف السياسة النقدية واضحة المعالم.
- صدور تعديلات أخرى بعد قانون النقد والقرض 10/90 من أهمها الأمر 11/03 والأمر 04/10 الذي قام بإزالة الغموض حول الأهداف النهائية للسياسة النقدية "الإستقرار النقدي".
- إعتد بنك الجزائر في تحقيق أهدافه على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بكثرة، ويرجع ذلك لفعاليتها مقارنة بالأدوات المباشرة ولكن تهميش سياسة السوق المفتوحة نظراً لعدم تطور السوق المالي في الجزائر.
- تعمل السياسة النقدية على التحكم في المعروض النقدي حيث تطرقت الدراسة إلى أن الكتلة النقدية في الجزائر تتكون من النقود الورقية والكتابية، وأشباه النقود التي عرفت تطوراً خلال فترة الدراسة، أما فيما يخص مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر فهي تتكون من الأصول الخارجية، القروض المقدمة للإقتصاد، القروض المقدمة للدولة.

خاتمة

- ظهور أدوات كمية مستحدثة للسياسة النقدية في الجزائر تمثلت في آلية إسترجاع السيولة التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2002 وتسهيله الوديعة المغلة للفائدة جوان 2005، هدفها إمتصاص فائض السيولة الذي عرفه الاقتصاد الجزائري منذ سنة 2001.
- ومن خلال قيامنا بالتحليل القياسي لدور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM وذلك لأربع متغيرات هي معدل التضخم كمتغير تابع ومعدل إعادة الخصم ، العرض النقدي بالمفهوم الواسع، سعر الصرف الحقيقي كمتغيرات مستقلة. توصلت الدراسة القياسية إلى النتائج التالية: وجود علاقة عكسية بين العرض النقدي بالمفهوم الواسع ومعدل التضخم في المدى القصير والطويل ، ووجود علاقة طردية بين معدل إعادة الخصم ومعدل التضخم في المدى القصير والطويل، أما سعر الصرف الحقيقي له علاقة طردية مع معدل التضخم في المدى القصير وعلاقة عكسية في المدى الطويل.
- توصلنا من خلال نتائج الدراسة القياسية إلا أن سعر الصرف الحقيقي هو الأكثر تأثيرا على معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة بينما المتغيرات الأخرى لا تؤثر على معدل التضخم لا في المدى القصير ولا الطويل وبالتالي يمكن القول أن السياسة النقدية لم تكن فعالة خلال فترة الدراسة في مكافحة التضخم.
- بناء على النتائج المتحصل عليها نستطيع القول أن التضخم في الجزائر ليس تضخما نقديا فحسب، وإنما هو تضخم راجع لأسباب هيكلية كضعف الجهاز الإنتاجي، وخارجية نتيجة التبعية الشديدة للإقتصاد الوطني للإقتصاد العالمي ما يجعله عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، وبالتالي نكون أمام مشكلة التضخم المستورد.

❖ نتائج إختبار الفرضيات

- ✓ **الفرضية الأولى:** المتمثلة في وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعرض النقدي M2 على معدل التضخم INF في الجزائر عند مستوى معنوية 5%. تشير نتائج الدراسة القياسية إلى أن $Prob(M2) > 0,05$ في المدى القصير لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعرض النقد على معدل التضخم وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى، $Prob(M2) < 0,05$ في المدى الطويل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعرض النقد على معدل التضخم وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- ✓ **الفرضية الثانية:** المتمثلة في وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل إعادة الخصم TR على معدل التضخم في الجزائر عند مستوى معنوية 5%. توصلت الدراسة القياسية إلى أن $Prob(TR) < 0,05$ أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل إعادة الخصم على معدل التضخم عند مستوى معنوية 5% إلى أن هذا الأثر كان موجب. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية

✓ **الفرضية الثالثة:** المتمثلة في وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف الحقيقي REER على معدل التضخم في الجزائر عند مستوى معنوية 5 %، تشير نتائج الدراسة القياسية إلى أن $\text{Prob}(\text{REER}) > 0,05$ أي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف الحقيقي على معدل التضخم عند مستوى معنوية 5 % وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

❖ الإقتراحات والتوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإننا نضع بعض الإقتراحات والتوصيات كالآتي:

- ضرورة إصلاح الأجهزة المالية والمصرفية وتكوين أسواق مالية متطورة وذات فعالية كبيرة تمكن من خلالها السلطات النقدية من إستخدام الأدوات والوسائل النقدية الملائمة للظروف والأوضاع الاقتصادية.
- ضرورة إتباع سياسة نقدية أكثر فعالية تقوم على الصرامة والشفافية والدقة في إتخاذ القرار، وذلك من خلال إعطاء إستقلالية أكثر للسلطة النقدية في إتخاذ قراراتها وتحديد أهدافها.
- ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية لغرض التحكم في عرض النقود وإستقرار أسعار الصرف وتقليل من معدلات التضخم بما يتوافق والحالة الاقتصادية.
- التقليل من الإستيراد ومحاولة تعويض الواردات بالمنتوج المحلي قدر الإمكان للتخفيف من حدة التضخم المستورد الذي يساهم في ارتفاع معدلات التضخم المحلية.
- ينبغي ضبط التوسع النقدي، بحيث لا يسمح لعرض النقود بأن ينمو إلا بمعدل يتناسب مع معدل نمو الناتج القومي الحقيقي.
- لا يمكن للسياسة النقدية أن تعمل بمفردها على ضبط معدل التضخم، بل تحتاج إلى مساعدة من بقية السياسات الاقتصادية الأخرى وخاصة المالية، ولذلك لابد من التنسيق بينها.

❖ أفاق البحث

لقد تناول هذا البحث موضوع السياسة النقدية ودورها في مكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، وبعد الوصول إلى نتائج الدراسة تبين أن هناك جوانب مازالت تحتاج إلى بحث ودراسة أعمق. وإيماناً منا بإمكانية تطوير هذه الدراسة أكثر فأكثر بغية الوصول إلى نتائج أدق وفتح مجال أوسع للبحث العلمي، فإننا نقترح المواضيع التالية:

- ✓ دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في ظل العولمة.
- ✓ أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لتحقيق الإستقرار الاقتصادي.
- ✓ تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر وأثارها على التضخم.
- ✓ محددات التضخم ودور السياسة المالية والنقدية في معالجته في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب:

- 1) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 2) ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 3) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 4) نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- 5) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 6) محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
- 7) خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 8) حسين أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
- 9) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
- 10) السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 11) ضياء المجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2010.
- 12) جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2002.
- 13) محمود حسين الوداي وآخرون، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2010.
- 14) عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 15) سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار زهران، عمان، الأردن، 2014.
- 16) سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2000.
- 17) محمود حسين الوداي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد صافي، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010.

- (18) وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000.
- (19) محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- (20) عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.

❖ الأطروحات والمذكرات:

- (1) إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر -03- ، 2010 / 2011.
- (2) بن نافلة نصيرة ، تقييم السياسة النقدية في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2017/2018.
- (3) بهاء الدين طويل ، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2015 / 2016.
- (4) الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس -سطيف-، 2012/2013.
- (5) ديش فاطمة الزهرة، دور السياسات النقدية والمالية في الحد من الأزمات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2017 / 2018.
- (6) زناقي سيد أحمد، السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي -حالة الجزائر 2003/2014 - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان- الجزائر -، 2015 / 2016.
- (7) وجدي جميلة ، السياسة النقدية وسياسة إستهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990- 2014 ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2015 / 2016.
- (8) مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2014/2015.
- (9) بناني فتيحة ، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس، 2008/2009 .
- (10) فتيحة مزراشي ، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة - دراسة حالة الجزائر - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف -1- ، 2017/2018.

قائمة المراجع

- (11) عبد الله ياسين ، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة وهران ، 2013 / 2014.
- (12) بن البار محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014/1986، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف- مسيلة-، 2017/2016.
- (13) ابرير محمد ، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل إستقلالية السلطة النقدية - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان -، الجزائر، 2008.
- (14) مزايشي فتيحة، تحليل دور السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس -سطيف -،الجزائر، 2007/2006.
- (15) طيبة عبد العزيز، سياسة إستهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية -دراسة حالة الجزائر- للفترة 2003-1994، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف -، الجزائر، 2005/2004.
- (16) دبات أمينة، السياسة النقدية وإستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014.
- (17) أسماء مخاليف، محددات التضخم في الجزائر مع مقاربة بدوال الإستهلاك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة شعبة إقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر - باتنة -، 2017/ 2016.
- (18) مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2015/2014.
- (19) بن يوسف نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2012-1970، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015.
- (20) سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2017/2016.
- (21) منور محمد، ظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015.
- (22) مرابط ساعد، التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف -1- ، سطيف ، الجزائر ، 2018/ 2017 . .

- (23) طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بالجزائر الفترة الممتدة 2018/1970، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019/2018.
- (24) بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر(2016/1990)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، الجزائر، 2019/2018.
- (25) عصام لوشان، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الإقتصادي دراسة حالة الجزائر(1990-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2013/2012.
- ❖ **المجلات والدوريات:**
- (1) بن شني عبد القادر، أثر السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد رقم 03، 2015.
- (2) صاولي مراد، بومعروف إلياس، عبد الرحمان فارس، أثر متغيرات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد رقم 103، المجلد 24، لسنة 2018.
- (3) مطاي عبد القادر، بن شنيينة كريمة، فعالية السياسة النقدية في مواجهة التضخم - دراسة تجارب دولية - ، مجلة الاقتصاد والمالية ، العدد رقم 03 ، السداسي الثاني، 2016.
- (4) بلوافي محمد، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست- الجزائر-، العدد 02 ، جوان 2012.
- (5) علي مكيد، علاء الدين عشيط، أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم - حالة الاقتصاد الجزائري - 1990-2015 ، بحوث إقتصادية عربية ،العددان 78-79، صيف 2017.
- (6) سماحي أحمد، دور السياسة النقدية في إستهداف التضخم في الجزائر دراسة قياسية 2002-2016، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 14، العدد 19، 2018.
- (7) عبد الله البحري، علي الصاري، تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة 2000-2014، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، العدد13، ديسمبر 2017.
- (8) محمد نشيد بوسيلة، سياسة إستهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد السادس، العدد الثاني، ديسمبر 2019.
- (9) بلعوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية وإستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، بحوث إقتصادية عربية، العدد 41، شتاء 2008.
- (10) موسى بوشنب، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر(2000-2013)، مجلة معارف، العدد 19، ديسمبر 2015.

قائمة المراجع

- (11) وسام موسى، أمال بوسمينة، تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2017)، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 07، العدد 02، جوان 2020.
- (12) شلغوم عميروش، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 01، مارس 2017.
- (13) رايس فيضل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، بحوث إقتصادية عربية، العددان 61،62، 2013.
- (14) جواهره صليحة، تومي صالح، دراسة تحليلية لأسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 01، 2019.
- (15) قريب الله عبد المجيد عبد القادر حامد، أثر الكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار في إقتصاد المملكة العربية السعودية للفترة (1975-2014)، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة القصيم، المجلد (10)، العدد (2)، مارس 2017.

❖ الملتقيات والمؤتمرات:

- (1) ناجية صالح، فتيحة مخناش، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001/2014)، المؤتمر الدولي، جامعة سطيف -1، الجزائر، يومي 11-12/03/2013.

❖ التقارير:

- (2) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تقرير حول: إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000.
- (3) بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011.
- (4) بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017.
- (5) بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ديسمبر 2018.
- (6) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، سبتمبر 2009.

❖ القوانين والأوامر والتعليمات:

- (1) القانون رقم 10/90 المؤرخ في: 14/09/1990، المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الأربعاء 18/04/1990.
- (2) الأمر 01/01 المؤرخ في: 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم للقانون 10/90.
- (3) الأمر رقم 11/03 المؤرخ في: 26 أوت 2003 المعدل والمتمم للقانون 10/90.

قائمة المراجع

- 4) النظام رقم 02/09 المؤرخ في: 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية.
- 5) الأمر رقم 04/10 المؤرخ في : 26 أوت 2010 يعدل ويتم الأمر رقم 11/03.
- 6) التعليم رقم (04-05) المؤرخة في: جوان 2005، المتعلقة بأداة تسهيلات الودائع.
- 7) التعليم رقم (2019/01) المؤرخة في: 14 فيفري 2019 المتعلقة بنظام الإحتياطات الإجبارية.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 1) Dickey w.Fuller, likelihood ration statistics for autoregressive series with a unit root, Econometrica, 1981 .
- 2) William Greene, **Econométrie**, Edition Pearson, 7^e Edition, 2011 , France .
- 3) Racicot,F.théoret ,R.(2001), traite d'économétrie Financière, Presses de l'université du Québec.
- 4) Conseil National Economique et Social, Projet de rapport sur : Regards sur la politique monétaire en Algérie.

ثالثا: مراجع الأنترنت:

- 1) http://kanz-redha.blogspot.com/2011/06/blog-post_08.html#.X0gO6cgzblU
- 2) <https://www.aliqtisadia.com/ar/2019/03/17/la-banque-dalgerie-releve->
- 3) Office Nationale des statistique **ONS**, Rétrospective statistique (1962-2011), 13 ème chapitre : Monnaie et crédit. Page N°218، 219.
- 4) Banque d'Algérie, www.bank-of-algeria.dz les rapports annuels de la Banque ; **sur le site:** <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>
- 5) -World Bank, World Development Indicators ;**sur site:** <https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

6) وزارة المالية على الموقع التالي:

<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/154/Taux-d'inflation.html>

7) بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019 على الموقع التالي:

https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

- 8) **Office National Des Statistiques** ,Collections statistiques N° 171/2012, Statistiques N°68, P 07.
- 9) Office Nationale des statistiques, ;sur le site:
<http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf>

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01): تطورات متغيرات الدراسة القياسية خلال الفترة (1990-2019)

REER	TR	M2	INF	السنوات
9	10,5	11,31	16,69	1990
18,5	11,5	21,1	25,9	1991
21,83	11,5	24,23	31,63	1992
23,36	11,5	21,6	20,57	1993
35,1	15	15,3	29,02	1994
47,74	14	10,5	29,79	1995
54,75	13	14,44	18,68	1996
57,7	11	18,2	5,73	1997
58,74	9,5	47,24	4,96	1998
66,6	8,5	12,4	2,65	1999
75,3	6	13	0,34	2000
77,3	6	22,3	4,2	2001
79,7	5,5	17,3	1,41	2002
77,4	4,5	15,6	4,28	2003
72,06	4	10,45	3,97	2004
73,4	4	11,69	1,38	2005
72,64	4	18,6	2,31	2006
69,36	4	21,5	3,68	2007
64,56	4	16	4,86	2008
72,73	4	3,1	5,74	2009
74,4	4	15,44	3,91	2010
72,85	4	19,9	4,52	2011
77,55	4	10,9	8,89	2012
79,38	4	8,4	3,25	2013
80,56	4	14,6	2,92	2014
100,46	4	0,11	4,78	2015
109,46	3,5	0,82	6,4	2016
110,96	3,75	8,4	5,59	2017
116,61	3,75	11,1	4,27	2018
119,35	3,75	0,85-	1,95	2019

الملاحق

الملحق رقم (02): إختبار إستقرارية معدل التضخم عند المستوى بإستخدام إختبار ADF في النماذج الثلاثة

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.472382	0.5331
Test critical values: 1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.898324	0.6296
Test critical values: 1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.456717	0.1328
Test critical values: 1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

الملحق رقم (03): إختبار إستقرارية معدل التضخم عند الفرق الأول بإستخدام إختبار ADF في النماذج الثلاثة

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.470716	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.446699	0.0007
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580623	
10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.425660	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

الملحق رقم (04): إختبار إستقرارية عرض النقد M2 عند المستوى بإستخدام إختبار ADF في النماذج الثلاثة.

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.770643	0.0080
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.707330	0.0392
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.811637	0.0671
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

الملحق رقم (05): إختبار إستقرارية عرض النقد M2 عند الفرق الأول بإستخدام إختبار ADF في النماذج

الثلاثة

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.568094	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.476847	0.0008
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.524497	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

الملحق رقم (06): إختبار إستقرارية معدل إعادة الخصم عند المستوى بإستخدام إختبار ADF في النماذج الثلاثة

Null Hypothesis: TR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.204279	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.281501	0.0016
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.480012	0.4961
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

الملحق رقم (07): إختبار إستقرارية معدل إعادة الخصم عند الفرق الأول بإستخدام إختبار ADF في النماذج

الثلاثة

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.918477	0.3182
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.044259	0.0026
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.817758	0.0071
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

الملحق رقم (08): إختبار إستقرارية سعر الصرف الحقيقي الفعلي عند المستوى بإستخدام إختبار ADF في النماذج الثلاثة.

Null Hypothesis: REXR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.266945	0.6310
Test critical values: 1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: REXR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.348845	0.0835
Test critical values: 1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: REXR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.743458	0.9977
Test critical values: 1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

الملحق رقم (09): إختبار إستقرارية سعر الصرف الحقيقي الفعلي عند الفرق الأول بإستخدام إختبار ADF في النماذج الثلاثة.

Null Hypothesis: D(REXR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.836253	0.0070
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(REXR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.753089	0.0350
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580623	
10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(REXR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.129107	0.0029
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

الملحق رقم (10): إختبار إستقرارية معدل التضخم عند المستوى بإستخدام إختبار فيليب بيرون PP في النماذج

الثالثة

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.423730	0.5569
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.048625	0.5514
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.461689	0.1316
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

الملحق رقم (11): إختبار إستقرارية معدل التضخم عند الفرق الأول بإستخدام إختبار فيليب بيرون PP في النماذج الثلاثة.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.470716	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.663313	0.0004
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580623	
10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.447361	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

الملحق رقم (12): إختبار إستقرارية عرض النقد M2 عند المستوى بإستخدام إختبار فيليب بيرون PP في النماذج الثلاثة.

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.745901	0.0085
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 19 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.355057	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.507541	0.1211
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

الملحق رقم (13): إختبار إستقرارية عرض النقد M2 عند الفرق الأول بإستخدام إختبار فيليب بيرون PP في النماذج الثلاثة.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 14 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-15.05740	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 13 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-16.66923	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580623	
10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 15 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-12.42326	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

الملحق رقم (14): إختبار إستقرارية معدل إعادة الخصم عند المستوى بإستخدام إختبار فيليب بيرون PP في النماذج الثلاثة.

Null Hypothesis: TR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.012376	0.7353
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.633393	0.7543
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.367472	0.1554
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

الملحق رقم (15): إختبار إستقرارية معدل إعادة الخصم عند الفرق الأول بإستخدام إختبار فيليب بيرون PP في النماذج الثلاثة.

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.313294	0.0022
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.302741	0.0105
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580623	
10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.157789	0.0002
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

الملحق رقم (16): إختبار إستقرارية سعر الصرف الحقيقي الفعلي عند المستوى بإستخدام إختبار فيليب بيرون
PP في النماذج الثلاثة.

Null Hypothesis: REXR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.260124	0.6340
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: REXR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.911386	0.6229
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: REXR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	1.980271	0.9864
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

الملحق رقم (17): إختبار إستقرارية سعر الصرف الحقيقي الفعلي عند الفرق الأول بإستخدام إختبار فيليب بيرون PP في النماذج الثلاثة.

Null Hypothesis: D(REXR) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.802751	0.0076
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(REXR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.716724	0.0378
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580623	
10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(REXR) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.046976	0.0036
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (18): نتائج تقدير دالة الانحدار لمعدل التضخم INF

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 08/24/20 Time: 01:35
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	-0.240914	0.114980	-2.095268	0.0460
REXR	-0.104263	0.054759	-1.904051	0.0680
TR	1.714897	0.383204	4.475150	0.0001
C	8.016067	6.555811	1.222742	0.2324
R-squared	0.756218	Mean dependent var		8.809000
Adjusted R-squared	0.728090	S.D. dependent var		9.414043
S.E. of regression	4.908954	Akaike info criterion		6.143565
Sum squared resid	626.5436	Schwarz criterion		6.330391
Log likelihood	-88.15347	Hannan-Quinn criter.		6.203332
F-statistic	26.88428	Durbin-Watson stat		1.215367
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملاحق

الملحق رقم (19): إختبار إستقرارية حد الخطأ عند المستوى بإستخدام إختبار ADF في النماذج الثلاثة

Null Hypothesis: Z has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.839210	0.0657
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: Z has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.563130	0.0512
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: Z has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.895712	0.0054
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

الملحق رقم (20): إختبار إستقرارية حد الخطأ عند المستوى بإستخدام إختبار فيليب بيرون PP في النماذج الثلاثة.

Null Hypothesis: Z has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.827225	0.0070
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: Z has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.750314	0.0346
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: Z has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.878627	0.0004
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

الملحق رقم (21): دالة الارتباط الذاتي لسلسلة البواقي عند المستوى

Date: 08/24/20 Time: 01:36

Sample: 1990 2019

Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. ***	. ***	1	0.367	0.367	4.4493	0.035
. *	. .	2	0.121	-0.015	4.9523	0.084
. **	. **	3	0.275	0.272	7.6382	0.054
. .	. **	4	-0.034	-0.278	7.6800	0.104
. ** .	. * .	5	-0.227	-0.156	9.6672	0.085
. .	. .	6	-0.049	0.037	9.7619	0.135
. * .	. * .	7	-0.139	-0.087	10.567	0.159
. * .	. .	8	-0.181	0.017	11.992	0.152
. .	. .	9	0.027	0.062	12.025	0.212
. * .	. * .	10	-0.074	-0.140	12.288	0.266
. * .	. .	11	-0.089	0.027	12.691	0.314
. * .	. ** .	12	-0.082	-0.210	13.046	0.366
. * .	. .	13	-0.160	-0.059	14.495	0.340
. * .	. .	14	-0.085	0.058	14.929	0.383
. * .	. * .	15	-0.069	-0.093	15.236	0.435
. .	. * .	16	-0.034	0.113	15.315	0.502

الملحق رقم (22): نتائج إختبار تصحيح الخطأ ECM

Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 08/31/20 Time: 11:54
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M2)	-0.047137	0.068180	-0.691354	0.4957
D(REER)	0.049653	0.103827	0.478231	0.6366
D(TR)	3.446327	0.672613	5.123785	0.0000
RESID01(-1)	-0.594420	0.157938	-3.763615	0.0009

R-squared	0.560581	Mean dependent var	-0.508276
Adjusted R-squared	0.507851	S.D. dependent var	5.064295
S.E. of regression	3.552773	Akaike info criterion	5.500776
Sum squared resid	315.5549	Schwarz criterion	5.689369
Log likelihood	-75.76125	Hannan-Quinn criter.	5.559841
Durbin-Watson stat	2.024510		



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مقدمة

يعتبر التضخم واحد من بين أهم المشاكل التي عانت ومازالت تعاني منها معظم الاقتصاديات في الوقت الحاضر، نظرا للأثار السلبية التي تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية وضمن هذا الإطار يلعب البنك المركزي دورا هاما في التأثير على مجريات النشاط الاقتصادي من خلال السياسة النقدية التي ينفدها ويأتي هذا الدور عبر آلية التدخل سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر والتي تسعى الى إقامة الظروف النقدية والائتمانية الهادفة الى إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة من خلال معالجة المشاكل الاقتصادية خاصة ما تعلق بضبط معدل التضخم

والجزائر كنموذج عن البلدان النامية لم تسلم هي الأخرى من ظاهرة التضخم وخاصة بعد الشروع في الإصلاحات الاقتصادية والتحول الى اقتصاد السوق، حيث تطلب هذا الانتقال ضرورة تحرير الأسعار، الأمر الذي أدى الى حدوث زيادة كبيرة في معدلات التضخم، ونتيجة لذلك تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات الدولية، وقد استخدمت هذه السياسات ضمن آلياتها السياسة النقدية كوسيلة لضبط معدل التضخم والتحكم فيه.

طرح الإشكالية

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:-

□ ما مدى فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية استعنا بالأسئلة الفرعية التالية:-

فيما تتمثل أهم أهداف السياسة النقدية؟ وما هي الأدوات المستعملة لتحقيق هذه الأهداف؟

ما هي طبيعة العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والتضخم؟

ما هو واقع التضخم في الجزائر؟ وما هي أهم أسبابه ومصادره؟

هل نجحت أدوات السياسة النقدية المطبقة من قبل بنك الجزائر في ضبط معدل التضخم والتحكم فيه؟



فرضيات البحث

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وبغية الإجابة عليها تم تحديد مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها وهي على النحو التالي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعرض النقد M2 على معدل التضخم inf في الجزائر عند مستوى معنوية 5%

الفرضية 01

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل إعادة الخصم TR على معدل التضخم inf في الجزائر عند مستوى معنوية 5%

الفرضية 02

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف الحقيقي REER على معدل التضخم inf في الجزائر عند مستوى معنوية 5%

الفرضية 03

أهداف البحث

يهدف البحث الى:

1

إبراز الدور الذي تلعبه السياسة النقدية من أجل الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار

2

إبراز أهم الإصلاحات التي مسّت السياسة النقدية في الجزائر

3

تشخيص واقع التضخم في الجزائر من خلال البحث عن أهم المصادر المسببة للارتفاعات التضخمية خلال الفترة (1990-2019)

4

إبراز أدوات السياسة النقدية الملائمة للتحكم في ظاهرة التضخم في الجزائر

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يعالج أحد المواضيع الهامة التي شغلت بال الكثير من الاقتصاديين والباحثين وكذا أصحاب القرار منذ القدم وحتى الوقت الحاضر، ذلك أن هذه الظاهرة تتسبب في العديد من الاختلالات الاقتصادية سواء على المستوى المحلي (انخفاض قيمة العملة الوطنية) أو على المستوى الخارجي (انخفاض سعر صرفها)



نتائج البحث

أولاً: الجانب النظري

تتمثل السياسة النقدية في مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي للتأثير على كمية النقود وحجم الائتمان في الاقتصاد بغرض تحقيق أهداف اقتصادية محددة

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية يطلق عليها المربع السحري لكالدور والتي تتمثل في: ضبط معدل التضخم، تحقيق العمالة الكاملة، توازن المدفوعات، تحقيق معدل نمو اقتصادي

بغرض الوصول إلى أهداف السياسة النقدية يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات كمية، كيفية وأدوات أخرى

يتمثل التضخم في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار المصحوب بانخفاض في القدرة الشرائية للنقود، يتأتى من اختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي

إن أي ارتفاع لمعدل التضخم فوق المستوى المرغوب فيه يدخل الاقتصاد في مجموعة من الاختلالات، مما يترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية

ثانيا: الجانب التطبيقي

يعتبر قانون النقد والقرض 90 / 10 نقطة تحول في مسار السياسة النقدية، حيث بفضل هذا القانون أصبحت أهداف السياسة النقدية واضحة المعالم

اعتمد بنك الجزائر في تحقيق أهدافه على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بكثرة، ويرجع ذلك لفعاليتها مقارنة بالأدوات المباشرة

تعمل السياسة النقدية على التحكم في المعروض النقدي حيث تطرقت الدراسة الى أن الكتلة النقدية في الجزائر تتكون من النقود الورقية والكتابية وأشباه النقود أما فيما يخص مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر تتكون من الأصول الخارجية، القروض المقدمة للدولة والقروض المقدمة للاقتصاد

ظهور أدوات كمية جديدة للسياسة النقدية في الجزائر هدفها امتصاص الكتلة النقدية الزائدة في الاقتصاد

يعتبر التضخم المستورد من أهم أسباب التضخم في الجزائر لذلك يصعب تفسير التغيرات في معدلات التضخم

نتائج التحليل القياسي

أظهرت الدراسة القياسية باستخدام
نموذج تصحيح الخطأ **ECM**
وبالاعتماد على برنامج
Evviews - 10 النتائج التالية:

وجود علاقة عكسية بين العرض النقدي $M2$ ومعدل التضخم خلال فترة الدراسة في المدى القصير والطويل

وجود علاقة طردية بين معدل إعادة الخصم TR ومعدل التضخم خلال فترة الدراسة في المدى القصير والطويل

وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي $REER$ ومعدل التضخم في المدى الطويل وعلاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي $REER$ ومعدل التضخم في المدى القصير

توصلنا من خلال نتائج الدراسة القياسية إلا أن سعر الصرف الحقيقي هو الأكثر تأثيرا على معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة وباقي المتغيرات الأخرى لا تؤثر على معدل التضخم وبالتالي يمكن القول أن السياسة النقدية لم تكن فعالة خلال فترة الدراسة في مكافحة التضخم



إن التضخم في الجزائر ليس تضخماً نقدياً فحسب وإنما هو تضخم راجع لأسباب هيكلية كضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، وخارجية نتيجة التبعية الشديدة للاقتصاد الوطني للاقتصاد العالمي ما يجعله عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وبالتالي نكون أمام مشكلة التضخم المستورد الذي يساهم في ارتفاع معدلات التضخم المحلية، لذلك فإنه لا يمكن للسياسة النقدية أن تعمل بمفردها على ضبط معدل التضخم والتحكم فيه بل تحتاج إلى مساعدة وتنسيق مع بقية السياسات الاقتصادية الأخرى





الحمد لله رب العالمين

وشكرا على حسن الإصغاء و المتابعة